



التقرير السنوي الأول

لسنة 2017/2016


بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿ وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا ﴾

(سورة الأعراف، الآية رقم 56)



حضرة صاحب السمو

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

حفظه الله ورعاه



سمو

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

ولي العهد

حفظه الله



سمو

الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء

حفظه الله

السادة / أعضاء مجلس الأمناء



المستشار
عبدالرحمن نمش النمش



المستشار
رياض حمود الهاجري



السيد
مشاري سعد المطيري



السيد
داود عبدالله الجراح



السيد
محمد سلطان السبيعي



السيد
عبدالوهاب صالح المزيني



السيد
لؤي أحمد الصالح

الفهرس

التقديم 19

الفصل الأول الإنطلاقة والمسؤولية 21

المقدمة 23

أولاً: نـشـأة الهيئة العامة لمكافحة الفساد « نزاهة » 24

أ- أهداف الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» 24

ب- المهام والاختصاصات للهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» 25

ثانياً: الهيكل التنظيمي للهيئة «نزاهة» 27

ثالثاً: رئاسة الهيئة ومجلس الأمناء 28

أ-رئاسة الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» ومجلس الأمناء 28

ب- اختصاصات رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» ومجلس الأمناء 28

جـ- إنجازات مجلس الأمناء 29

رابعاً: المجالات 31

أ- في مجال التخطيط الاستراتيجي والوقاية من الفساد والتعاون المحلي والإقليمي والدولي 31

ب- في مجال التشريعات القانونية 34

جـ- في مجال الدعم المؤسسي 34

د- في مجال الأبحاث والدراسات 34

هـ- في مجال كشف الفساد والتحقيق 35

و- في مجال الكشف عن الذمة المالية 37

ز- في مجال التكنولوجيا ونظم المعلومات 39

ح- الجهاز التنفيذي 39

خامساً: القطاعات والوحدات التنظيمية للهيئة «نزاهة» 40

أ- قطاع الرئيس 40

ب- قطاع الأمين العام 41

جـ- قطاع كشف الفساد والتحقيق 42

د- قطاع الذمة المالية 42

هـ- قطاع الوقاية 43

و- قطاع الشؤون الإدارية والمالية 43

الفصل الثاني الإنجازات على مستوى الهيئة (نزاهة) 45

أولاً: في مجال التعاون المحلي والإقليمي والدولي 47

أ- في مجال التعاون الإقليمي 49

ب- في مجال التعاون الدولي 50

ثانياً : في مجال الدعم الفني 57

ثالثاً: في مجال التخطيط والمتابعة وضبط الجودة 58

أ- في مجال التخطيط والمتابعة 58

ب- ضبط الجودة 58

رابعا : في المجال القانوني 59

أ- العقـــــود 59

ب- انذار المتأخرين عن تقديم إقرارات ذممهم المالية 59

جـ- إحالات المتأخرين عن تقديم إقرار الذمة المالية إلى النيابة العامة 60

د- مشاركات الإدارة في المهمات والمحافل الإقليمية والدولية 60

هـ- القضايا والتظلمات 61
و- التحقيقات 61
ز- المقترحات 61
ح- التشريعات والقوانين 61
ط- مكتبة إدارة الشؤون القانون 62
خامسا: في مجالي الكشف عن الفساد والتحقيق 62
أ- في مجال كشف الفساد ومتابعة استرداد الأموال 62
ب- في مجال التحري والتحقيق 67
سادساً: في مجال الذمة المالية 69
أ- أهم الإنجازات لقطاع الذمة المالية 69
ب- أهم المؤشرات الإحصائية لقطاع الذمة المالية 85
سابعاً: في مجال الوقاية 88
أ- في مجال التوعية والتثقيف 88
ب- في مجال البحوث والدراسات 93
ثامنا:في مجال الدعم المؤسسي 94
أ- في مجال نظم المعلومات 94
ب- في مجال العلاقات العامة 96
ج- في مجال الكشف عن الذمة المالية 96
د- في مجال كشف الفساد والتحقيق 97
هـ- في مجال الوقاية 97
و- في مجال التعاون المحلي والإقليمي والدولي 97
ز- في مجال الشؤون الإدارية والمالية 98
ح- في مجال التطوير والتدريب 99
الفصل الثالث الحساب الختامي 103
الحساب الختامي لسنة 2016 105
أ- الإيـــــرادات 105
ب- المصروفات 105
الحساب الختامي لسنة 2017 106
أ- الإيـــــرادات 106
ب- المصروفات 106

فهرس الجداول

الجدول رقم (1) عدد البلاغات 63
الجدول رقم (2) نوع البلاغات 64
الجدول رقم (3) تسليم الإقرارات في المراكز الخارجية 76
الجدول رقم (4) المراكز الخارجية لاستلام الإقرارات 76
الجدول رقم (5) القرارات والمراسيم التى تم نشرها في جريدة الكويت اليوم 2017 80
الجدول رقم (6) لجان فحص إقرارات الذمة المالية 81
الجدول رقم (7) خطة الدورات التدريبية 99
الجدول رقم (8) خطة التدريب والتأهيل داخل وخارج البلاد 2018/2017 100
الجدول رقم (9) مصروفات ميزانية نزاهة 2016 105
الجدول رقم (10) مصروفات ميزانية نزاهة 2017 106

صور وأشكال توضيحية

الشكل التوضيحي رقم (1) الهيكل التنظيمي للهيئة «نزاهة» 27
الشكل التوضيحي رقم (2) نسبة عدد البلاغات 64
الشكل التوضيحي رقم (3) إحصائية بعدد البلاغات 64
الشكل التوضيحي رقم (4) تصنيف الإقرارات المستلمة حسب الفترات الربع سنوية لسنة 2017 85
الشكل التوضيحي رقم (5) تصنيف الإقرارات المستلمة حسب لجان الفحص 85
الشكل التوضيحي رقم (6) تصنيف الإقرارات المستلمة حسب نوع الاقرار 86
االشكل التوضيحي رقم (7) تصنيف الإقرارات المستلمة حسب أعلى خمس جهات في تقديم الاقرار 86
الشكل التوضيحي رقم (8) مؤشرات خاصة بالإقرارات الواجب فحصها 87
الشكل التوضيحي رقم (9) حالات الخاضعين 88
صور عن أنشطة الهيئة العامة لمكافحة الفساد للتقرير السنوي لسنة 2017/2016 109

التقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آلة وصحبه أجمعين.

يسعدني أن أقدم إليكم التقرير السنوي الأول للهيئة، والذي يمثل في حقيقته تقريراً عن المرحلة التأسيسية للهيئة بدءاً من أبريل لسنة 2016 إلى ديسمبر من العام 2017، ليجسد ويبلور الجهود التي قامت بها الهيئة "نزاهة" في سرعة عودتها لمباشرة مهامها، والنهوض باختصاصاتها عقب صدور قانون إنشائها الجديد رقم (2) لسنة 2016 الذي يعد تأكيداً للدور المنوط به "نزاهة" في خدمة الوطن.

وفي معرض التقديم لهذا التقرير لا بد أن أنوه أن الهيئة قد مرت بظروف فريدة على المستوى الوطني، كان أبرزها الحكم بعدم دستورية المرسوم بالقانون رقم (24) لسنة 2012، واضطرارها إلى المرور بمرحلة التأسيس، وتهيئة بيئة العمل داخلها على مرحلتين.

ففي المرحلة الأولى : تمت في ظل المرسوم بقانون رقم (24) لسنة 2012 المقضي بعدم دستوريته وفي المرحلة الثانية : كانت على إثر صدور قانون الهيئة الجديد رقم (2) لسنة 2016 بتاريخ 24 يناير 2016، ومن ثم صدور مرسوم تكليفي للمهمة ولنائب الرئيس، وأعضاء مجلس الأمناء في 23 مارس 2016 ،شرعت الهيئة في إعادة تأسيس وتهيئة بيئة العمل المالي والإداري، انطلاقاً من تأسيسها إلى ما انتهت إليه قبل حلها، واضعين نصب أعيننا قولة تعالى: (فليؤد الذي اؤتمن أمانته وليتق الله ربه) كما كان التأسيس للعمل الفني بها فور صدور لائحتها التنفيذية بموجب المرسوم رقم (300) لسنة 2016 الصادر بتاريخ 2 نوفمبر لسنة 2016.

ورغم كل ما لاقته الهيئة "نزاهة" من ظروف صعبة ومعقدة، إلا اننا لم ندخر وقتاً، ولم نألوا جهداً حتى نكون جميعا حريصين تماماً على أن ينطلق عملها بشكل كامل، وإيماناً منا بالرسالة السامية للهيئة التي يحتم عليها إنجاز ما يمكن إنجازه مهما كانت الظروف والصعاب.

ونؤكد أننا حاولنا جاهدين من خلال هذا التقرير الذي بين يديكم أن نُطلع المسؤولين وأفراد المجتمع كافة، لا سيما المهتمين والمتابعين لعمل الهيئة على ما قامت به قطاعاتها ، وإداراتها من إجراءات وجهود، وما اتخذته من تدابير لأداء هذه الرسالة في المرحلة التأسيسية لعمل الهيئة داعين – الله عز وجل – أن يرزقنا فيه الحكمة وسداد الرأي والتوفيق في العمل، مستهدفين من ذلك كله الإسهام في تهيئة بيئة الأعمال المناسبة؛ لتحقيق خطط التنمية الطموحة التي تسعى إليها الدولة المتمثلة في "رؤية الكويت 2035"، مستلهمين في ذلك التوجيهات والرغبة السامية لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – أمير دولة الكويت – حفظه الله ورعاه – المتمثلة في تحويل دولة الكويت إلي مركز مالي ؛ وتجاري ، واقتصادي عالمي ، في ظل دعم سموه –حفظه الله ورعاه – ، ومساندة سمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح – حفظهما الله– وان نكون في خدمة وطننا العزيز لحفظ مدخراته وموارده .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المستشار/ عبد الرحمن نمش النمش

رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد

الفصل الأول

الانطلاقة والمسؤولية

المقدمة

يعتبر الفساد من المشكلات التي تعاني منها المجتمعات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث إن وجوده لا يرتبط فقط بالمستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي، وإنما يدور وجوداً وعدماً مع مستوى الوعي العام لدى المسؤول والمواطن على حد سواء في المجتمع، ولكن يبقى الفساد مشكلة في جميع الأحوال يتسم بالخطورة والتعقيد.

فالفساد مشكلة خطيرة بالنظر للنتائج الوخيمة، والآثار الهدامة المترتبة عليه، فهو داء خطير ينخر في كيان المجتمع، فيقوض قيمه الأخلاقية، ويخل بمبادئ العدالة والمساواة فيه، وحيث ينتشر الفساد ينعدم احترام القانون، وتنحسر العدالة.

الأمر الذي من شأنه يؤدي إلى عدم استتباب الأمن، وزعزعة الاستقرار في المجتمع، وينعكس بالتالي على جميع مناحي الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، ومن ثم يتعرض بنيان الدولة وكيانها للخطر والهدم.

وقد حظي موضوع مكافحة الفساد باهتمام كبير على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، فلا تكاد تخلو برامج الحكومات للدول المتقدمة من التركيز على الإصلاح الإداري والمالي ومكافحة الفساد، ووضعه في أعلى درجة من سلم الأولويات، كما عقدت الاتفاقيات الإقليمية والدولية للتعاون في مجال مكافحة الفساد.

من هنا كان مسعى دول العالم المدركة لهذه الحقيقة في معالجة هذا الداء المستفحل في الحكومات، أن توحد خطاها لضمان التواصل البنّاء لصرح المجتمع الناجح، وأن توجد لشعوبها بواعث الأمن والرخاء، في ظل قاعدة ثابتة مؤداها أنه لا سبيل لأي دولة بمفردها، مهما امتلكت من مقومات القضاء على آفة الفساد، فهو بطبعه عابر للحدود، ويُلزم مكافحته من خلال تضافر وتعاون الجهود الدولية.

وأمام هذا الواقع الدولي والإقليمي والمحلي الذي يشهد تنامي هذ الظاهرة، وبناءً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (61/55) في 4 ديسمبر لسنة 2000، تم إنشاء لجنة متخصصة للتفاوض بشأن صك قانوني دولي فعال لمكافحة الفساد.

وبتاريخ 31 أكتوبر لسنة 2003، صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (4/58) باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وبناءً على ذلك، وسعياً من دولة الكويت وحرصها الكبير على بدء تحقيق التعاون الدولي للعمل على مكافحة الفساد، والوقاية من آثاره في المجتمع الكويتي، والعمل على تعزيز مبدأ الشفافية والعدل والمساواة، حرصت دولة الكويت على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ما يكفل تحقيق مصالح الدول المتعاقدة، وتأكيد منها على تحقيق التعاون الدولي للمنظومة وليس فيها ما يتعارض مع التزامات دولة الكويت واتفاقياتها العربية والدولية في شيء.

وبناءً على الرؤية السابقة قامت دولة الكويت بالتوقيع على تلك الاتفاقية بتاريخ 9 ديسمبر لسنة 2003 وبتاريخ 4 ديسمبر لسنة 2006 صدر القانون رقم (47) لسنة 2006، بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والذي أصبحت مواد الاتفاقية بموجبه جزءاً من القانون الوطني لدولة الكويت وفقاً لنص المادة (70)، من الدستور الكويتي.

وفي ذات السياق قامت دولة الكويت بالتوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بتاريخ 21 ديسمبر لسنة 2010 في مدينة القاهرة جمهورية مصر العربية.

وعليه دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ على الأراضي الكويتية بعد أن صدر القانون رقم (92) لسنة 2013 بالموافقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في 13 مارس لسنة 2013.

أولاً: نشأة الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» :

الهيئة العامة لمكافحة الفساد، هي هيئة مستقلة محايدة أُنشئت بموجب القانون رقم (2) لسنة 2016 والصادر بتاريخ 24 يناير 2016، والذي تم نشره بتاريخ 1 فبراير 2016 بالجريدة الرسمية.

وقد جاء إنشاء هذه الهيئة استجابة لمتطلبات اتفاقيه الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي نصت على أن «تكفل كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني وجود هيئة أو هيئات حسب الاقتضاء تتولى منع الفساد» من المادة السادسة، كما كان من الدوافع الرئيسة لإنشاء هذه الهيئة، ما كشف عن التطبيق من ضرورة ملحة وحاجة ماسة عن قانون مكافحة الفساد، ومن ثم وجود الهيئة العامة لمكافحة الفساد في المنظومة التشريعية لكونها استحقاقاً وطنياً حتمياً تقتضيه المصلحة العليا للبلاد.

كما يعد صدور مرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016، في شأن إنشاء «الهيئة العامة لمكافحة الفساد» والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية نقطة الانطلاقة الحقيقية لعمل الهيئة.

أ- أهداف الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»:

حددت المادة (4) من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد أهدافها بما يلي:

1- الإرساء لمبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية، بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها.

2- التطبيق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموافق عليها بالقانون رقم (47) لسنة 2006، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد، والتي يتم الموافقة عليها من قبل الأمم المتحدة.

3- العمل على مكافحة الفساد، ودرء مخاطره، وآثاره، وملاحقة مرتكبيه، وحجز واسترداد الأموال، والعائدات الناتجة عن ممارسته، وفقًا للقانون.

4- حماية أجهزة الدولة من الرشوة، والمتاجرة بالنفوذ، وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة، ومنع الوساطة والمحسوبية.

5- حماية المبلّغين عن الفساد.

6- التعزيز لمبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية، والدولية في مجالات مكافحة الفساد.

7- التشجيع لتفعيل دور المؤسسات والمنظمات للمجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره، وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه.

ب- المهام والاختصاصات للهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»:

بغية إنجاز المهام الموكلة للهيئة حددت المادة (5) من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد إلى جملة من الاختصاصات التالية:

1- وضع الاستراتيجية الوطنية الشاملة للنزاهة والشفافية، ومكافحة الفساد وإعداد الآليات، والخطط والبرامج المنفذة لها، والمتابعة لتنفيذها مع الجهات المعنية.

2- تلقي التقارير والشكاوى والمعلومات بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها ، وفي حال التأكد من وجود شبهة جريمة يتم إحالتها إلى جهة التحقيق المختصة.

3- تلقي إقرارات الذمة المالية، وتشكيل اللجان لفحصها.

4- حماية المبلّغين عن الفساد، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

5- إبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لفسخ أي عقد تكون الدولة طرفاً فيه، أو سحب امتياز، أو غير ذلك من الارتباطات، إذا تبين أنها قد أبرمت بناءً على مخالفة لأحكام القوانين أو يجري تنفيذها بالمخالفة للعقد المبرم، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

6- متابعة الإجراءات والتدابير التي تتولاها الجهات المختصة لاسترداد الأموال ، والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد.

7- دراسة التشريعات والأدوات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل دوري، واقتراح التعديلات اللازمة عليها لمواكبة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها دولة الكويت أو انضمت إليها، مع تطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد، وتحديث آليات ووسائل مكافحته بالتنسيق مع كافة أجهزة الدولة.

8- التنسيق مع وزارة الخارجية في التعاون مع الدول والمنظمات الخليجية والعربية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، والمشاركة في البرامج الهادفة إلى منع الفساد، وتمثيل دولة الكويت في المؤتمرات والمحافل الإقليمية والعربية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.

9- الدراسة لتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، والاطلاع على وضع دولة الكويت فيها، واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

10- التنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع، وتبصيره بمخاطر الفساد والممارسات الفاسدة، وآثارها وكيفية الوقاية منها ومكافحتها.

11- اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع، وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته.

12- طلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد المالي والإداري، والكشف عن المخالفات والتجاوزات، وجمع الأدلة المتعلقة بها.

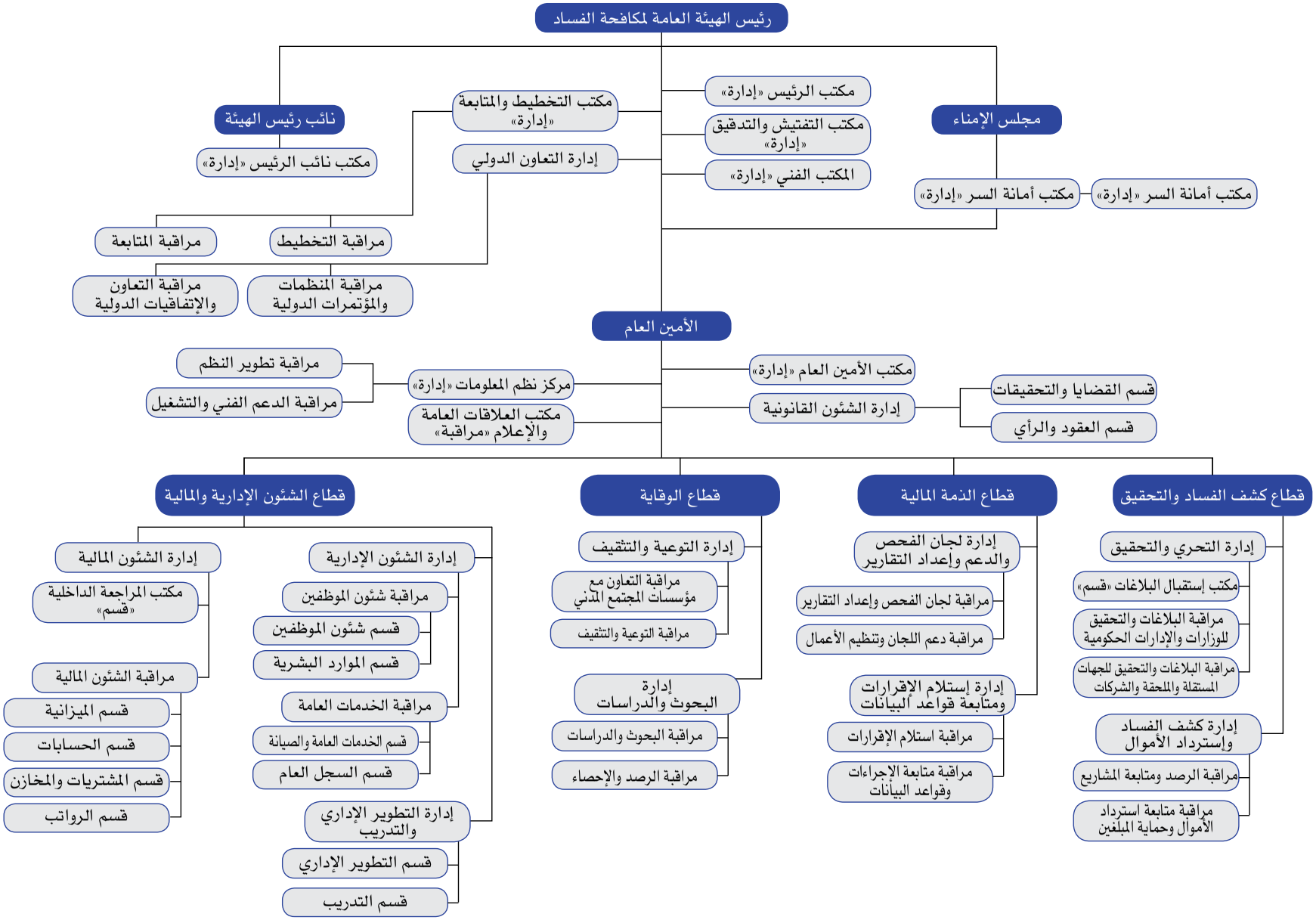
13- الإعداد لقواعد البيانات وأنظمة المعلومات، وتبادل المعلومات مع الجهات والمنظمات المعنية بقضايا الفساد في الداخل والخارج، وفقًا للتشريعات النافذة.

14- الطلب من الجهات المختصة إقامة الدعاوى الإدارية والمدنية اللازمة.

15- إحالة الوقائع التي تتضمن شبهة جريمة جزائية إلى جهة التحقيق المختصة مع إرفاق كافة المستندات.

16- أي مهام أو اختصاصات أخرى تتفق مع الغرض من إنشاء الهيئة «نزاهة» تناط بها.

ثانياً: الهيكل التنظيمي للهيئة «نزاهة» ويتكون من :



ثالثاً: رئاسة الهيئة ومجلس الأمناء :

أ- رئاسة الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» ومجلس الأمناء:

صدر المرسوم رقم (79) لسنة 2016 بتاريخ 23 مارس لسنة 2016 بتعيين رئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الأمناء بنزاهة وذلك على النحو الآتي:

- المستشار/ عبد الرحمن نمش صالح النمش — رئيساً
- المستشار/ رياض حمود الهاجري — نائبا للرئيس
- السيد/ مشاري سعد ثامر المطيري — عضواً
- السيد/ داود عبد الله داود الجراح — عضوا
- السيد/ محمد سلطان شايع السبيعي — عضواً
- السيد/ عبد الوهاب صالح عبد العزيز المزيني — عضواً
- السيد/ لؤي أحمد الصالح — عضواً

ومدة العضوية في مجلس الأمناء أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة. (المادة (9) من القانون 2016/2).

ب- اختصاصات رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» ومجلس الأمناء:

يختص رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» بما يلي:

1- الإشراف على الجهاز التنفيذي للهيئة، وتمثيلها أمام القضاة وأمام الغير.

2- الإصدار بقرار تعيين الأمين العام والأمناء العامون المساعدون بالهيئة «بنزاهة».

3- تحديد الموظفين المكلفين بصفة الضبطية القضائية.

4- لرئيس الهيئة «نزاهة» الاختصاصات المخولة لوزير المالية فيما يتعلق بشؤون نزاهة وتنظيم أعمالها.

كما أشارت المادة (10) من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد إلى عدة اختصاصات لمجلس الأمناء وهي:

1- رسم السياسة العامة لمكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.

2- إقرار الهيكل التنظيمي للوظائف، واللائحة الداخلية للشؤون المالية والإدارية، والقرارات المنظمة للعمل بالهيئة «نزاهة» وذلك دون الإخلال بأحكام المادتين (5 و38) من المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.

3- الموافقة على الاتفاقيات والعقود التي تبرمها الهيئة «نزاهة» ذات الصلة باختصاصاتها.

4- تشكيل لجنة أو أكثر يراها ضرورية لعمله.

5- إقرار مشروع موازنة الهيئة «نزاهة» وحسابها الختامي قبل عرضهما على الجهات المختصة.

6- إقرار ونشر التقرير السنوي العام للهيئة.

7- رفع تقرير نصف سنوي إلى مجلس الأمة، وإلى مجلس الوزراء، يتضمن النشاطات ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته، والعوائق والسلبيات، والتوصيات المقترحة.

8- نشر كافة المعلومات والبيانات الخاصة بجرائم الفساد بعد ثبوتها بحكم قضائي بات.

9- أي موضوع يدخل في اختصاص الهيئة «نزاهة» وأهدافها يعرضه الرئيس أو اثنان من أعضاء المجلس.

ج- إنجازات مجلس الأمناء:

قام مجلس الأمناء من 1 إبريل الى 31 مارس لسنة 2017، وبعد عودة المجلس الى مباشرة عمله بتاريخ 1 إبريل لسنة 2016 وبعد صدور القانون رقم (2) لسنة 2016، ما يلي:

1- تشكيل لجنة بقرار رقم (2016/6) برئاسة السيد المستشار/ عبد الرحمن نمش النمش، وبعضوية كل من:

- السيد/ داود عبد الله داود الجراح.
- السيد/ محمد سلطان السبيعي.
- السيد/ لؤي أحمد الصالح.
- السيد/ أحمد علي راشد الرميحي.
- السيد/ د. عبد الرحمن فهد بو زبر.
- السيد/ سالم علي حسن العلي.
- السيد/ هاله عبد الرحمن الضويحي.
- والسيد/ عبد العزيز منصور المنصور – أمين سر اللجنة.

1- استلام مبنى الهيئة «نزاهة» من الإدارة العامة للتنفيذ، وإعادة تهيئة، وتفعيل البنية الأساسية لاستقبال الموظفين ومباشرة العمل.

2- استلام المستندات المهمة من بلاغات سابقة، وإقرارات الذمة المالية التي قد تم تحريزها في عهدة الإدارة العامة للتنفيذ سابقاً.

3- العودة لموظفي الهيئة «نزاهة» لجهودهم وخبراتهم المتراكمة، أبان مدة عملهم السابقة لدى الهيئة «نزاهة» قبل تاريخ صدور حكم المحكمة الدستورية، واستناداً إلى المرسوم 2015/330، فقد قام المجلس باتخاذ قراره باعتماد آلية لضمان عودة الموظفين السابقين كافة للهيئة.

4- بحث المجلس الكادر المالي للهيئة، والخاص بمرتبات الوظائف القيادية والإشرافية والتنفيذية، والمزايا

والبدلات، ومكافآت العاملين بالهيئة «نزاهة» ومكافأة الأداء السنوي، وفرق العمل، واللجان ومكافأة نهاية الخدمة لقيادي الهيئة «نزاهة، وتم رفعه إلى مجلس الخدمة المدنية الذي قام باعتماده.

5- ونظرًا لأهمية صدور اللائحة التنفيذية التي هي شريان عمل «نزاهة»، فقد أولى المجلس الأهمية لسرعه مناقشة وإقرار مقترح اللائحة التنفيذية للهيئة، وتم رفعه إلي معالي وزير العدل، وفي 13 نوفمبر لسنة 2016، صدر المرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون (2) لسنة 2016.

6- قام المجلس باعتماد الحساب الختامي للسنة المالية 2016/2015، كما قام المجلس بمناقشة واعتماد مشروع الميزانية للسنه المالية 2017/2016 والسنة المالية 2018/2017 مؤكدين من خلالها التفاعل والالتزام بالقرارات السيادية، والوضع الاقتصادي في البلاد، واستنادا لقرارات مجلس الوزراء المرتبطة بالموازنة العامة للدولة، وتوجيهاتها في هذا الشأن، آخذين في عين الاعتبار الظروف الاستثنائية التي مرت وتمر بها الهيئة «نزاهة».

7- الهيكل التنظيمي للهيئة هو البناء الحقيقي، الذي ستمارس من خلاله الهيئة «نزاهة» وموظفيها الأعمال المنوطة بها، بما يعكس التطبيق الفعلي للقانون، فقد قام المجلس بمناقشة الهيكل التنظيمي، والدليل التنظيمي ودراسته بشكل مستفيض، كما قام المجلس بتشكيل لجنة لدراسة ومراجعة الاختصاصات والمهام الواردة في الدليل التنظيمي المقترح، والتي بدورها عرضت مخرجاتها على المجلس، ومن ثم تم اعتماد الهيكل التنظيمي والدليل له، ورفعه إلى مجلس الخدمة المدنية لاعتماده.

8- بدء المجلس ببحث ودراسة اللائحة الداخلية للشؤون المالية والإدارية والقرارات المنظمة للعمل بالهيئة، ومراجعة آليات التعيين بالهيئة «نزاهة» والضوابط العامة والمواصفات والمعايير التي سيتم اعتمادها في عملية التعيين، وآليات شغل الوظائف ضمن احتياجات الهيئة «نزاهة»، وتم تشكيل لجنة منبثقة من مجلس الأمناء لدراسة دليل السياسات، والقواعد المنظمة لصرف المكافآت وتشكيل فرق العمل واللجان، والأداء السنوي والأعمال المميزة؛ لتكتمل بذلك البنية الأساسية الإدارية بالهيئة «بنزاهة».

9- اعتمد المجلس آلية التعامل مع إقرارات الذمة المالية السابقة التي في عهدة الهيئة «نزاهة»، وكل ما يرتبط بها من إجراءات احترازية واحتياجات تضمن سلامة، وسرية التطبيق، كما اعتمد المجلس آلية جديدة مطورة لاستلام إقرارات الذمة المالية الجديدة؛ بما يكفل المزيد من السرية واليسر في تقديم الخاضعين لإقرارات الذمة المالية.

10- التخطيط الإعلامي التوعوي للهيئة، قام المجلس باختيار الاسم المؤسسي المرادف لاسم الهيئة العامة لمكافحة الفساد بشعارها الجديد، والذي يعكس طابع «نزاهة» والهدف الذي أنشئت من أجله.

وكان من أولويات المجلس إرساء العمل داخل الهيئة «نزاهة»، وتحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله على المستويين المحلي والدولي، وقد عمل المجلس على عدة مجالات وفق ما يلي:

رابعا: المجالات :

أ- في مجال التخطيط الاستراتيجي والوقاية من الفساد والتعاون المحلي والإقليمي والدولي:

بدأ المجلس بالتجهيز للخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتم تحديد الأولويات، وكان أولها هو العمل على تحسين مستوى دولة الكويت في المؤشرات الدولية.

وفي هذا السياق تم عقدة ندوه تحت عنوان (الكويت في المؤشرات الدولية بين الواقع والمأمول) خلال يومي 16/ 17 إبريل لسنة 2017؛ بالتنسيق مع (جمعية الشفافية الكويتية)، وبمشاركة أعضاء من مجلس الأمة الكويتي؛ التعاون مع المجتمع المدني، والسلطة التشريعية؛ بهدف تحسين ترتيب دولة الكويت في المؤشرات الدولية كأحد الأولويات لمكافحة الفساد والشفافية.

ومن ثم قرر المجلس تشكيل لجنة دراسة آلية إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بقرار رقم (2017/76) وقرار رقم (2017/145) برئاسة السيد/ مشاري سعد ثامر المطيري وبعضوية كل من:

- السيد / محمد سلطان السبيعي.
- السيد/ داود عبد الله الجراح.
- السيد/ عبد الوهاب صالح المزيني.
- السيد/ لؤي أحمد الصالح.
- السيد/ سالم علي العلي.
- السيدة/ أبرار فهد الحماد.

الدراسة لآلية إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ويضاف إلى عملها التوصيات التي نتجت عن تلك الندوة، وأوصت اللجنة بالعديد من النقاط المهمة:

- التعاقد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وذلك للبدء في ووضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، على أن تكون على محورين:

- **المحور الأول:** وضع الاستراتيجية الوطنية، وذلك بالتعاون مع (UNODC) (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) لما لدية من خبرة في مجال الاستراتيجيات الوطنية، كما أنه هو من قام بإعداد الدليل العملي لتطوير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للدول الأطراف.

- **المحور الثاني:** إعداد ووضع الاستراتيجية الداخلية، وإرساء قواعد الحوكمة الخاصة بنزاهة والسياسات التي تحكم نشاط أعضاء مجلس الأمناء، والعاملين الحاليين، والسابقين بها، بالتعاقد مع شركات عالمية معتمدة على أن يكون لديها سابقة عمل في المجالات نفسها عن طريق (UNDP)، التي وضعتها الهيئة «نزاهة» ومراجعة الشروط المرجعية، والمتطلبات الفنية للعقود، وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، والتأكيد على وجود مستشارين مقيمين لدى الهيئة «نزاهة» لمراجعة المخرجات.

وناقش المجلس تلك التوصيات، ونتج عنها تشكيل اللجنة التوجيهية العليا لمشروع الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، والاستراتيجية الداخلية للهيئة العامة لمكافحة الفساد بقرار رقم (2017/119) برئاسة السيد المستشار/ عبد الرحمن نمش النمش، ونائب رئيس اللجنة السيد/ لؤي أحمد صالح الصالح، وبعضوية كل من:

- السيد/ محمد سلطان السبيعي.
- السيد/ عبد الوهاب صالح المزيني.
- السيد/ عبد العزيز منصور المنصور.
- مقررااللجنة السيدة/ أبرار فهد الحماد.

ومن ثم صدر قرار ملحق بالقرار السابق رقم (2017/130) الاستعانة بالسيد / سالم العلي عضواً باللجنة التوجيهية العليا والحق بقرار رقم (2017/145) لتعديل صفة السيدة أبرار من مقرر إلى عضو والاستعانة بالسيد / محمد جواد الموسوي مقرر للجنة.

على أن تختص اللجنة المذكورة بما يلي:

- التواصل مع الأمانة العامة للتخطيط لهدف إعداد مشروعي الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، والاستراتيجية الداخلية للهيئة العامة لمكافحة الفساد وسياساتها.
- الدراسة والمراجعة للشروط المرجعية، والعقود الاستشارية لمشروعي الاستراتيجية الوطنية والاستراتيجية الداخلية للهيئة، وعرضها على مجلس الأمناء للاعتماد.
- الدراسة والمراجعة للجدول الزمني الخاص بتنفيذ مشروعي الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، والاستراتيجية الداخلية للهيئة العامة لمكافحة الفساد ومن ثم عرضها على مجلس الأمناء للاعتماد.
- الأشراف على فرق العمل الخاصة بإدارة المشروعين المذكورين بالبند أعلاه.
- التنسيق مع منظمات المجتمع المدني بشأن مشاركتها المتوقعة في مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
- مراجعة مخرجات مشروعي (الاستراتيجية الوطنية، والاستراتيجية الداخلية للهيئة) وعرضها على مجلس الأمناء للاعتماد.
- قامت اللجنة بالعديد من الاجتماعات، ونتج عنها إعداد الشروط المرجعية لإعداد الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، والاستراتيجية الداخلية للهيئة؛ واعتمد المجلس هذه الشروط.

• لجنة الاستراتيجية الوطنية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد:

قامت بعقد اجتماعات مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وذلك للوقوف حول الآلية المناسبة للبدأ في أعمال المشروع.

1- إعداد الشروط المرجعية للمشروعين وعرضهما على مجلس الأمناء للاعتماد النهائي.

2- مخاطبة الأمانة العامة بخصوص الموافقة على إعداد وثيقة للمشروع، بحيث تكون تحت غطائها وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة (UNDP).

3- المراجعة والتعديل لمقترح وثيقة المشروع المقدم من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، والمعد من قبل مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة الكويت، وعرضه على مجلس الأمناء للاعتماد النهائي.

4- الإعداد لخطة إعلامية يوم توقيع الوثيقة بتاريخ 13 ديسمبر2017 وتنفيذها.

5- المخاطبة إلى معالي وزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية لطلب الدعم من مجلس الوزراء لإجراءات إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية.

6- تحديد المنسق الوطني للمتابعة في تنفيذ مخرجات المشروع مع ممثلي الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة الكويت.

وحرصاً من المجلس على نشر ثقافة مكافحة الفساد بين أفراد الشعب المختلفة ومؤسساته، فقد قام المجلس بمناقشة توقيع مذكرات التفاهم وبروتوكولات التعاون مع الجهات الحكومية المحلية.

وقد قرر المجلس تشكيل لجنة لدراسة مذكرات التفاهم مع الجهات الحكومية، وخطة التوعية والتثقيف بقرار رقم (2017/75) برئاسة السيد/ مشاري سعد المطيري، وبعضوية كل من:

- السيد/ داود عبد الله الجراح.
- السيد/ عبد الوهاب صالح المزيني.
- السيد/ صلاح الراشد.
- ومقرر اللجنة السيدة / أبرار فهد الحماد.

وانتهت اللجنة إلى بعض التوصيات نذكرها:

- الإسراع في تفعيل واستخدام نشر الهوية المؤسسية الجديدة للهيئة.
- التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.
- التفعيل لوسائل التواصل الاجتماعي للهيئة.
- التعامل مع شركات خاصة لتفعيل الأنشطة الإعلامية للهيئة.
- وضع الاستراتيجية الخاصة بالتوعية والتثقيف ضمن الاستراتيجية الوطنية في الخطة طويلة الأمد، مع التوجيه والتوصية باعتماد الخطة المعروضة أمام اللجنة كخطة قصيرة الأمد.

كما ناقش المجلس هذه التوصيات ووافق عليها والتوقيع على مذكرات التفاهم والبروتوكولات التعاون مع العديد من الجهات الحكومية لنشر الثقافة والتوعية بين أفراد المجتمع المدني بكل فئاته.

وعلى الصعيد الدولي الآخر استضافة دولة الكويت مؤتمراً تدريباً لمناهضة الفساد بالتعاون مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA)، وهو الأكبر من نوعه على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهو ما يسهم في تعزيز الأنظمة، والثقافة المحلية في مجال مكافحة الفساد والامتثال، وبناء قاعدة معرفية وتبادل الخبرات، والتواصل مع العديد من الخبراء والمهنيين في مجالاتهم إقليمياً وعالمياً.

ب- في مجال التشريعات القانونية:

قام المجلس بتشكيل لجنة دائمة بقرار رقم (2017/169) برئاسة السيد/ مشاري سعد المطيري وبعضوية كل من:

- السيد/ داود عبد الله الجراح.
- السيد/ لؤي أحمد الصالح.
- مقرر اللجنة السيد/ عبد الحميد صلاح الحمر.

لاقتراح مشروعات القوانين وتنقيحها، وفقاً للقوانين المعمول بها في الدولة، وقد أوكل إلى اللجنة الاختصاصات التالية:

- التنقيح للقوانين والتشريعات المعمول بها، بالإضافة إلى دراسة القوانين والتشريعات المقترحة بما لا يتعارض مع قوانين وتشريعات الدولة.
- الاقتراح بسن مشروعات قوانين تسهم في تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية، انطلاقاً من قانون الهيئة «نزاهة» ، وأهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- جمع القوانين المشابهة المعمول بها إقليمياً وعالمياً كافة، وكذلك لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات (UNODC) الخاصة بمكافحة الفساد، وبحث سبل الاستفادة منها في المنظومة التشريعية الوطنية.
- الاطلاع على الممارسات والتجارب العالمية الناجحة، وبحث أوجه الاستفادة منها في المنظومة التشريعية الوطنية.
- تبادل الرؤى مع الجهات ذات الاختصاص، ومع منظمات المجتمع المدني، وأصحاب العلاقة فيما يخص وضع المقترحات التشريعية.

ج- في مجال الدعم المؤسسي:

وانطلاقًا من حرص الهيئة «نزاهة» على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، واستنادًا إلى ما أوكله قانون إنشائها رقم (2) لسنة 2016، إلى مجلس الأمناء بإقرار اللائحة الداخلية للشؤون المالية والإدارية، والقرارات المنظمة للعمل بالهيئة «نزاهة».

ونفاذًا لذلك؛ فقد تم إعداد دليل سياسات وقواعد ونظم وإجراءات شؤون الموظفين، الذي يعد بمثابة أداة عملية لتمكين الموظف في الهيئة «نزاهة» من فهم وتطبيق التشريعات والأنظمة الإدارية الخاصة بأوضاع الموظفين على ضوء القوانين والقرارات المنظمة للعمل بها، وليكون معيناً ومساعدًا له في فهم وإدراك الحقوق والواجبات وفق قواعد ونظم محددة واضحة.

يقدم هذا الدليل من خلال مواده المتعددة شرحاً مفصلاً عن السياسات المتبعة في كل فصل من فصوله والقواعد والنظم والإجراءات والنماذج المستخدمة؛ ليشمل جميع جوانب شؤون الموظفين، مع مراعاة تحقيقه وفق الأطر التالية :

- تحقيق العدالة الداخلية باعتماد إجراءات واضحة وموضوعية.
- إزالة أي لبس أو سوء فهم قد يترتب على تنفيذ بعض القواعد والإجراءات الواردة فيه من خلال تفصيل العمليات الإدارية كافة.
- الشمولية والعدالة ودقة الإرشاد للدليل وجعله أكثر فاعلية بالتطبيق، وتحقيق أكبر قدر من الشفافية.
- توفير المرجع الخاص للموظف في تنفيذه للأعمال الإدارية الموكلة إليه في الإطار القانوني، والإداري السليم المحدد له.
- التوفير للأساس القانوني الذي يتم به إنجاز الأعمال الإدارية بالهيئة «نزاهة» ،بما يتفق مع قانون إنشاء الهيئة «نزاهة»، وقانون ونظام الخدمة المدنية، أو الجهات الأخرى ذات العلاقة.
- الدعم في اتخاذ القرار من خلال وضوح القواعد والإجراءات المنظمة للعمل الإداري في الهيئة «نزاهة».

وقد اعتمد المجلس القواعد المنظمة لمكافآت التكليفات، وفرق العمل، واللجان بصيغتها التي تحقق العدالة، وتبني الإنتاجية المبنية على أساس الحوكمة.

كما تم إقرار مدونة السلوك الوظيفي لموظفي الهيئة «نزاهة»، والتي تعتبر دستوراً داخلياً يبين للموظفين ضبط سلوكيات المهنة، والمبادئ العامة، والقيم التي تساعد الموظفين خلال أدائهم لواجباتهم، لتكون نموذجاً يجسد المواقف والسلوكيات داخل الهيئة «نزاهة»، كما تم اعتماد لائحة الدوام الرسمي للموظفين بما يضمن للموظف معرفة ما له من حقوق وما عليه من واجبات والتزامات تجاه الهيئة « نزاهة».

كما عكف المجلس على دراسة اعتماد الميزانية السنوية للهيئة، مستندين على مقارنة بيانات الإنجاز والصرف الفعلي للهيئة المشروعات المعتمدة في خطة الهيئة «نزاهة» التشغيلية، كما اعتمد المجلس التقرير الربع سنوي والحساب الختامي للهيئة مدرج معه المناقشات المستفيضة والملاحظات البنّاءة للوصول إلى الهدف الأسمى، وهو الدقة في التقدير، والمصداقية، والترشيد تماشياً مع توجهات الحكومة في ترشيد الإنفاق.

د- في مجال الأبحاث والدراسات:

فقد ناقش مجلس الأمناء مشروع دراسة جرائم الرشوة، ومدى انتشارها بدولة الكويت، وطلب المجلس من الجهاز التنفيذي إعداد دراسة حول الشروط المرجعية لدراسة ظاهرة الرشوة؛ تمهيداً للتواصل مع الجهات البحثية الحكومية لإعداد الدراسات الشاملة في هذا المجال.

هـ- في مجال كشف الفساد والتحقيق:

أن كل ما يقدم إلى الهيئة «نزاهة» من بلاغات أو شكاوى يتم التعامل معها بكل جدية ودقة وسرية تامة، وفي إطار من التنسيق والتعاون التام مع كل الجهات المختصة بالدولة؛ لضمان الوصول إلى أقصى درجات الدقة فيما تتوصل إليه الهيئة «نزاهة» من نتائج، وما تحيله من بلاغات إلى النيابة العامة.

ومن هذا المنطلق وحرصاً من المجلس على صحة الإجراءات المتبعة، وما اتخذ من قرارات صدرت بشأن البلاغات السابقة، شكلت مسبقاً لجنة مختصة لفحص البلاغات التي تم تقديمها للهيئة قبل صدور حكم المحكمة الدستورية للوقوف على كيفية التعامل معها، كما قامت اللجنة برفع تقريرها إلى المجلس الذي قام بدوره بتشكيل لجنة لدراسة التقرير المعد، بقرار رقم (77) لسنة 2017 برئاسة السيد / محمد سلطان السبيعي وعضوية كل من:

- السيد / داود عبد الله الجراح عضواً
- السيد / عبد الوهاب صالح المزيني عضواً
- السيد / لؤي أحمد الصالح عضواً
- السيد / فيصل أحمد القطامي عضواً
- السيدة / أبرار فهد الحماد مقرراً

وانتهت اللجنة الى التوصيات التالية:

- أوصت اللجنة بضرورة تكوين قاعدة بيانات للهيئة مستمدة من البلاغات المقدمة، ويتم من خلالها الاستفادة من المعلومات وتحليلها ودراستها، وتحديد الدروس المستفادة منها.
- أوصت اللجنة بضرورة التأكيد على قصور التشريع في قانون الهيئة «نزاهة» على الخاضعين لتقديم إقرار الذمة المالية فقط، وبالتالي تقيد القطاع في هذه الفئة من الخاضعين، متسائلين عن دور الهيئة «نزاهة» بعد معرفتها! بوجود شبهة تعدي على المال العام من شخص غير خاضع، وما ينطوي عليه من مخالفة للقانون رقم (93/1) بشأن حماية المال العام.
- أوصت اللجنة بضرورة عمل آلية للبحث والتحري والاستدلال السليم على المعلومات، في حال قصر البلاغ على القول، وشحت الأدلة التي تعزز قرارات الهيئة «نزاهة».
- أوصت اللجنة إلى أهمية مخاطبة الجهات المعنية للاستفسار عن موضوع البلاغ، والذي قد يكون له أثر إيجابي في تنبيه الجهة على ما قد يشوب إجراءاتها من أخطاء لا ترقى لمستوى الجريمة؛ وبالتالي اطلاع أصحاب القرار بما يدور في المؤسسات الحكومية التابعة لها.
- أوصت اللجنة إلى وضع آلية لإخطار أو إعلام المبلغ عن القرار النهائي، أو التطورات التي حدثت على أثر بلاغه.
- الإعداد لدليل إيضاحي يوزع على الجمهور، وضباط الاتصال، للتوعية بنشاط القطاع، مؤكدين على ضرورة كسب ثقة المبلغين والمواطنين كافة.
- كما أوصت اللجنة إلى ضرورة وجود موظف ذو خبرة في التخصص المالي الحكومي ضمن طاقم عمل القطاع.
- أوصت اللجنة ببحث حدود القانون على الجهات التي تعتبر أموالها أموال غير عامة؛ كالجمعيات التعاونية، وهل ينطبق ذلك على الأمانة العامة للوقف؟! والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية؟! على الرغم انهم تحت المظلة الحكومية.
- أوصت اللجنة بوضع آلية للتعاون مع ديوان المحاسبة، لإحالة المخالفات المالية في حال عدم اختصاص الهيئة «نزاهة» بها.
- أوصت اللجنة باعتماد طريقة إعداد التقرير بناءً ووصفاً ومعلومات يرفع شهرياً إلى مجلس الأمناء من قبل قطاع كشف الفساد والتحقيق.
- أوصت اللجنة بإنشاء غرفة مشورة تضم المختصين ومتخذي القرار كافة (أعضاء من القطاع والإدارة

العليا ومن يرى من مجلس الأمناء والمكتب الفني وجوده للأهمية) للبت في الحفظ، أو الإحالة للنيابة العامة لتسريع آلية اتخاذ القرار في البلاغات وتسريع وقت الإنجاز.

- التوصية بالتزام القطاع ببرنامج زمني يشمل الإجراءات كافة منعاً للإطالة.
- أوصت اللجنة بإعداد بيان إحصائي للبلاغات، ونوعية جرائم الفساد، والجهات المرتكبة لها بالإضافة إلى التقرير النصف السنوي.
- أوصت اللجنة تقديم تقرير شهري يقدم إلى مجلس الأمناء يشمل الوقائع، وما تم التوصل إليه وعلى أن يتم تحديثه أولاً بأول.

وتنفيذاً لتلك التوصيات يقوم قطاع كشف الفساد والتحقيق برفع تقرير شهري إلى مجلس الأمناء، لتوضيح آخر المستجدات وما تم بشأن البلاغات المقدمة إلى الهيئة «نزاهة».

إن التوعية الإعلامية بحقوق وواجبات المبلغين عن جرائم الفساد المالي والإداري، ومعرفة حدود عملهم الأخلاقي، وتسهيل آلية صرف حقوقهم، ومكافآتهم من أهم الأسباب التي تقضي على الفساد المالي بجميع أحواله وأنواعه، وكذلك نشر الأنظمة والقوانين التي تنص على منح مكافأة المحتسبين على تلك الجرائم والمبلغين عنها، سواء المخالفات الإدارية أو جرائم الرشوة والتربح من الوظيفة العامة، أو التعدي على المال العام واستغلال النفوذ، أو حرمان الأكفاء على حساب تقديم الأقارب. إن كل ذلك يجب نشره وتوعية العامة به، مع التأكيد على حماية المبلغين عن قضايا الفساد، وبإيجاد آلية سرية جداً تتلقى البلاغات، وتحفظ الحقوق وتعالج الجريمة.

وعليه قام المجلس بتشكيل لجنة حديثة بقرار رقم (2017/167) برئاسة السيد/ داود عبد الله الجراح، وبعضوية كل من:

- السيد/ محمد سلطان السبيعي.
- السيد/ عبد الوهاب صالح المزيني.
- السيد/ لؤي أحمد الصالح.
- ومقرر اللجنة السيد/ فيصل أحمد القطامي.

قامت اللجنة باقتراح آلية لتلقي البلاغات، والتعامل معها لاعتمادها من مجلس الأمناء، كما تختص اللجنة بوضع إطار عام للتقارير الشهرية التي تصدر من قطاع كشف الفساد والتحقيق، وآلية طرق مكافأة المبلغ وتقديم الحوافز المادية والمعنوية للمبلغين، وآلية التعويض عن الأضرار التي تلحق به، ودراسة المذكرات المرفوعة من قطاع كشف الفساد والتحقيق والبلاغات الواردة للهيئة والمنتهية إلى توصية الحفظ من قبل القطاع.

و- في مجال الكشف عن الذمة المالية:

إن إقرار الذمة المالية للموظف العام من أهم الأدوات الوقائية لمكافحة الفساد، وأكثرها فاعلية في حماية المال العام، والحد من استغلال الوظيفة العامة، وهذا ما دعت إليه أغلب الاتفاقيات الدولية والإقليمية وعلى وجه الخصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ويمثل إقرار الذمة المالية أعلى درجات الشفافية والنزاهة في الوظيفة العامة، كما أنها تعد عملاً من أعمال الرقابة في مسائلة ومحاسبة الموظف العام أياً كان منصبه.

وتعد إقرارات الذمة أحد أهم اختصاصات الهيئة «نزاهة» ،إذ أن قانون الهيئة سمي بقانون رقم (2) لسنة 2016، في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية ،حيث نظم الباب الرابع من هذا القانون الكشف عن الذمة المالية، وحدد الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا الباب، وبين المقصود بالذمة المالية المطلوب الكشف عنها، وشكل ومضمون إقرار الذمة المالية، وتقديمه وسريته ولجان الفحص، وكيفية التصرف حياله.

وأكد مجلس الأمناء على السرية التامة التي تحاط بإقرارات الذمة المالية، والتأكيد على أن لجان فحص الإقرارات هي الجهة الوحيدة التي لديها صلاحية الاطلاع على إقرارات الذمة المالية والجهاز التنفيذي والتي شكلت برئاسة أعضاء مجلس الأمناء.

وبعد صدور اللائحة التنفيذية للقانون بدأ المجلس بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء، وذلك لتقديم أعضاء مجلس الأمناء إقرارات الذمة المالية الخاصة بهم وفق ما نص عليه قانون إنشاء الهيئة ولائحته التنفيذية.

قد قرر المجلس الموافقة على العمل بمركز استلام إقرارات الذمة المالية الرئيسي للهيئة «نزاهة» خلال الفترة المسائية اعتباراً من يوم الأحد الموافق 7 مايو 2017 إلى يوم الأحد الموافق 14 مايو2017، لمواجهة الضغوط نظراً للإقبال على تقديم إقرارات الذمة المالية من قبل الخاضعين لقانون إنشاء الهيئة قبل نهاية الموعد الذي حدده القانون.

واتباعاً لسياسة مجلس الأمناء نحو متابعة كل أمور الهيئة «نزاهة» عامة وما يتعلق بإقرارات الذمة المالية خاصة، وما يوليه المجلس من اهتمام لذلك القطاع؛ وحتى لا يدع مجالاً للخطأ أو الشك في أي إجراء يتخذ من قبل القطاع، قام المجلس بتشكيل اللجنة التوجيهية العليا لمتابعة أعمال لجان فحص إقرارات الذمة المالية برئاسة المستشار / عبد الرحمن نمش النمش، وعضوية كل من:

- السيد / داود عبد الله الجراح عضواً
- السيد / عبد الوهاب صالح المزيني عضواً
- السيد / محمد سلطان السبيعي عضواً
- السيد / سالم علي العلي عضواً
- السيد / صالح عبد الله التيب مقرراً

على أن تختص اللجنة بما يلي:

- المتابعة والتأكد من سلامة تطبيق القواعد المنظمة لعمل لجان الفحص، ودليل لجان الفحص، وما قد يعتمد في ذات الشأن من قواعد، أو إجراءات أو أدلة والعمل على توحيد قواعد وإجراءات عمل تلك اللجان.
- تلقي الاستفسارات للجان الفحص فيما يُشكل عليها تطبيقه من قواعد أو إجراءات والإجابة عليها.
- إصدار توجيهات للجان الفحص بشأن التعامل مع الحالات التي قد تطرأ بناءً على الممارسة العملية، ولا تكون قد شملتها القواعد المنظمة، أو الأدلة الإجرائية المعمول بها.
- الاقتراح لآلية الحفظ المشار إليها في المادة (32) من اللائحة التنفيذية للهيئة تمهيداً لاعتمادها من مجلس الأمناء.

- رفع التوصيات لرئيس الهيئة «نزاهة» بشأن تعديل ما تراه اللجنة من قواعد، أو إجراءات، أو أدلة تخص عمل لجان الفحص بناءً على ما يعرض عليها من تجارب اللجان، أو ما تراه تلك اللجنة نفسها من اقتراحات وتوصيات، أو بناءً على ما يعرضه القطاع المختص في الهيئة «نزاهة».
- اعتماد الكشوف المعدة من القطاع، المختص بشأن الخاضعين حسب كل لجنة، وكذا اعتماد الجدول الزمني الذي يقترحه القطاع المختص لإجراء عمليات الفحص.
- اعتماد الحالات التي يعرض القطاع أو إحدى لجان الفحص نقل خضوعها من لجنة إلى لجنة أخرى حسب تغير الصفة الوظيفية مناط الخضوع.
- اقتراح الصيغة وشكل التقرير وآلية الإحالة إلى النيابة العامة في حالات الكسب غير المشروع المشار إليهم في المادة (31) من اللائحة التنفيذية تمهيداً لاعتمادها من مجلس الأمناء.
- وضع الإطار العام الذي يضمن التأكد من اكتمال المقومات الشكلية لإقرار الذمة المالية، واستيفاء كافة بياناته، وتنظيم حالات طلب بيانات، واستيفاءات تكميلية من الخاضع.
- وضع قواعد الإفصاح عن أي تعارض مصالح بين أي من الخاضعين، وأي من أعضاء لجنة الفحص التي تتولى فحص إقراره.
- الاقتراح بمشروع قرار القواعد المنظمة لعمل لجان فحص إقرارات الذمة المالية تمهيداً لصدوره من رئيس الهيئة «نزاهة».

ز- في مجال التكنولوجيا ونظم المعلومات:

أصبح التقدم التكنولوجي والإلكتروني قطاعاً حيويّاً من قطاعات الحياة المعاصرة، نتلمس آثاره في كل مناحي الحياة، فكان من الطبيعي أن يحرص مجلس الأمناء على مواكبة مع هذا التطور الإلكتروني، واختراقات الأنظمة، وإدخال التطوير، و التقنية الحديثة التي تضمن سلامة وسرية المعلومات الخاصة بالهيئة، لذا فقد ناقش المجلس مشروع التراسل الإلكتروني، وإدارة البلاغات وميكنة العمليات وحفظ المستندات، وبعد تقديم الدراسات اللازمة من قطاع نظم المعلومات وافق المجلس على مشروع (بناء بيئة، الكترونية للهيئة والخاصة بالتراسل الإلكتروني بين قطاع الكشف عن الذمة المالية وإدارة البلاغات والتحقيقات (case, management) الهيئة بما يكفل أمن وسلامة المعلومات ، هذا بالإضافة إلى اعتماد تفعيل البوابة الإلكترونية للهيئة لتكون نقطة تواصل بين نزاهة وموظفيها من جهة، وبين الهيئة نزاهة والجمهور من جهة أخرى.

ويسعى المجلس جاهداً إلى استحداث أنظمة امن وسلامة المعلومات وتفعيلها داخل الهيئة «نزاهة» من أجل مواكبة التطور، والتحديث في مجال أمن وسرية المعلومات من خلال مركز نظم المعلومات التابع للهيئة.

ح- الجهاز التنفيذي:

الجهاز التنفيذي يتولى الأمور الفنية والإدارية والمالية مكوناً من أمين عام وأمناء مساعدون صدر تعيينهم بقرار من الرئيس، ويكونوا مسئولين أمامه عن إدارة وتسيير النشاط اليومي للجهاز التنفيذي، استنادًا لنص المادة (12) من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد بأن يكون للهيئة.

وهم كل من:

- السيد / أحمد علي الرميحي – الأمين العام لنزاهة.
  - وقد تولى مهام منصبه المشار إليه من (2016/3/31) إلى (2016/11/24).
- السيد / عبد العزيز منصور المنصور – الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية والمالية.
  - وقد تولى مهام منصبه منذ (2016/3/31) ولا يزال على رأس عمله.
- السيد / د. محمد عبد الرحمن بوزبر – الأمين العام المساعد لكشف الفساد والتحقيق.
  - وقد تولى مهام منصبه منذ (2016/3/31) ولا يزال على رأس عمله.
- السيد / سالم علي العلي – الأمين العام المساعد للوقاية.
  - وقد تولى مهام منصبه منذ (2016/3/31) ولا يزال على رأس عمله.
- السيدة/ هاله الضويحي – الأمين العام المساعد للذمة المالية.
- وقد تولت مهام منصبها من (2016/3/31) إلى (2017/5/31).

خامساً: القطاعات والوحدات التنظيمية للهيئة «نزاهة»:

أ- قطاع الرئيس:

- **مكتب التفتيش والتدقيق «إدارة» :**

مكتب التفتيش والتدقيق قد تم إنشائه تنفيذًا لمتطلبات الدولة، والتي تقضي بضرورة وجود وحدة تنظيمية لمراقبه ومتابعة الأمور الإدارية والمالية والفنية بالهيئة «نزاهة» على أن يكون تبعيته لأعلى سلطة بالهيئة (رئيس الهيئة) حتى يتمكن من اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الأداء وكذلك للقيام بأي تكليفات أخرى يناط بها المكتب من قبل رئيس الهيئة وذلك للحد من الملاحظات التي تتعرض لها الهيئة.

- **مكتب التخطيط والمتابعة «إدارة»:**

تمثل آلية التخطيط والمتابعة في الهيئة أحد المسؤوليات البارزة التي تسعى الهيئة لتطويرها وتعزيزها بما يحقق الأهداف المنشودة في المادة (5) من قانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، والتي تقوم على أساس تطوير الخطط الاستراتيجية للهيئة، والإدارات التي يجب عليها تنفيذ هذه الخطط، مع متابعة المراقبة والتحقق من التنفيذ، وتقييم ما تم تنفيذه من هذه الخطط ، ويتم ذلك من خلال وضع أهداف وغايات واضحة قابلة للتحقق وتعمل في إطار ديناميكي ،وبتغير مستمر يخلق تفاعل مع البيئة الخارجية، هذا بالإضافة إلى تعزيز المفاهيم الحديثة في التخطيط واستخدام الأدوات المعاصرة لرفع أداء وكفاءة وفعالية الجهاز التنفيذي في الهيئة .

وفي هذا الإطار قامت الهيئة بتشكيل لجنة تختص بوضع استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد كمشروع وطني من ضمن المشاريع المعتمدة في الخطة الإنمائية لسنة 2019/2018، وإعداد الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها.

- **المكتب الفني «إدارة»:**

يمثل المكتب الفني التابع للإشراف المباشر من رئيس الهيئة واحداً من الوحدات التنظيمية النوعية المتخصصة، التي تفي بتقديم الإسناد القانوني، والفني لكافة قطاعات الهيئة «نزاهة» من خلال ما يعرض على هيئة المكتب من طلب الآراء والفتاوي من كافة قطاعات الهيئة وإداراتها، من خلال رئيس الهيئة، والجدير بالذكر أن الهيئة تستهدف بسط اختصاص هذا المكتب ليمتد إلى الإدلاء بالآراء الفنية المتخصصة في غير المجالات القانونية، وذلك بعد تدعيم طاقة المكتب الفني بخبرات وكفاءات متخصصة في كافة مجالات واختصاصات الهيئة.

- **إدارة التعاون الدولي:**

تُعد إدارة التعاون الدولي، واحدة من بين أبرز الإدارات الفنية والوحدات الهيكلية التنظيمية في نطاق الهيكل التنظيمي للهيئة، مثلها في ذلك مثل سائر إدارات التعاون الدولي الكائنة ضمن الهياكل الفنية والتنظيمية للغالب الأعم من وزارات الدولة وهيئاتها، وتأتي هذه الأهمية من منطلق ما تباشره هذه الإدارات، وما تقوم به من مهام واختصاصات، تتصل وترتبط بصورة مباشرة وقوية برسم السياسات ووضع الخطط والاستراتيجيات، وتفعيل الاختصاصات وتنظيم الأهداف، وبحث الأولويات في الجهات التي تتبعها هذه الإدارات، من واقع وجوب وحتمية امتثال الدولة لالتزاماتها الإقليمية والدولية، التي تعهدت بها إثر التصديق والانضمام إلى الصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة بمنع ومكافحة جرائم الفساد، والجرائم المرتبطة به المشار إليها في المادة رقم (22) من إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد (2016/2).

ومن منطلق أهمية بحث سُبل إنفاذ أحكام هذه الصكوك ضمن الإطار التشريعي والإجرائي الوطني داخل دولة الكويت، فإن مهام واختصاصات إدارة التعاون الدولي بالهيئة إنما تتمحور حول سبل تطبيق وتنفيذ وتفعيل مجموعة من القواعد والأحكام الدولية والإقليمية، منها: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والاتفاقيتان الأممية والعربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، هذا بالإضافة إلى اختصاص هذه الإدارة بتعزيز التواصل مع المنظمات الدولية والإقليمية (الخليجية والعربية)، والاستجابة لمتطلبات عضوية الدولة في هذه المنظمات من حيث إنفاذ قراراتها والنظر في إعمال توصياتها والمشاركة في فعالياتها ،بما يتماشى في مجمله مع سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد الوطنية.

وقد عكس المشرع الكويتي أهمية التعاون الدولي في شأن منع ومكافحة الفساد، ضمن أحكام قانون إنشاء الهيئة ولائحته التنفيذية، وأكد على أهمية تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الدولة في مجال مكافحة الفساد، وفي اطار تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في مجالات مكافحة الفساد، ودراسة التشريعات والأدوات القانونية بما يواكب أحكام الاتفاقيات الدولية والعربية ذات الصلة، والتنسيق مع وزارة الخارجية في إطار التواصل مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، والمشاركة في البرامج الهادفة لمنع الفساد، وتمثيل دولة الكويت في الفعاليات والمحافل الدولية والإقليمية المتصلة بأهداف أو اختصاصات الهيئة «نزاهة»، هذا بالإضافة إلى دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والاطلاع على وضع دولة الكويت فيها، واقتراح الإجراءات المناسب اتخاذها حيالها، وتنسيق جهود الهيئة في سياق إعداد وإدارة قواعد للبيانات وأنظمة المعلومات المتخصصة في مجال التعاون الإقليمي والدولي وتبادلها مع الجهات والمنظمات المعنية بقضايا الفساد في الخارج.

ب- قطاع الأمين العام:

- **إدارة الشؤون القانونية:**

قامت إدارة الشؤون القانونية بعدد من المهام والاختصاصات في تمثيل الهيئة «نزاهة» أمام الهيئات القضائية ولجان التحكيم ؛وفقاً لقانون قضايا الدولة وبتفويض من الرئيس، ورفع تقارير دورية عن المنازعات ، وصور المذكرات والمرافعات في القضايا المنظورة أمام القضاء ولجان التحكيم ؛والقيام بالتحقيق الإداري في المخالفات الإدارية المنسوبة للموظفين ؛ وفقاً لقانون الخدمة المدنية واللائحة التنظيمية للهيئة «نزاهة» في مختلف القضايا القانونية، ودراسة الشكاوى والتظلمات المحالة إلى الإدارة والرفع بالرأي القانوني ، بالإضافة إلى إعداد الدراسات والبحوث القانونية.

• مركز نظم المعلومات:

تتولى إدارة مركز نظم المعلومات العمل على وضع خطط وسياسات استخدام الحاسب الآلي للهيئة «نزاهة» ومتابعة تنفيذها، و برمجة وحفظ واسترجاع وتطوير نظم المعلومات والبيانات اللازمة لأنشطة الهيئة «نزاهة» ، وتوفير وصيانة الأجهزة والبرامج والشبكات الإلكترونية اللازمة لنظم العمل الآلية للهيئة «نزاهة» ، بالتنسيق مع الوحدات الإدارية المعنية، وتصميم وتشغيل وإدارة قواعد البيانات والمعلومات بأنواعها المختلفة، هذا بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني اللازم لمستخدمي الشبكات الإلكترونية بالهيئة «نزاهة»، وتوفير البرامج والنظم الوقائية لحماية المعلومات في مختلف قطاعات الهيئة «نزاهة»، ومتابعة تعزيزها بالبرامج والمحدثة، وإنشاء ومتابعة وتحديث موقع الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» الإلكتروني.

• إدارة العلاقات العامة:

قامت إدارة العلاقات العامة بالتنسيق المنظم مع وسائل الإعلام والتواصل معها، وتنظيم التصريحات والبيانات الصادرة عن الهيئة «نزاهة» والقيام باستقبال الضيوف وتنظيم المؤتمرات، والمعارض التي تشارك فيها الهيئة «نزاهة» في مختلف الفعاليات والأنشطة داخل وخارج دولة الكويت، مع الرصد الإعلامي لكافة الأخبار والمعلومات التي تتداولها وسائل الإعلام المرئية، والمقروءة، والمسموعة، والعمل على معالجتها وتوثيقها فيما يخص أعمال الهيئة «نزاهة».

ج- قطاع كشف الفساد والتحقيق:

بصدور القانون رقم (2) لسنة 2016 والخاص بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالذمة المالية والمرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية، بدأ عهد جديد في التعامل مع ما اصطلح على تسميته بجرائم الفساد، وأعطيت الهيئة «نزاهة» الصلاحيات اللازمة للتعامل مع هذه الجرائم بالمهنية المطلوبة، وبالتعاون مع كافة الجهات المختصة.

وقد أفرد الباب الخامس من القانون المذكور لتنظيم إجراءات البلاغ وحماية المبلغ، حيث حرص المشرع على تسهيل وتيسير عملية البلاغ عن جرائم الفساد، مع توفير كافة السبل والضمانات لسلامة المبلغين، وتعد إدارة التحري والتحقيق من أهم الإدارات الفنية في الهيئة «نزاهة»، وذلك لاختصاصها باستقبال المبلغين عن جرائم الفساد، وجمع المعلومات والاستدلالات عن وقائع الفساد؛ مما يكرس الاختصاص الجوهري للهيئة «نزاهة» في مكافحة الفساد وجرائمه.

د- قطاع الذمة المالية:

يمثل هذا القطاع أحد القطاعات المهمة في الهيئة «نزاهة»، ويتولى القيام بالإجراءات الخاصة بالكشف عن الذمة المالية؛ وفق ما نص عليه الباب الرابع من المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 2016، ويتضمن هذا القطاع إدارتين هما إدارة استلام ومتابعة إقرارات الذمة المالية، وإدارة لجان الفحص وإعداد التقارير.

وتتلخص مهام الإدارتين في تنظيم آلية استلام إقرارات الذمة المالية من الخاضعين للقانون، ومتابعة تحديث الإقرارات وحفظها بما يكفل سلامة وسرية المعلومات، بالإضافة إلى تشكيل لجان لفحص إقرارات الذمة المالية؛ وفقاً للمناصب والمسميات الوظيفية للخاضعين، القيام بآلية تنظيم الفحص وفق ما نصت عليه اللائحة التنفيذية للهيئة.

هـ- قطاع الوقاية:

يتضمن هذا القطاع على إدارتين هما: إدارة التوعية والتثقيف، وإدارة البحوث والدراسات.

حيث تقوم إدارة التوعية والتثقيف بوضع البرامج والمشاريع التوعوية، وذلك بالتنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة؛ لتوعية المجتمع ، وتبصيره بمخاطر الفساد ، والممارسات الفاسدة وآثارها وكيفية الوقاية منها، ومكافحتها، مع اتخاذ كافة التدابير اللازمة لها ، وبالتعاون المشترك مع منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره ، وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته، والتعاون مع المؤسسات التعليمية، ودور العبادة، لنشر قيم الشفافية والنزاهة والمواطنة الصالحة والتعاون المشترك بين المؤسسات الحكومية ،لإعداد برامج التوعية العامة بما يتعلق بأنشطة الهيئة «نزاهة».

كما تختص إدارة البحوث والدراسات بإجراء البحوث والدراسات الإحصائية والاستفادة من الدراسات الأكاديمية التي تسهم في تطبيق أهداف الهيئة «نزاهة» حول مكافحة الفساد، بالإضافة لذلك إعداد التقرير السنوي لقطاعات الهيئة «نزاهة» شاملاً كافة أنشطتها خلال العام، وإعداد التقارير النصف السنوية، والتي تتضمن النشاطات ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته، والعوائق والسلبيات والتوصيات المقترحة، بالإضافة إلى متابعة المعايير الدولية للفساد، ومتابعة أحدث المستجدات بشأنها، ورصد كل البيانات المتعلقة بمكافحة الفساد.

و- قطاع الشؤون الإدارية والمالية:

يندرج تحت هذا القطاع عدد من الإدارات هي: إدارة الشؤون الإدارية، وإدارة الشؤون المالية، وإدارة التطوير الإداري والتدريب.

وتعمل هذه الإدارات على التنظيم الداخلي للهيئة تنظيم ما يخص شؤون الموظفين وفق اللوائح الداخلية لذلك، وتنظيم شؤون التوظيف والتصنيفات .

الإدارية وإدارة الشؤون المالية في أقسامها اللاحقة لإعداد الميزانية الخاصة بالهيئة «نزاهة» والرواتب والمصروفات.

وتختص إدارة التطوير الإداري بوضع الخطط التطويرية والتدريبية والبرامج اللازمة وفق الاحتياجات الوظيفية، لتأهيل العاملين بالهيئة «نزاهة» نحو تطوير الأداء الوظيفي.

الفصل الثاني:

الإنجازات على مستوى الهيئة (نزاهة)

أولاً: في مجال التعاون المحلي والإقليمي والدولي :

حرص المشرّع الكويتي – من واقع أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 – على تكليف الهيئة بتحقيق بعض المستهدفات وإنجاز العديد من المهام المرتبطة بمجالات التعاون الإقليمي والدولي في شأن منع الفساد ومكافحته، ومن بين هذه الأهداف والمهام والاختصاصات، ما يلي:

- التطبيق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموافق عليها بالقانون رقم (47) لسنة 2006 والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد، والتي تمت الموافقة عليها.
- العمل على مكافحة الفساد، ودرء مخاطره وآثاره، وملاحقة مرتكبيه، وحجز واسترداد الأموال المنهوبة والعائدات الناتجة عن ممارسته، وفقاً للقانون.
- دراسة التشريعات والأدوات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل دوري، واقتراح التعديلات اللازمة عليها؛ لمواكبة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها دولة الكويت أو انضمت إليها.

لذا يبدو واضحاً أن التعاون الدولي بفروعه الإقليمية والثنائية، هو من بين المهام والاختصاصات الرئيسة التي تتصل مباشرةً بأنشطة الهيئة ومستهدفاتها، حيث تتأسس المهام والاختصاصات المفترضه لمنظومة التعاون الدولي أن تُباشرها، على مجموعة من الأطر الدولية والوطنية والمصادر الفنية، ومنها: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقرارات وتوصيات مؤتمر الدول الأطراف فيها وفرق العمل الحكومية الدولية، المنبثقة عنها، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، ومؤتمر الدول الأطراف فيها، والاتفاقيتان الأممية والعربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، إضافة إلى علاقات والتزامات ومسؤوليات دولة الكويت أمام المنظمات الإقليمية والدولية (الخليجية – العربية)، بما يتماشى في مجمله مع سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد الوطنية.

ومن هذا المنطلق، فإنه يمكن تقسيم مهام واختصاصات التعاون الدولي بالهيئة فنياً وتنظيمياً، مع الوضع في الاعتبار كل من أحكام الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي صادقت عليها دولة الكويت في شأن منع ومكافحة الفساد، وأحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 الصادر بإنشاء الهيئة والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية ولائحته التنفيذية، وذلك على النحو الآتي:

1- بحث ودراسة سبل تطبيق وتطوير السياسات والقواعد والإجراءات المتعلقة بأحكام الاتفاقيات والصكوك والمنظمات العربية والدولية ذات العلاقة بمكافحة الفساد.

2- بحث ودراسة أطر وآليات تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجالات مكافحة الفساد.

3- دراسة التشريعات والأدوات القانونية – بالتنسيق في ذلك مع المكتب الفني وإدارة الشؤون القانونية – بشكل دوري، واقتراح ما يلزم من تعديلات على أحكامها، بما يواكب ويتسق مع أحكام الاتفاقيات العربية والدولية التي صادقت دولة الكويت عليها، والقرارات الدولية الصادرة عن المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية المعنية.

4- الإشراف على عملية الإعداد الفني للزيارات الرسمية المتبادلة مع الهيئات والمنظمات والأجهزة الموازية والمماثلة في الدول الأخرى الشقيقة والصديقة، وإعداد البحوث والدراسات والمذكرات ذات الصلة ببنود جدول أعمال المؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية.

5- الإشراف على متابعة الإجراءات اللازمة للمشاركة في البرامج واللقاءات التدريبية، وورش العمل التي تعقدها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمكافحة الفساد.

6- الإشراف على متابعة تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال مكافحة الفساد، والتي صادقت عليها دولة الكويت أو انضمت إليها.

7- الإشراف على وضع الخطط والبرامج وتطويرها وتنفيذها والتي من شأنها تنمية علاقات التعاون فيما بين الهيئة وهيئات ومنظمات مكافحة الفساد ذات الصلة.

8- بحث ودراسة سبل وآليات التعاون مع وزارة الخارجية لأجل تنسيق المواقف في إطار التواصل مع الدول، والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، والمشاركة في البرامج الهادفة لمنع الفساد، وتمثيل دولة الكويت في الفعاليات والمؤتمرات والمحافل الإقليمية والدولية (الخليجية – العربية) ذات العلاقة بمكافحة الفساد أو بأهداف أو اختصاصات الهيئة.

9- دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والاطلاع على وضع دولة الكويت فيها واقتراح الإجراءات المناسبة لها.

10- إعداد وإدارة قواعد للبيانات وأنظمة المعلومات المتخصصة في مجال التعاون الإقليمي والدولي وتبادلها مع الجهات والمنظمات المعنية بقضايا الفساد في الداخل والخارج، وفقاً لما تقضي به التشريعات الوطنية النافذة، وتزويد القطاعات الفنية بالقرارات والتوصيات والدراسات المتعلقة بمكافحة الفساد.

11- بحث ودراسة وتقييم أطر وآليات التعاون الثنائي مع الدول الأطراف في الاتفاقيات العربية والدولية لمكافحة الفساد التي تكون دولة الكويت قد صادقت عليها.

12- دراسة وبحث سبل تفعيل وإنفاذ قرارات وتوصيات المؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية (العربية والخليجية) التي تُشارك فيها دولة الكويت بحكم تصديقها على الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة.

13- تعزيز أطر التعاون المباشر، وتنسيق المواقف والاتصال، والتواصل المستمر مع كافة الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليجية والعربية.

14- إعداد البحوث والتقارير والمذكرات برأي الهيئة «نزاهة» فيما يرد إليها من استبانات واستفسارات ومتطلبات خليجية وعربية وإقليمية ودولية.

15- التنظيم الفني للمؤتمرات واجتماعات اللجان وفرق العمل واللقاءات المتبادلة التي تستضيفها الهيئة ، والتنظيم الفني كذلك للزيارات الرسمية المتبادلة فيما بين الهيئة والمنظمات والهيئات الأخرى المختصة بمكافحة الفساد.

وعلى ذلك تحرص الهيئة كل الحرص على تعزيز وجودها في الساحتين الإقليمية والدولية (الخليجية والعربية) في جميع ما يتم عقده، أو تنظيمه خارجياً، من مؤتمرات واجتماعات وفعاليات تتصل بآليات وبرامج منع الفساد ومكافحته، واسترداد وإرجاع موجودات الفساد إلى آخره من أطر التعاون الخارجي المرتبطة بأهداف الهيئة واختصاصاتها، ومن ثم فإنه يمكن في إيجاز تعداد المهمات الرسمية الرئيسة التي شاركت الهيئة في فعالياتها من بداية شهر مارس من العام 2016 إلى نهاية شهر ديسمبر 2017، وذلك على النحو الآتي:

أ- في مجال التعاون الإقليمي:

• التعاون الخليجي:

شاركت الهيئة في العديد من الاجتماعات التي نظمتها الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، والمرتبطة بأنشطة لجنة أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية الهيئة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك على النحو الآتي:

1- المشاركة في أعمال (الاجتماع السابع للجنة المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) الرياض 1-2 مايو 2016.

2- المشاركة في (الاجتماع الثامن للجنة المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) الرياض 4 - 5 سبتمبر 2016.

3- المشاركة في (الاجتماع التاسع للجنة المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) الرياض 9 - 10 أكتوبر 2016.

4- المشاركة في (فعاليات ورشة العمل الخليجية حول التجارب الدولية في قياس الشفافية والنزاهة وتأثيرها في السياسات العامة لمكافحة الفساد)، والتي نظمتها هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بدولة قطر من 24 - 25 أكتوبر 2016.

5- المشاركة في الزيارة التي نظمتها هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بدولة قطر إلى مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، والمركز الدولي للأمن الرياضي من 9 - 10 نوفمبر 2016.

6- المشاركة في (الاجتماع العاشر للجنة المختصين بالأجهزة المسئولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) والذي عُقد في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية من 20 - 21 نوفمبر 2016.

7- المشاركة (مؤتمر الدولي الثاني «الحوكمة والشفافية والنزاهة»)، والذي عُقد من 20 - 21 فبراير 2017 في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، تحت رعاية نزاهة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) بالمملكة العربية السعودية.

8- المشاركة في (الاجتماع الحادي عشر للجنة المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون)، والذي عُقد من 22 - 23 مارس 2017 في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون بمدينة الرياض – المملكة العربية السعودية.

9- المشاركة في (الاجتماع التحضيري الثالث لأصحاب السعادة الوكلاء أو المساعدين أو من يقوم مقامهم بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، والذي عُقد بتاريخ 30 أبريل 2017 في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

10- المشاركة في (الاجتماع الرابع لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، والذي عُقد بتاريخ 8 مايو 2017 في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

وعلى هدي ما تقدم، قامت الهيئة بموافاة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بمرئياتها حيال تنفيذ بنود قرارات أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد، الصادرة في ختام دورات انعقاد اجتماعاتهم السابقة.

وأنه من المتوقع خلال الفترة القادمة قيام الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية – إثر انعقاد القمة الخليجية – بدعوة الدول الأعضاء في مجلس التعاون (الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد) لحضور اجتماعات لجنة المختصين من الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد لمناقشة تنفيذ قرارات الاجتماع الرابع لأصحاب المعالي رؤساء الأجهزة الموجهة إلى الخبراء المختصين لدراسة مضامينها وإعداد مرئياتها بهذا الصدد، كما أنه من المتوقع أن يتم ذلك في إطار الاستعداد لاجتماع أصحاب السعادة الوكلاء أو من يقوم مقامهم من الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون، توطئةً لعقد وتنظيم الاجتماع الخامس لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء هذه الأجهزة في العام 2018.

- **التعاون العربي:**

شاركت الهيئة في عدة فعاليات عربية حكومية رسمية، تتعلق بمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وآلية استعراض التنفيذ، وفقاً للنحو التالي:

1- الاجتماع الأول (للجنة مفتوحة العضوية من الخبراء الحكوميين ممثلي الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد)، والذي عُقد في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية من 4 - 5 مايو 2016.

2- المشاركة في فعاليات (برنامج التدريب الإقليمي لجهات الاتصال والخبراء الحكوميين المشاركين في آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)، والذي نظمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع هيئة الرقابة والشفافية بدولة قطر، والذي عُقد في دولة قطر خلال الفترة من 27 - 28 سبتمبر 2016.

3- الاجتماع الثاني (للجنة الخبراء الحكوميين ممثلي الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد)، والذي عُقد من 20 - 21 مارس 2017 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في جمهورية مصر العربية.

4- المشاركة في (الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد)، والذي عُقد من 5 - 6 ديسمبر 2017 في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية بجمهورية مصر العربية.

وفي هذا السياق فإنه تجدر الإشارة إلى أن الهيئة تسعى دائماً إلى إعداد الأبحاث والمذكرات القانونية ذات الصلة ببنود جداول أعمال الاجتماعات العربية التي يُجرى عقدها، وتنظيمها في مجالات منع ومكافحة الفساد، كما تحرص الهيئة دوماً على موافاة الأمانة العامة للجامعة وبصفة دورية ومنتظمة بالمرئيات القانونية والتوصيات والمقترحات التي ترتأيها الهيئة في إطار تعزيز وتفعيل التعاون العربي في هذه المجالات.

ب- في مجال التعاون الدولي:

شاركت الهيئة في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، ذات الصلة باختصاصاتها وأهدافها، ومن بين ذلك المشاركة في الفعاليات الدولية التالية:

- المشاركة في فعاليات الدورة السابعة لفريق استعراض التنفيذ (المنبثقة أعماله عن مؤتمر الدول

الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)، والتي عُقدت في مدينة فيينا بجمهورية النمسا من 20 - 24 يونيو 2016.

- المشاركة في فعاليات الدورة السابعة لفريق منع الفساد (المنبثقة أعماله عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)، والتي عُقدت في مدينة فيينا بجمهورية النمسا من 22 - 24 أغسطس 2016.
- المشاركة في فعاليات الدورة العاشرة لفريق استرداد الموجودات (المنبثقة أعماله عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) والتي عُقدت في مدينة فيينا بجمهورية النمسا من 25 - 26 أغسطس 2016.
- المؤتمر الإقليمي لاسترداد الأصول المكتسبة عن الجرائم والذي عُقد في جمهورية الجبل الأسود من 19 - 20 سبتمبر 2016.
- الدورة الخامسة العادية لجمعية الأطراف في الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد والتي عُقدت في مدينة فيينا بجمهورية النمسا من 10 - 11 نوفمبر 2016.
- الدورة السابعة المستأنفة لفريق استعراض التنفيذ (المنبثقة أعماله عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) والتي عُقدت في مدينة فيينا بجمهورية النمسا خلال الفترة من 14 - 16 نوفمبر 2016.
- الدورة الخامسة لاجتماع خبراء التعاون الدولي (المنبثقة أعماله عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) والتي عُقدت في مدينة فيينا بجمهورية النمسا خلال الفترة من 17 - 18 نوفمبر 2016.
- (الدورة الثامنة لاجتماعات الفريق الحكومي الدولي المعني باستعراض التنفيذ، المنبثقة أعماله عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)، والتي عُقدت في مدينة فيينا بجمهورية النمسا خلال الفترة من 19 - 23 يونيو 2017.
- (الدورة الثامنة لاجتماعات الفريق الحكومي الدولي المعني بمنع الفساد)، والتي عُقدت في مدينة فيينا بجمهورية النمسا خلال الفترة من 21 - 23 أغسطس 2017.
- (الدورة الحادية عشرة لاجتماعات الفريق الحكومي الدولي المعني باسترداد الموجودات)، والتي عُقدت في مدينة فيينا بجمهورية النمسا خلال الفترة من 24 - 25 أغسطس 2017.
- (الدورة السادسة لاجتماعات جمعية الأطراف في الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد)، والتي عُقدت في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 2 - 4 أكتوبر 2017.
- (الدورة السابعة لاجتماعات مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد)، والتي عُقدت في مدينة فيينا بجمهورية النمسا خلال الفترة من 6 - 10 نوفمبر 2017.
- (الدورة السادسة لاجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعنيين بالتعاون الدولي)، والتي عُقدت في مدينة فيينا بجمهورية النمسا خلال الفترة من 6 - 7 نوفمبر 2017.

- (الدورة الثامنة المستأنفة لاجتماعات الفريق الحكومي الدولي المعني باستعراض التنفيذ)، والتي عُقدت في مدينة فيينا بجمهورية النمسا خلال الفترة من 7 - 8 نوفمبر 2017.

- مشروعات التوعية لإدارة التعاون الدولي:

- إنشاء مكتبة ورقية والكترونية بمطبوعات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبعض المنظمات الأخرى بشأن مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة الشفافية.
- إطلاق النشرة القانونية الأسبوعية للمختصين في الهيئة، وذلك بهدف توعيتهم بأهم القرارات، والقوانين التي تصدر عن جريدة الكويت اليوم.

- إجراءات الاستعداد لخوض دولة الكويت لفعاليات الدورة الثانية من آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

قام معالي المستشار/ عبدالرحمن نمش النمش - رئيس الهيئة، بإصدار قراره رقم (34) لسنة 2016 متضمناً النص على تشكيل لجنة برئاسة السيد المستشار/ رياض حمود الهاجري - نائب الرئيس في الهيئة، وعضوية كل من :

- السيد / محمد عبد الرحمن بوزبر عضواً
- السيد / محمـــد جاسم بهمن عضواً
- السيد / سعود يوسف الصانع عضواً
- السيد / ماجد سمير حسام الدين عضواً
- السيد / محمود محمد نعينع عضواً
- السيدة / أنوار حسن القديري عضواً
- السيد / حسام محمد ماهر يوسف عضواً ومقرراً

على أن تختص هذه اللجنة بالأعمال التالية:

- إعداد الردود الخاصة بدولة الكويت على قوائم التقييم الذاتي.
- حصر وتحديث الجهات الوطنية المطلوب التواصل والتنسيق معها للحصول على ما يتوفر لديها من المعلومات أو البيانات أو الإحصائيات ذات الصلة بعملية الرد على قوائم التقييم الذاتي.
- تحديد مواد وأحكام الاتفاقية التي تدخل ضمن نطاق اختصاص كل جهة من الجهات الوطنية.
- الإعداد والتحضير للمشاركة في اجتماعات فريق استعراض التنفيذ المنبثقة أعماله عن الأمانة العامة لمؤتمر دول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- التواصل مع ممثلي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والخبراء الحكوميين ممثلي الدولتين المستعرضتين لدولة الكويت في إطار عملية الاستعراض المشار اليها بالتنسيق مع وزارة الخارجية.

- متابعة فعاليات وإجراءات مشاركة دولة الكويت في عملية استعراض التنفيذ في دول أخرى.
- المهام الإضافية التي يصدر بتكليف اللجنة بها قرار من رئيس التعاون الدولي.

وإعداد الردود الخاصة بدولة الكويت على قوائم التقييم الذاتي بشأن استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد – بالتنسيق مع وزارة الخارجية وجميع الجهات الوطنية المعنية؛ وذلك في سياق الدورة الثانية من عملية استعراض تنفيذ أحكام الفصلين الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ضوء أحكام قرار مؤتمر الدول الأطراف رقم(1/3).

وقد عقدت لجنة إعداد الرد على قوائم التقييم الذاتي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مجموعة كبيرة من الاجتماعات، كما أنها قد قامت بإنجاز مجموعة من الأعمال التحضيرية والدراسات، والأبحاث، ذات الصلة بمهامها واختصاصاتها الواردة في قرار تشكيلها، استعداداً لإعداد تقرير دولة الكويت بهذا الصدد المزمع تقديمه إلى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال السنة الثانية (2018) من آلية استعراض التنفيذ المشار إليها.

وفي الإطار ذاته، قامت اللجنة بإعداد جدول زمني لأعمالها ،وتحديد أحكام الاتفاقية التي ترتبط باختصاص عدد كبير من الجهات الوطنية المعنية، وذلك في إطار من التنسيق مع أمانة مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما قامت اللجنة بمخاطبة كافة الجهات الوطنية المعنية، حيث طلبت موافاتها بنقاط الاتصال لدى هذه الجهات مع الهيئة، إضافةً إلى قيام الهيئة بموافاة الجهات الوطنية المعنية بقائمة من الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بتنفيذ أحكام الفصلين المشار إليهما بحسب ما يرتبط باختصاصات، ومهام كل جهة وطنية من هذه الجهات؛ بغية تلقي مرئيات وإجابات وردودها على الأسئلة والاستفسارات المشار إليها.

وفي ذلك، قامت الهيئة يوم الأثنين الموافق 30 أكتوبر 2017، بتنظيم اجتماع تحضيري لكافة ممثلي الجهات الوطنية المعنية في مهام ضباط الاتصال مع الهيئة، بغية اطلاعهم على إجراءات عملية التقييم الذاتي لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وشرح أبعاد وأهمية التقييم الذاتي في إطار تعزيز مكانة دولة الكويت أمام المجتمع الدولي، وفتح باب الأسئلة والاستفسارات أمامهم حتى يتسنى لهم جميعاً الإلمام التام بدورهم، ودور الجهات التي يمثلونها في المساهمة الفاعلة بشأن تنفيذ دولة الكويت للاستحقاقات الدولية الملقاة على عاتقها نتيجةً لتصديقها على هذه الاتفاقية.

كما قامت الهيئة بدعوة عدد من الخبراء الدوليين المعنيين باستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة (UNODC)، وضباط الاتصال من الجهات الوطنية المختصة، وذلك لحضور ورشة عمل تدريبية بشأن آلية استعراض التنفيذ، ومنهجية إعداد الرد على قوائم التقييم الذاتي بهذا الصدد، وذلك في مقر الهيئة من: 17 - 18 ديسمبر 2017.

وإن اللجنة المشار إليها إذ تعكف حالياً على إعداد ردود ومرئيات دولة الكويت على قائمة التقييم الذاتي في ضوء ما ورد من الجهات الوطنية المعنية حول الأسئلة والاستفسارات المُعدة والمرسلة من قبل الهيئة، توطئةً لاستكمال عملية استعراض تنفيذ دولة الكويت لأحكام الفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث إنه من المتوقع إرسال تقرير دولة الكويت بهذا الصدد إلى وزارة الخارجية موجه إلى فريق استعراض التنفيذ المنبثقة أعماله عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، خلال الفترة القليلة القادمة.

- عقد الدورات التدريبية ذات الطابع الدولي والاقليمي والاستعانة بالخبراء الدوليين:

- استضافة الهيئة «نزاهة» أول دورة تدريبية إقليمية في الشرق الأوسط لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية وذلك بالتعاون مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA) خلال الفترة من 9 - 14 ديسمبر 2017، حيث شاركت 12 دولة عربية من بينهم دول مجلس التعاون الخليجي. وحيث رعى هذا الحدث وزير العدل آنذاك، وبدعم من مجلس الوزراء ووزارة الخارجية لتغطية رسوم المشاركة، والإقامة لبعض المشاركين من الدول العربية، وجاء ذلك حرصا من دولة الكويت على تقديم كل الدعم من حيث بناء القدرات تنفيذاً للتوصيات التي جاءت في أطر التعاون الدولي والإقليمي المشترك في مجال مكافحة الفساد.

- وعليه فقد تولّت إدارة التعاون الدولي كافة الأمور الفنية بشأن إقامة هذه الدورة التدريبية الاقليمية من ضمنها المفاوضات مع (IACA) على جدول التدريب، والخبراء وترجمة ومراجعة عقد النشاط والتواصل مع وزارة الخارجية، والوفد الدائم الوفود العربية ودعوتها.

- الإعداد والتنسيق لإقامة ورشة عمل خليجية بشأن حماية الشهود، والمبلغين، والضحايا بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وخبراء دوليين في الربع الأخير من السنة المالية 2017، والنجاح في المفاوضات وإدخالها من ضمن المساعدات التقنية التي تطلبها دولة الكويت من مكتب (UNODC) مما أدى لأسقاط رسوم الورشة فيما دون تذاكر السفر وإقامة الخبراء.

- منهجية العمل مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة بمنع ومكافحة الفساد:

ارتباطاً بما تقدم، فإنه يحق التنويه إلى أن الهيئة إذ قامت بالتوازي مع المشاركة في أعمال ما سبق بيانه من فعاليات دولية وإقليمية (الخليجية والعربية)، بإعداد ردودها ومذكراتها وأبحاثها وتقاريرها الفنية والقانونية على خلفية ما تطلبه أمانة مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من معلومات وبيانات ومرئيات ودراسات وأبحاث تتعلق بتنفيذ وتفعيل قرارات وتوصيات مؤتمر الدول الأطراف وفرق العمل الحكومية الدولية المفتوحة العضوية المنبثقة عنه، ومؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، ولجنة رؤساء الأجهزة المسئولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- معوقات وطموحات التعاون الإقليمي والدولي في نطاق أهداف واختصاصات الهيئة:

يحق التأكيد على أنه لا توجد ثمة معوقات حقيقية – وفقاً للمفهوم العملي – تمس مهام واختصاصات التعاون الدولي والإقليمي والثنائي في نطاق أهداف نزاهة واختصاصاتها، بخلاف بعض الأمور التي يكون من الأوفق تفاديها بغية تطوير آليات التعاون الدولي والإقليمي التي تُشارك فيها نزاهة، ومن بين ذلك:

- تأخر ورود دعوات مشاركة نزاهة في الفعاليات الخارجية (الإقليمية والدولية)، نتيجة استطالة أمد الدورة الإجرائية والمستندية بين المنظمة الدولية المعنية وبعثة دولة الكويت ذات الصلة مروراً بوزارة الخارجية وصولاً إلى نزاهة، الأمر الذي يؤدي أحياناً إلى عدم تمكن نزاهة من المشاركة في بعض هذه الفعاليات نظراً لضيق الوقت أو فوات مواعيد المشاركة.

- يمثل الحظر الذي فرضه المشّرع في قانون إنشاء نزاهة رقم (2) لسنة 2016، في شأن عدم جواز تولي أو ممارسة منتسبي نزاهة أي منصب آخر بأجر أو بدون أجر، أثراً بالغاً في حرمان ممثلي نزاهة من تقلد عدة مناصب دولية وإقليمية هامة، هذا بالإضافة إلى حرمان نزاهة من مشاركة ممثليها في عضوية اللجان والكيانات الوطنية ذات الصلة بمنع ومكافحة الفساد.

- أن عدم اضطلاع نزاهة بمباشرة مهام السلطة المركزية الوطنية المختصة فيما يتعلق بتلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وفقاً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من شأنه أن يؤدي إلى استطالة الدورة المستندية، وتحقق الهدر الإجرائي في مجالات تنفيذ طلبات التعاون الدولي التي غالباً ما تقتضي وبالضرورة اتخاذ إجراءات وتدابير سريعة، وحاسمة تتقاطع مع طول زمن الإجراءات ودورتها المستندية.

- أن نزاهة إذ يقابلها صعوبات، تتعلق باستطالة الدورة الإجرائية الخاصة المرتبطة بعملية إبرام مذكرات التفاهم مع الجهات (وليس الحكومات) كالهيئات/ والمؤسسات/ والأجهزة/ الموازية للهيئة في الدول الأخرى الشقيقة والصديقة، رغم أن مذكرات التفاهم التي تأمل نزاهة في إبرامها خارجياً إنما تخرج مضامينها عن نطاق الالتزامات أو الأعباء القانونية أو المالية، حيث أن ما تسعى إليه نزاهة في هذا الخصوص ينحصر في عقد وإبرام هذه التفاهمات كأطر تمهيدية للتعاون دون إلزامية في أحكامها ودون ترتيب ثمة مسئوليات أو استحقاقات مالية أو قانونية، حيث أن الغرض الأساسي في مثل هذه التفاهمات هو تسريع وتيرة عمل آليات التعاون الدولي والإقليمي في إطار البرامج التنفيذية لأحكام الاتفاقيتين الأممية والعربية لمكافحة الفساد وقرارات لجنة رؤساء الأجهزة المسئولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أما على مستوى الطموحات بهذا الشأن، فإنه توجد هناك العديد من الطموحات والمستهدفات الاستراتيجية التي تأمل الهيئة في تحقيقها في المستقبل القريب، من أبرزها الآتي:

1- الانتهاء من إعداد ووضع الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة الفساد، وذلك بالتنسيق المشترك مع الجهات والمنظمات المعنية في الداخل أو الخارج بهدف المساهمة الفعالة في تنفيذ وتفعيل السياسات المشار إليها في المادة (5) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ولأجل تعزيز موقف دولة الكويت في سياق عملية التقييم الدولي المتعلق باستعراض تنفيذ هذه الاتفاقية.

2- تعزيز سبل تطبيق وتطوير السياسات والقواعد والإجراءات المتعلقة بأحكام الاتفاقيات والصكوك العربية والدولية ذات العلاقة بمنع ومكافحة الفساد.

3- العمل على تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات منع ومكافحة الفساد من خلال عقد وإبرام اتفاقيات التعاون الإقليمي بالتنسيق مع وزارة الخارجية للتواصل مع الدول الشقيقة والصديقة، تحت مظلة مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقيتين الأممية والعربية لمكافحة الفساد، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

4- إنشاء كيان أو مركز للتدريب المتخصص في مجالات منع ومكافحة الفساد، بحيث تتولى الهيئة إدارته وتنظيمه وإعداد برامجه بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة في الداخل والخارج.

5- مراجعة التشريعات الوطنية المرتبطة بتنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها دولة الكويت كافة في شأن منع ومكافحة الفساد، وذلك لأجل اقتراح ما قد يلزم من تعديل أو تحديث

نصوص أحكام هذه التشريعات اتساقاً مع الالتزامات الدولية والإقليمية الملقاة على عاتق دولة الكويت بهذا الصدد.

6- السعي نحو إجراء المزيد من الزيارات الرسمية، وتبادلها مع الهيئات والمنظمات والأجهزة الموازية والمماثلة في الدول الأخرى الشقيقة والصديقة، لأجل تعزيز مقومات تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب المتطورة في مجالات منع ومكافحة الفساد.

7- العمل على تنظيم المؤتمرات، والندوات، وورش العمل الدولية والإقليمية، بالتعاون والتنسيق مع المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية ذات الصلة بمنع ومكافحة الفساد.

8- الاعداد لإطلاق قاعدة للبيانات والمعلومات المتخصصة في مجال التعاون الإقليمي و الدولي والثنائي وتبادلها مع الجهات والمنظمات المعنية بمنع ومكافحة الفساد في الداخل أو الخارج، بغية تعزيز الجوانب المعلوماتية والإحصائية في تقارير دولة الكويت الدولية والإقليمية، خاصةً وأن دولة الكويت تخضع بصفةٍ دورية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

9- التيسير لإجراءات قيام الهيئة بإبرام مذكرات تفاهم مع الجهات النظيرة لها في الدول الشقيقة والصديقة الأخرى، لطالما أن هذه التفاهمات تخلو من ترتيب أية مسؤوليات، أو ثمة التزامات، أو استحقاقات قانونية ومالية على عاتق الهيئة، أو على عاتق حكومة دولة الكويت، وبالتالي تأمل الهيئة في استثنائها من الإجراءات التي اعتمدها مجلس الوزراء الموقر بشأن الموافقة على الاتفاقيات الدولية والثنائية ومذكرات التفاهم، والاكتفاء في ذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية الموقرة اختصاراً للإجراءات، وتسريعاً لوتيرة التعاون والتواصل الخارجيين في إطار منع ومكافحة الفساد، وتفادياً للهدر الإجرائي الذي قد يتعارض أحياناً كثيرة مع ما تتسم به متطلبات التعاون الخارجي من سرعة وإنجاز.

10- الانضمام إلى عضوية عدد من المنظمات الدولية المعنية بمنع ومكافحة الفساد أو ما يرتبط بذلك من موضوعات، ومنها الانضمام إلى عضوية الرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد (IAACA)، ومبادرة ستار (STAR) لاسترداد الأموال المنهوبة نتيجة الفساد، والمنتدى العربي لاسترداد الموجودات، وغير ذلك من الكيانات، والمنظمات، والمؤتمرات، والمنتديات الخارجية، ذات الصلة بغية تعزيز مشاركات الهيئة خارجياً، وإثراء وإنماء تجاربها وخبراتها في المجالات المرتبطة بأهدافها واختصاصاتها.

- التوصيات المقترحة لأجل تلافي معوقات العمل في شأن التعاون الدولي، وتحسين مقومات تفعيل أحكام قانون الهيئة ذات الصلة بالتعاون الدولي وتنفيذ التزامات دولة الكويت (الإقليمية والدولية) المرتبطة بأحكام الاتفاقيات الدولية الصادرة عن مجالات منع ومكافحة الفساد:

- تعديل التشريعات الوطنية ذات العلاقة (خاصةً قانون الجزاء)، بما يسمح بتطبيق وإنفاذ كافة أحكام الاتفاقيتين الأممية والعربية على المستوى الوطني بصورة مكتملة، ومن ذلك ما يتعلق بتجريم رشوة الموظف العام الأجنبي وموظفي المؤسسات الدولية العمومية، وتجريم الرشوة في القطاع الخاص، وتعيين وتحديد مسئولية الأشخاص الاعتبارية في جرائم الفساد، وإجراءات وآليات استرداد وإرجاع الموجودات المتحصلة نتيجة جرائم الفساد، كما أنه يحسن إصدار تشريعات خاصة بحقوق الاطلاع ومنع تضارب وتعارض المصالح.

- سن وإصدار تشريع وطني ينظم الآليات والإجراءات الوطنية في شأن تبادل المساعدة القانونية الدولية والإقليمية مع الدول الأطراف في الاتفاقيتين الأممية والعربية لمكافحة الفساد والاتفاقيات الثنائية ذات الصلة بالتعاون القانوني في المسائل الجزائية التي ترتبط بشكل أو بآخر بجرائم الفساد.

- منح «نزاهة» صلاحية إبرام مذكرات تفاهم وتعاون مع الجهات المعنية والموازية في الدول الأخرى وخاصة الدول الأطراف في الاتفاقيتين الأممية والعربية لمكافحة الفساد بالتنسيق مع وزارة الخارجية، وذلك في المسائل والموضوعات التي لا تشتمل على ترتيب ثمة التزامات دولية أو مالية على عاتق حكومة دولة الكويت، بغية اختصار الدورة الإجرائية التي عادةً ما تستهلكها الإجراءات الوطنية في مثل هذه الأحوال وتؤدي من ثم إلى بطئ آليات التعاون الخارجي واستطالة إجراءات تنفيذها.

- تدشين آلية أو لجنة تنسيقية وطنية بمعية الهيئة «نزاهة» وعضوية الجهات الوطنية ذات العلاقة، على غرار اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بحيث تتولى هذه الآلية أو اللجنة ترجمة أحكام الاتفاقيتين الأممية والعربية لمكافحة الفساد إلى الواقع العملي، والعمل تباعاً لذلك على تعزيز التعاون الوطني في شأن منع ومكافحة الفساد، وتسريع وتيرته وتيسير تنفيذ وتفعيل اتفاقيات وسياسات واستراتيجيات منع ومكافحة الفساد في السياق الداخلي.

- التوجه نحو تخصيص آلية وطنية؛ لبحث سبل تحسين تصنيف دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد العالمي الذي تُصدرها سنوياً منظمة الشفافية الدولية.

- تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في إطار تبادل المعلومات، والتعاون الإقليمي والدولي (الخليجي والعربي) المرتبط بتنفيذ التزامات دولة الكويت بموجب تصديقها على الصكوك الإقليمية والدولية ذات العلاقة.

ثانياً : في مجال الدعم الفني:

تشكل المكتب الفني طبقاً للقرار رقم (187) لسنة 2017، والصادر عن معالي المستشار رئيس الهيئة «نزاهة» في 20 ديسمبر2017، حيث تولى المكتب الفني التابع لمعالي المستشار رئيس الهيئة «نزاهة» عمله مع بداية ظهور الهيئة «نزاهة» وفى التقرير نبذة عن الدور الذي قام به المكتب وما يقوم به حتى الآن، وذلك على النحو التالي:

- شارك المكتب الفني بجهد متميز في إعداد اللائحة التنفيذية للقانون بشأن إنشاء الهيئة «نزاهة» والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، كما مثل الهيئة «نزاهة» في الاجتماعات التي تمت في هذا الخصوص مع ممثلي البنك الدولي وجهات الفتوى والتشريع واللجنة القانونية بمجلس الوزراء.

- أبدى المكتب الفني الرأي القانوني فيما عرض عليه من مسائل تتعلق بتطبيق القانون المشار إليه ولائحته التنفيذية.

- شارك المكتب الفني في اللجان الخاصة بإعداد مشروعات القوانين، التي تتعلق بعمل الهيئة «نزاهة» ومنها مشروع قانون حق الاطلاع، ومشروع قانون تعارض المصالح وقواعد السلوك العام.

- شارك المكتب الفني في أعمال لجنة اقتراح مشاريع الآليات والقواعد والأدلة الإجرائية، ومذكرات التفاهم مع جهات الدولة المشكلة بموجب القرار رقم (16) لسنة 2017، وقد استمر عملها ثمانية

أشهر تقريباً من العمل المتواصل في عدة جلسات أسبوعية.

- أبدى المكتب الفني الرأي القانوني في التحقيقات التي تمت في البلاغات المقدمة إلى الهيئة «نزاهة»، والخاصة بجرائم الفساد وجرائم الكسب غير المشروع، وما تم فيها من تصرف وغير ذلك؛ مما اسند إليه من عمل في هذا الخصوص.
- شارك المكتب الفني في إعداد مشروعات القرارات، والآليات التي تنظم العمل للهيئة «بنزاهة»

ثالثاً: في مجال التخطيط والمتابعة وضبط الجودة:

أ- في مجال التخطيط والمتابعة:

1- إعداد الخطة التشغيلية لسنة 2018/2017:

مخاطبة الوحدات التشغيلية في الهيئة «نزاهة» كافة لتزويد مكتب التخطيط والمتابعة بالمشاريع المزمع إنجازها من 1 إبريل 2017 إلى 31 مارس 2018، وإعداد مسودة نهائية تفصيلية، ومختصرة للخطة التشغيلية لسنة 2018/2017، ورفعها إلى معالي رئيس الهيئة «نزاهة» ومجلس الأمناء للموافقة عليها، بالإضافة إلى متابعة الاستفسارات والتعديلات من قبلهم.

2- إعداد الخطة التشغيلية لسنة 2018/2019:

مخاطبة الوحدات التشغيلية في الهيئة «نزاهة» كافة لتزويد مكتب التخطيط والمتابعة بالمشاريع المزمع إنجازها من 1 إبريل 2018 إلى 31 مارس 2019، وإعداد مسودة نهائية تفصيلية ومختصرة للخطة التشغيلية لسنة 2018/2017 ورفعها إلى معالي رئيس «نزاهة» ومجلس الأمناء للموافقة عليها.

3- إعداد التقرير الربع سنوي لمتابعة أعمال الخطة التشغيلية للسنة 2017/2018:

متابعة مشروعات الوحدات التشغيلية لقياس تطور إنجاز المشاريع كافة، ورصد معدل الإنجاز والمعوقات التي تواجه الوحدات.

ب- ضبط الجودة:

قامت الهيئة «نزاهة» في هذا الصدد بتفعيل قرار مجلس الوزراء (283) لسنة 2011، والمتضمن إنشاء وحدة تنظيمية للتدقيق الداخلي، تكون تبعيتها لأعلى سلطة، وتفعيلها تفعيلا كاملاً لما له أثر في الحد من الملاحظات الإدارية، والمالية، والفنية، التي قد تقع بها الوحدات التنظيمية في أثناء العمل، وتداركها قبل وقوعها، وتعزيزها بالكوادر الوطنية المناسبة والمؤهلة، وتقويتها باللوائح الداخلية بالتنسيق مع الجهات الرقابية؛ بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والإداري مستقبلاً.

وعليه أصدر رئيس الهيئة «نزاهة» القرار رقم (131) المؤرخ في 3 يوليو 2017، بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي

للهيئة، والمتضمن إنشاء مكتب التفتيش والتدقيق تحت الإشراف المباشر لرئيس الهيئة «نزاهة» وتم إلحاق بعض الموظفين للعمل بالمكتب من ذوي الخبرة في هذا المجال.

ويجري حالياً إعداد واعتماد اختصاصات وأعمال مكتب التفتيش والتدقيق في ضوء قرار مجلس الوزراء سالف الذكر، واسترشاداً بكتاب ديوان الخدمة المدنية بشأن قرار مجلس الخدمة المدنية بجلسته رقم (2016/8) المنعقد بتاريخ 28 إبريل 2016.

رابعاً : في المجال القانوني:

باشرت إدارة الشؤون القانونية العديد من المهام المكلفة بها، إضافة إلى تعاونها مع باقي إدارات ولجان الهيئة، ذلك تحقيقاً للمتطلبات والأهداف المرجوة من الإدارة والهيئة بصورة متكاملة.

ومن تلك المهام والأعمال التي أوكل للإدارة القيام بها تمثيل الهيئة أمام الهيئات القضائية وجهات الدولة المختلفة، والقيام بالتحقيق في المخالفات الإدارية المنسوبة للموظفين، ودراسة الشكاوى والتظلمات المحالة إلى الإدارة ورفع الرأي القانوني بشأنها، بالإضافة إلى العمل كفريق واحد مع الإدارات الفنية وبالأخص إدارة إقرارات الذمة المالية لتحقيق النتائج المرجوة في أوقات قياسية، إضافة إلى مشاركة الإدارة في العديد من اللجان والمهام الداخلية وتمثيل الهيئة في المحافل الإقليمية والدولية.

كما قامت الإدارة بمتابعة ومراجعة مشاريع القوانين المقدمة من الهيئة والتنسيق بهذا الشأن مع جهات الاختصاص

علاوة على ذلك أعدت الإدارة القانونية العديد من مشاريع القوانين المقدمة من الهيئة والتنسيق بهذا الشأن مع جهات الاختصاص.

أ- العقـــود:

تم عمل الصياغة القانونية للعقود التي أحيلت إلى الإدارة وإعداد النماذج لها وإبداء الآراء القانونية فيها والتي كان من ضمنها:

- إبداء الرأي القانوني باستمرار العقود المبرمة في ظل أحكام المرسوم بالقانون رقم (24) لسنة 2012 المبطل، وكيفية التصرف فيها بعد صدور القانون رقم (2) لسنة 2016.
- الإعداد لعقد برنامج متابعة إقرارات الذمة المالية وأجهزة التحكم في عدم خروج المخلفات للهيئة.
- إعداد العقود الخاصة بخدمات واحتياجات ومستلزمات الهيئة «نزاهة»

ب- إنذار المتاخرين عن تقديم إقرارات ذممهم المالية:

- التنسيق مع رئيس ومديري إدارات التنفيذ في مختلف محافظات دولة الكويت حول آلية إيداع الإنذارات الصادرة من الهيئة «نزاهة» واستلامها بعد إتمام عملية الإعلان.
- إيداع أكثر من (700) إنذار رسمي من قبل الهيئة «نزاهة» لدى إدارة التنفيذ – وزارة العدل – في مختلف محافظات دولة الكويت.
- استلام الإنذارات المودعة من قبل الهيئة «نزاهة» وإحالتها إلى الإدارة المختصة «قطاع الذمة المالية» بعد

إتمام عملية الإنذار، وذلك لحساب المواعيد المترتبة على عملية الإنذار.

ج- إحالات المتاخرين عن تقديم إقرار الذمة المالية إلى النيابة العامة :

- إعداد وصياغة كتب الإحالة للنيابة العامة والمستندات المرفقة بها، ورفعها لمعالي رئيس «نزاهة» لاعتمادها وإحالتها للنائب العام.
- تمثيل الهيئة «نزاهة» بالحضور أمام النيابة العامة في الإحالات المقدمة من الهيئة «نزاهة»، وتقديم المستندات اللازمة في هذا الشأن أمام النيابة العامة.
- متابعة قرارات النيابة العامة الصادرة بشأن الإحالات.

د- مشاركات الإدارة في المهمات والمحافل الإقليمية والدولية :

- تمثيل الهيئة «نزاهة» في فعاليات كل من: (الدورة الثامنة لاجتماعات الفريق الحكومي الدولي المعني بمنع الفساد)، (والدورة الحادية عشرة للفريق الحكومي الدولي المعني باسترداد الموجودات) المعقودتين في جمهورية النمسا – فيينا –.
- المشاركة في (الدورة التدريبية التي نظمها مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة (UNODC) في جمهورية النمسا –فيينا– لجهات الاتصال الوطنية مع فريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- تمثيل الهيئة «نزاهة» في (الاجتماع الثاني للجنة مفتوحة العضوية المكونة من الخبراء الحكوميين في الدول العربية المنبثقة عن المؤتمر الأول للدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد) – جامعة الدول العربية – القاهرة.
- الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.
- المشاركة في المملكة العربية السعودية –الرياض– لحضور (فعاليات الاجتماع العاشر للجنة المختصين بالأجهزة المسئولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد).
- المشاركة في المملكة العربية السعودية –الرياض– لحضور (فعاليات الاجتماع الحادي عشر للجنة المختصين بالأجهزة المسئولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد).
- المشاركة في المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمته الهيئة «نزاهة» بالمملكة العربية السعودية تحت عنوان: (الحوكمة والشفافية والمساءلة).
- المشاركة في (الورشة التدريبية الإقليمية للدول المشاركة في السنة الثانية من الدورة الثانية لآلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)، التي نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات (UNODC) في مدينة الرياض – المملكة العربية السعودية.
- الحضور لمعرض القاهرة الدولي للكتاب المقام في جمهورية مصر العربية القاهرة.
- المشاركة في الزيارة التي دعت لها هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بدولة قطر لمركز حكم القانون ومكافحة الفساد في الدوحة.

هـ- القضايا والتظلمات:

- متابعة وإعداد الردود بشأن القضايا التي ترفع من الهيئة «نزاهة» وعليها، والتنسيق مع إدارة الفتوى والتشريع، وتقديم المستندات اللازمة فيها.
- الحضور لجلسات المحكمة وإبداء دفاع الهيئة «نزاهة» أمام المحكمة بعد التنسيق مع إدارة الفتوى والتشريع في القضايا المهمة.
- مباشرة التظلمات المقدمة للهيئة وإبداء الآراء القانونية بشأنها.
- إعداد كشف بالقضايا المتداولة والمحجوزة للحكم شهرياً ومن ثم يتم رفعه للسيد للأمين العام.

و- التحقيقات:

تم مباشرة ما أسند إلى الإدارة من تحقيقات سواء المتعلقة بموظفي الهيئة «نزاهة» أو بغيرها مما يتم إسناده، ويتم رفعها للسيد/ الأمين العام، مشفوعة بالرأي القانوني، لاتخاذ ما يقرره بشأنها.

ز- المقترحات:

1- قامت الإدارة بتقديم المقترحات والآراء التي تتناسب واختصاصات الهيئة «نزاهة»، ومنها:

- مقترح بتسجيل موظفي الهيئة «نزاهة» في شهادة التوقيع الإلكتروني.

2- الإعداد لتقديم المقترح المتضمن مادة علمية لضباط الاتصال في الجهات الحكومية المعنية بالرد على أسئلة قائمة التقييم الذاتي، وذلك كون الهيئة «نزاهة» في طور الإعداد لعملية الاستعراض بشأن الفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

كما قامت الإدارة بإبداء الآراء القانونية فيما يحال إليها من مقترحات من القطاعات الأخرى.

ح- التشريعات والقوانين

1- قامت الإدارة بالمراجعة وإبداء المقترحات على اللوائح التي تحال إليها من السلطة المختصة.

2- شاركت الإدارة في إعداد اللوائح والقرارات وصياغتها حال تكليفها من قبل السلطة المختصة.

3- قامت الإدارة بمتابعة ومراجعة مشاريع القوانين المقدمة من نزاهة والتنسيق بهذا الشأن مع جهات الاختصاص، والتي كان منها:

- مشروع تعديل قانون الجزاء.
- مشروع قانون حق الاطلاع.
- مشروع قانون تعارض المصالح.

ط- مكتبة إدارة الشؤون القانونية:

تنفيذاً لتوصيات اللجنة العليا للرقابة والمتابعة بنزاهة بشأن العمل على توفير المكتبة القانونية، ونظراً لقيام إدارة الشئون القانونية بتنفيذ خطتها التشغيلية 2017/2016 قامت الإدارة بشراء بما يزيد عن (350) كتاب لإثراء المكتبة في شتى التخصصات.

كما حضرت في معرض كتاب الكويت الدولي ومعرض القاهرة الدولي للكتاب، علاوة على ذلك أُثرية المكتبة بالموسوعات القانونية الإلكترونية.

خامساً: في مجال الكشف عن الفساد والتحقيق:

أ- في مجال كشف الفساد ومتابعة استرداد الأموال:

تتولى إدارة كشف الفساد واسترداد الأموال متابعة إجراءات استرداد الأموال المنهوبة، ومتحصلات الفساد؛ وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة في الدولة ذات الصلة، وتنقسم أهدافها واختصاصاتها إلى التالي:

• الاختصاصات الرئيسة لإدارة كشف الفساد ومتابعة استرداد الأموال:

- رصد المعلومات والمستندات عن جرائم الفساد.
- متابعة المشروعات الحكومية الحيوية.
- اتخاذ إجراءات استرداد الأموال وحماية المبلغين.

• الاختصاصات الفرعية:

ويندرج من هذه الاختصاصات الرئيسة عدة اختصاصات فرعية؛ وذلك على النحو الآتـــي:

- رصد المعلومات والمستندات عن جرائم الفساد في المصادر المتاحة، والاستعلام والضبط من الجهات المعنية، للتحقق من جدية المعلومة.
- متابعة الإجراءات التنفيذية لعقود المشروعات الحكومية الحيوية التي تكون محلاً للأخبار المتداولة.
- متابعة الإجراءات التحفظية والنهائية لاسترداد الأموال محل البلاغات، والتي تتخذها الجهات المختصة (النيابة العامة، والإدارة العامة للتنفيذ، ووزارة العدل).
- إحالة وقائع الفساد محل الرصد، أو المتابعة، وما يثبت جديتها من معلوماتٍ، أو مستنداتٍ إلى إدارة التحري والتحقيق؛ تمهيداً لإحالتها إلى الجهات المختصة.
- مشاركة إدارة التحري والتحقيق في دراسة البلاغات بإبداء الرأي الفني من الجانب (الهندسي أو المحاسبي).
- دراسة تقارير الجهات الرقابية كافة المحالة إلى الهيئة (نزاهة) حول شبهات جرائم الفساد، وتزويدها بالإفادة المطلوبة.
- متابعة تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية مع الجهات الحكومية، وما يستجد بشأنه.

- إعداد قاعدة بيانات لشروط وإجراءات طلبات المساعدات القانونية المتبادلة للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بالتنسيق مع إدارة التعاون الدولي التابعة لمكتب الرئيس.
- إنشاء قاعدة بيانات تتضمن عمليات الإحصاء الجنائي لقضايا جرائم الفساد لدى الجهات المختصة (النيابة العامة، الإدارة العامة للتحقيقات) وما صدر بشأنها من قرارات وأحكام.
- إعداد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة ذات الشأن بجرائم الفساد محل البلاغات، وذلك بالتنسيق مع إدارة التعاون الدولي التابعة لمكتب الرئيس.
- وضع أطر التعاون بين الهيئة «نزاهة» والجهات المختصة والمعنية بحماية المبلغين عن جرائم الفساد.
- إعداد الإحصائيات والتقارير الدورية التي تبين أعمال الإدارة من حيث رصد المعلومات عن جرائم الفساد، ومتابعة المشروعات الحكومية الحيوية، ومتابعة إجراءات استرداد الأموال وحماية المبلغين.
- التنسيق مع إدارة التعاون الدولي لتمثيل الهيئة «نزاهة» في المؤتمرات والاجتماعات الرسمية المعنية باسترداد الأموال وحماية المبلغين.
- أداء الواجبات والصلاحيات والوسائل القانونية الأخرى التي تخدم الإدارة يرى الرئيس تكليف الإدارة بها.

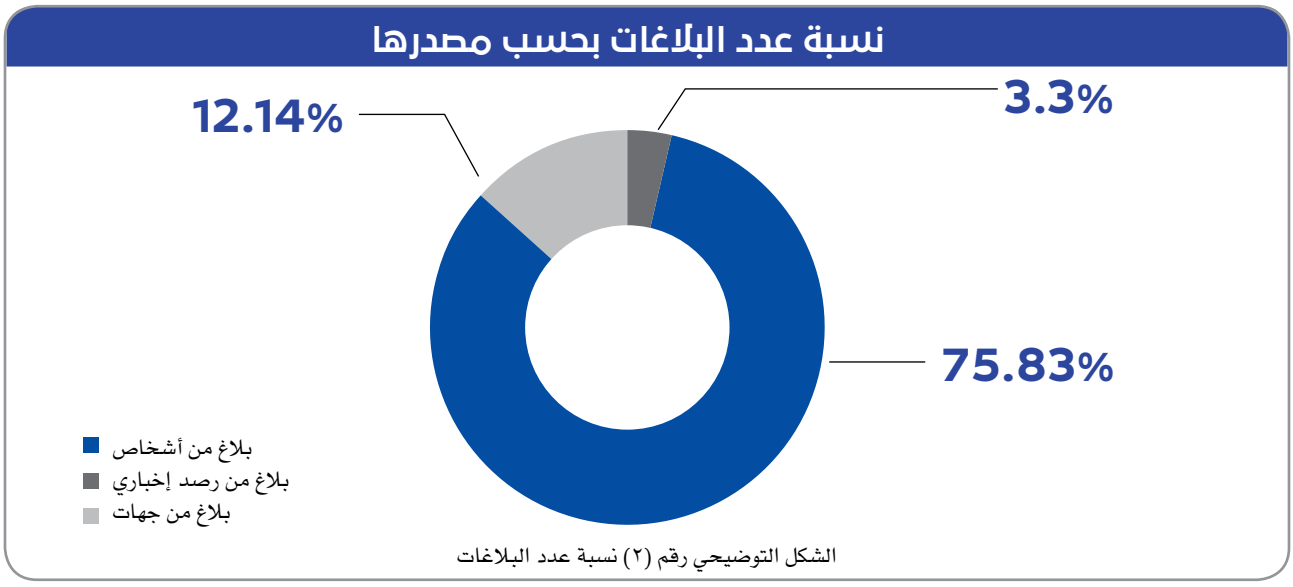
• عدد البلاغات التي وردت إلى القطاع:

تلقت الهيئة «نزاهة» عدداً من البلاغات من الأشخاص الطبيعيين أو الجهات، وقامت إدارة التحري والتحقيق ببحث البلاغات المقدمة إليها، وجمع الاستدلالات، وصولاً إلى شبهة جريمة من جرائم الفساد، أو مخالفة مالية جسيمة قامت الإدارة بحفظ البلاغ في حال عدم استيفاءه الشروط.

وقد ورد إلى قطاع كشف الفساد والتحقيق عدد (90) بلاغاً من 1 إبريل 2016 إلى 31 ديسمبر 2017 موزعة على النحو التالي:

الجدول رقم (1) عدد البلاغات

مصدر البلاغ	عدد البلاغات
بلاغ من أشخاص	75
بلاغ من جهات	12
بلاغ من رصد إخباري	3
مجموع البلاغات	**90**



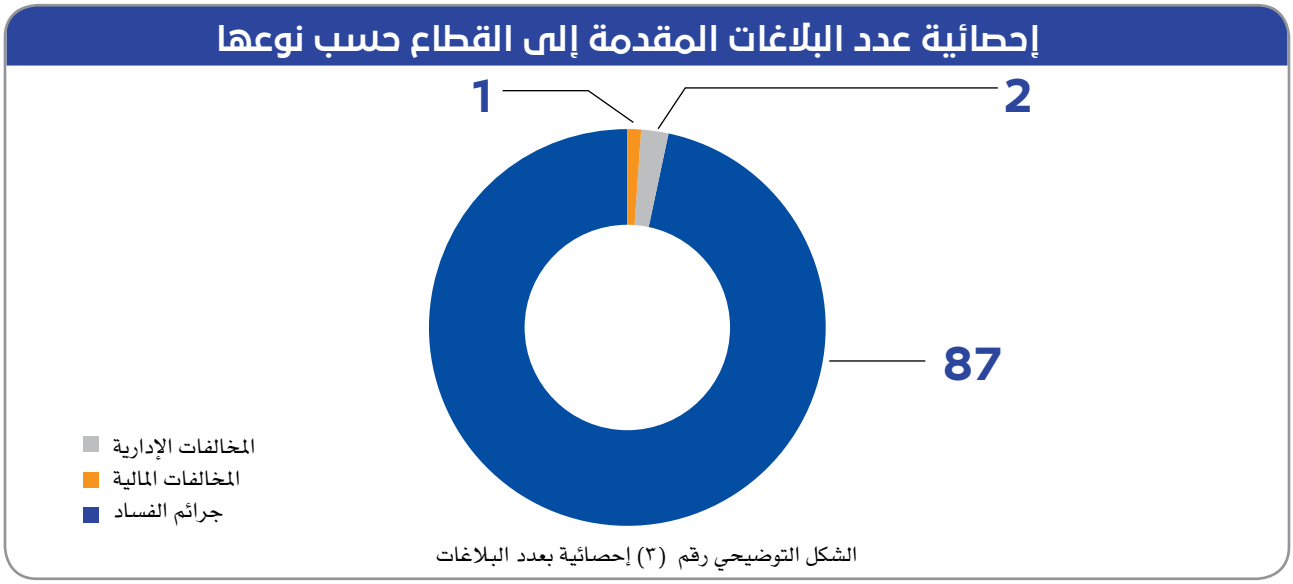
الشكل التوضيحي رقم (٢) نسبة عدد البلاغات

• نوع البلاغات المقدمة إلى القطاع:

بما أن دور القطاع يكمن في التحقق من ارتكاب جرائم الفساد، والمخالفات المالية الجسيمة الواردة وفقاً للمادة (1) و(22) من القانون رقم (2) لسنة 2016، والخاص بإنشاء الهيئة (نزاهة) والأحكام الخاصة بالذمة المالية، وعليه تم تقسيم البلاغات المقدمة في القطاع على النحو التالي:

الجدول رقم (2) نوع البلاغات

نوع البلاغات المقدمة إلى القطاع	عدد البلاغات
جرائم الفساد	87
المخالفة المالية	1
المخالفة الإدارية	2
المجموع	**90**



الشكل التوضيحي رقم (٣) إحصائية بعدد البلاغات

• الرصد الإخباري:

بموجب ما جاء بالمرسوم رقم (300) لسنة 2016، بخصوص إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016 بمادته رقم (44) الباب الرابع منه، والتي تنص على أن (تقوم الهيئة بمتابعة ودراسة وقائع الفساد التي تصل إلى علمها بأي طريقة، ومن خلال ما تنشره وسائل الإعلام المختلفة من معلومات وأخبار في هذا الخصوص، وطلب التحري عنها، وجمع الوثائق والحقائق بشأنها والتصرف فيها) قام قطاع كشف الفساد والتحقيق برصد عدد (26) رصداً إخبارياً.

• عدد الضبطيات القضائية على الجهات:

بموجب المادة رقم (14) من القانون رقم (2) لسنة 2016، بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وبناءً على القرار رقم (260) لسنة 2016، بشأن منح بعض موظفي الهيئة (نزاهة) سلطة ضبط المخالفات، وتحرير المحاضر بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في القانون، ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم (300) لسنة 2016، قامت الهيئة (نزاهة) بإجراء عدد (34) ضبطية قضائية من 1 إبريل 2016 إلى 31 ديسمبر 2017.

• الدراسات والبحوث الصادرة عن القطاع:

1- إعداد دراسة حول جريمة إعاقة سير العدالة.

2- إعداد دراسة مقارنة بين قانون المناقصات السابق رقم (37) لسنة 1964، والحالي رقم (49) لسنة 2016 مع دراسة لبعض المصطلحات في قطاع التشييد.

3- إعداد دراسة حول سقوط الدعوى الجزائية بالتقادم، والمنصوص عليها بالمادة رقم (54) من القانون رقم (2) لسنة 2016.

4- إعداد دراسة حول دور الهيئة «نزاهة» في جمع الأدلة المتعلقة بشبهة جريمة فساد.

5- إعداد دراسة حول طبيعة أموال الجمعيات التعاونية.

6- إعداد دراسة حول جريمة الكسب غير المشروع.

7- إعداد دراسة عن استدعاء الشهود.

8- تقديم الرأي القانوني حول مدى اختصاص قطاع كشف الفساد والتحقيق باستلام بلاغات عن قياديي الشركات، التي تسهم بها الدولة بصورة مباشرة بنصيب لا يقل عن 25 % من رأس المال.

9- إعداد دراسة ربط مهارات تحليل الخبر واستنباط ما بين السطور بأعمال مراقبة الرصد في قطاع كشف الفساد والتحقيق.

10- إعداد دراسة عن الضبطية القضائية.

11- إعداد دراسة حول جريمتي الامتناع عن تزويد الهيئة «نزاهة» بالمعلومات وإعاقة عملها والمنصوص عليها بالمادة رقم (26) من القانون رقم (2) لسنة 2016.

12- إعداد دراسة ميدانية استقصائية حول رأي المجتمع بالهيئة « نزاهة» وأعمالها.

• لقاءات تشاورية مع ذوي الخبرة والاختصاص:

في سبيل التواصل مع ذوي الخبرة، ومن أجل إثراء النظام المعلوماتي لقطاع كشف الفساد والتحقيق، تم عقد لقاء تشاوري مع ديوان المحاسبة؛ لمناقشة طبيعة عمل الكادر الهندسي في القطاع، وذلك للاستعانة بخبرتهم الهندسية في دراسة الجانب الفني للبلاغات، ومتابعة رصد المشروعات، والقيام بمعاينة المواقع تمهيدا لإبداء الرأي الفني بشأنها.

• المشاركات:

بموجب المادة رقم (13) من القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء (الهيئة العامة لمكافحة الفساد) والأحكام الخاصة بالذمة المالية، التي تنص على أن تتولى الهيئة «نزاهة» تأهيل وتدريب العاملين فيها بالحضور والمشاركة بما يمكنهم من أداء مهامهم واختصاصاتهم في مكافحة الفساد، فقد قام موظفو القطاع بحضور ومشاركة الاتي:

- المشاركات المحلية:

- «التفكير والمحاكاة» بديوان الخدمة المدنية من (24-28 ديسمبر2017).
- «تقييم أداء المشاريع الإنشائية» بديوان المحاسبة من (24-26 ديسمبر2017).
- «استعراض تنفيذ الكويت لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد» خلال الفترة (18-19 ديسمبر2017) في مركز تدريب الهيئة «نزاهة».
- «برنامج الأكاديمية الصيفية الإقليمية / الشرق الأوسط» المنظم من قبل الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» من (9-14 ديسمبر 2017).
- «مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب» بمعهد الدراسات المصرفية يوم (25 نوفمبر2017).
- «المهارات القانونية لصياغة وإبرام العقود الإدارية» بديوان الخدمة المدنية من (12-16 نوفمبر2017).
- «برنامج تأهيل وتدريب الموظفين المختصين بتلقي البلاغات» بمعهد الدراسات القضائية من (5-7 نوفمبر2017).
- ورشة عمل «غسل الأموال» والذي ينظمه صندوق النقد الدولي في دولة الإمارات العربية -إمارة أبوظبي من (30 أكتوبر 2017 حتى 1 نوفمبر2017).
- «الكفاءة في كشف الغش والأعمال الاحتيالية في الحسابات والتقارير المالية» بديوان المحاسبة من (15-19 أكتوبر2017).
- «التخطيط وإدارة الأولويات» بديوان الخدمة المدنية من (30 إبريل حتى 4 مايو2017).
- «صناعة القرار وأثره على التميز المؤسسي» بديوان الخدمة المدنية من (16-20 إبريل2017).
- «برنامج تدريبي مختص بالعقود» بديوان المحاسبة من (12-16 فبراير2017).
- «مهارات تحليل الخبر واستنباط ما بين السطور» بمركز كونا لتطوير العلاقات الإعلامية من (12-16 فبراير2017).

- «تعزيز النزاهة وبناء قدرات مكافحة الفساد» بمركز صندوق النقد الدولي من (3 - 5 يناير 2017).
- «ورشة عمل استخدام الشروط الحقوقية العامة والخاصة وفقاً لأي عقد» بديوان المحاسبة من (18 - 22 ديسمبر 2016).
- «موازنة وتقييم الأداء» بديوان المحاسبة من (13-15 ديسمبر 2016).
- «مؤتمر الكويت الأول للتحكيم الهندسي» بشركة سبشيال من (16-18 أكتوبر 2016).
- حلقة نقاشية (قهر المستحيل) بمعهد الدراسات المصرفية يوم (18 أكتوبر 2016).
- ورشة عمل «مكافحة الفساد وتعزيز البنية المؤسسية والأطر القانونية» بشركة البترول الوطنية يوم (29 سبتمبر 2016).
- Proceeds of Crime بالسفارة البريطانية يوم (2016/9/22).

- المشاركات الخارجية:

- «برنامج مكافحة غسل الأموال» والذي نظمه صندوق النقد العربي في دولة الإمارات العربية المتحدة – إمارة أبو ظبي خلال الفترة (29-2017/10/31).
- «برنامج مكافحة الفساد في المشتريات الحكومية» والذي تنظمه الأكاديمية الدولية لمكافحة ألفساد IACA في جمهورية النمسا من (17 يوليو الى 18 أغسطس2017).
- «برنامج مكافحة الفساد في الحوكمة المحلية» – والذي نظمته الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد IACA في جمهورية النمسا خلال الفترة (10-14 يوليو2017).
- «برنامج مكافحة الفساد في قانون المشتريات» – والذي تنظمه الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد IACA في جمهورية النمسا خلال الفترة (5-9 سبتمبر2016).

ب- في مجال التحري والتحقيق:

قامت إدارة التحري والتحقيق بتلقي البلاغات ووقائع الفساد ضد الخاضعين في المادة رقم (2) من القانون لسنة 2016، بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد بخصوص الجرائم المنصوص عليها في المادة (22) من ذات القانون، مع مباشرة أعمال التحقيق المبدئي ، واستدعاء المبلغ وأخذ أقواله، واستدعاء الشهود، والخبراء ،وممارسة أعمال الضبطية القضائية ولها طلب الاستعانة بالجهات الفنية المختصة لبيان صحة البلاغ، وجمع المعلومات، والاستدلالات في وقائع الفساد المعروضة عليها، ودراسة المستندات الواردة بالبلاغ، مع مباشرة الإجراءات اللازمة كافة لهذا الغرض مع الجهات القضائية المختصة.

وفي حال استكمال التحقيق المبدئي، وجمع الاستدلالات والتأكد من صحة ما ورد فيه تقوم الإدارة بإحالة البلاغ للجهات المختصة (النيابة العامة) بوصف شبهة الجريمة المرتكبة من قبل المبلغ ضده، مرفق معه جميع الاستدلالات، والمعلومات التي حصلت عليها الإدارة، كما تقوم الإدارة بمتابعة الملف بعد إحالته الى الجهات القضائية المختصة.

• الاختصاصات الرئيسة لإدارة التحري والتحقيق:

- تلقي البلاغات ضد الفئات الخاضعة لجرائم الفساد، والمخالفات المالية الجسيمة، وجريمة الاستفادة من الكسب غير المشروع.
- اتخاذ إجراءات التحري والتحقيق للاستدلال حول الوقائع محل البلاغات.
- إحالة البلاغات المتضمنة شبهة جرائم فساد، أو غيرها إلى الجهات المختصة.

١- الاختصاصات الفرعية:

ويندرج من هذه الاختصاصات الرئيسة عدة اختصاصات فرعية؛ وذلك على النحو الآتـــي:

1- تلقي البلاغات، والشكاوى، والتقارير التي تشير إلى وقوع شبهات جرائم الفساد، أو المخالفات المالية الجسيمة، أو جريمة الاستفادة من الكسب غير المشروع المقدمة ضد الفئات الخاضعة، ومن ثم إحالتها إلى الجهات المختصة.

2- تلقي البلاغات والتقارير من قطاع الذمة المالية التي تشير إلى وقوع شبهة جريمة الكسب غير المشروع، واتخاذ الإجراءات اللازمة نحو التحقق منها.

3- مباشرة إجراءات التحري والاستدلال بشأن البلاغات؛ وذلك لجمع المعلومات والمستندات التي تدل على تحقق الوقائع محلها.

4- مباشرة إجراءات التحقيق المبدئي عن طريق استدعاء من لديه علم من شهود، وخبراء بشأن الوقائع المبلغ عنها، وذلك لسماع أقوالهم، وإثباتها في المحاضر المعدة لذلك.

5- مباشرة أعمال ضبط المخالفات، وتحرير المحاضر للحصول على المعلومات، والمستندات اللازمة التي تدل على تحقق شبهات جرائم الفساد ، والمخالفات المالية الجسيمة، وجريمة الاستفادة من الكسب غير المشروع المبلغ عنها.

6- إحالة البلاغات التي ثبت بعد مباشرة التحري والتحقيق بها وجود شبهات جرائم فساد إلى النيابة العامة.

7- التنسيق مع لجان الفحص التابعة لقطاع كشف الذمة المالية فيما يتعلق بجريمة الكسب غير المشروع.

8- حضور جلسات التحقيق، والمحاكمة التي تعقدها النيابة العامة، والجهات القضائية، للنظر في البلاغات المحالة من الهيئة «نزاهة»، والعمل على تزويدها بالأدلة والمستندات اللازمة لتعزيز الشبهة المحالة.

9- التنسيق مع إدارة كشف الفساد، واسترداد الأموال بشأن ما يتصل بعلم الإدارتين بما تختص به الأخرى وعلى وجه الخصوص إحالة ما تكشف عنه التحريات والتحقيقات من تنفيذ عقد، أو ارتباط تكون الدولة طرفاً فيه؛ وذلك بالمخالفة لأحكام القانون أو بنود العقد.

10- متابعة إجراءات التحقيق والتصرف والاتهام التي تتخذها النيابة العامة، والجهات القضائية بشأن البلاغات المحالة من الهيئة «نزاهة».

11- أداء الواجبات والصلاحيات والوسائل القانونية الأخرى التي تخدم أغراض طلب التحري، وجمع الاستدلالات، يرى الرئيس تكليف الإدارة بها.

سادساً: في مجال الذمة المالية:

أ- أهم الإنجازات لقطاع الذمة المالية:

أولاً: الإنجازات في مجال إعداد آليات وإجراءات العمل:

نظرا لطبيعة عمل قطاع الذمة المالية، والذي يتطلب وجود إجراءات عمل معتمدة حسب نوع وطبيعة تلك الإجراءات، سواء كان إجراءات أعمال فنية أم تنظيمية خاصة بعمل القطاع، فقد تم اعتماد حزمة من الإجراءات الخاصة بعمل إدارات القطاع، سواء من مجلس الأمناء أم من معالي رئيس الهيئة «نزاهة» أم من الأمين العام أم من الأمين العام المساعد للقطاع، وذلك حسب طبيعة وارتباط هذه الإجراءات والتي تتمثل في التالي:

- **آلية معالجة إقرارات الذمة المالية للمرسوم بقانون رقم (24) لسنة 2012 المبطل بحكم المحكمة الدستورية:**

فقد قام هذا القطاع بتنظيم هذه الآلية لمعالجة الآثار المترتبة على حكم المحكمة الدستورية، والقاضي بإبطال المرسوم بقانون رقم (24) لسنة 2012، وذلك بناءً على تفويض معالي وزير العدل للهيئة، بشأن التصرف بهذه الإقرارات، وبموجب كتابه رقم (2016/299) .

فقد قامت الإدارة برفع مقترح وتصور بهذا الشأن بتاريخ 3 مايو لسنة 2016 إلى معالي رئيس الهيئة «نزاهة» وقد تم اعتماد هذه الآلية من قبل مجلس الأمناء باجتماعه رقم 2016/10 المنعقد بتاريخ 10 مايو لسنة 2016.

ولتنفيذ هذه الآلية اعتمد معالي رئيس الهيئة «نزاهة» قراره رقم (31) لسنة 2016 بتشكيل فريق عمل لإعادة تسليم تلك الإقرارات لأصحابها، والذي سوف يتم التطرق له في هذا التقرير بفصل الإنجازات بشيء من التفصيل.

- **آلية استلام إقرارات الذمة المالية للقانون رقم (2) لسنة 2016، بشأن إنشاء الهيئة:**

تعتبر هذه الآلية ركيزة من ركائز عمل القطاع حيث تضع هذه الآلية الأسس القانونية، والفنية لعملية استلام إقرارات الذمة المالية على ضوء قانون إنشاء الهيئة «نزاهة»، وقد تم اعتماد هذه الآلية من قبل مجلس الأمناء باجتماعه رقم (2016/16) الموافق يوم الثلاثاء بتاريخ 2016/8/30 .

- **إجراءات إعادة إقرارات الذمة المالية بعد صدور اللائحة:**

تختص هذه الإجراءات الخاصة بتنظيم عمل القطاع للتعامل مع إقرارات الذمة المالية للمرسوم بقانون (24) لسنة 2012 بعد صدور اللائحة التنفيذية، حيث تم اعتمادها من الأمين العام المساعد للقطاع بموجب اقتراح مقدم، كما تعتبر هذه الإجراءات متممة، ومكملة لمهام آلية إعادة إقرارات الذمة المالية، بعد انتهاء عمل الفريق، والبدء في أعمال استلام إقرارات الذمة المالية من الملزمين بعد صدور اللائحة التنفيذية بتاريخ 2016/11/13.

- **دليل التعليمات الخاص بتعبئة نماذج إقرار الذمة المالية، الذي تضمن ما يلي:**

- كيفية تعبئة كل جدول من جداول إقرار الذمة المالية.
- لإجابات عن الأسئلة المتكررة التي ترد من الخاضعين.

- **آلية تقديم الخدمات المناسبة للخاضعين بقانون الذمة المالية للمساعدة في كيفية تعبئة الإقرار، وقد تضمن ما يلي:**

- كيفية تقديم المساعدة للخاضع لدى حضوره للهيئة في تعبئة إقراره.
- كيفية الرد على استفسارات الخاضعين من خلال مركز الاتصال.
- تجميع تلك الاستفسارات وكيفية عرضها للاستفادة منها.

- **إعداد أدلة وإجراءات عمل لجان الفحص:**

إعداد أدلة وإجراءات عمل فنية وتنظيمية تشمل الأسس القانونية والفنية، لعمل لجان فحص لإقرارات الذمة المالية، وكذلك عمل أمانة سر لجان الفحص.

- **أنظمة الأرشفة، وإجراءات حفظ المستندات:**

تعد إجراءات حفظ المستندات الخاصة بالخاضع ذات أهمية، حيث تشمل (صورة البطاقة المدنية، إيصال الاستلام، صورة قرار التعيين الخ .....) ببرنامج الأرشفة الخاص بذلك، والذي تم إعداده من قبل مكتب بيانات الذمة المالية بالإدارة، والذي سوف يتم التطرق إليه في الفصل الخاص بإنجازات القطاع، وقد تم اعتماد هذه الآلية من قبل الأمين العام بتاريخ 11 أكتوبر 2016.

- **دليل إجراءات إدارة النظام الآلي لبرنامج الملزمين بتقديم إقرار الذمة المالية (FDS):**

يعتبر هذا الدليل مرشداً لمجموعة من الإجراءات الخاصة بكيفية إدارة البرنامج الخاص بمتابعة الملزمين بتقديم إقرارات الذمة المالية، والمتمثلة في كيفية إدارة شاشات التحكم، وكيفية إضافة وتعديل الصفات والجهات التي يتبع لها الملزمون بتقديم الإقرار، بالإضافة إلى الكثير من الأمور الفنية الخاصة بعملية إدارة النظام، وقد تم اعتماد تلك الإجراءات من الأمين العام المساعد للقطاع يوم الخميس الموافق 27 أكتوبر 2016.

- **دليل المستخدم للنظام الآلي لبرنامج الملزمين بتقديم إقرار الذمة المالية (FDS):**

وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات الخاصة بكيفية استخدام برنامج الملزمين بتقديم إقرار الذمة المالية، والمتمثلة في كيفية تشغيل البرنامج، وكيفية إدخال البيانات، طباعة إيصال الاستلام، وغيرها من الأمور المتعلقة بكيفية استخدام البرنامج، وقد تم اعتماد هذا الدليل من قبل الأمين العام المساعد للقطاع يوم الخميس الموافق 27 أكتوبر لسنة 2016.

- **دليل المستخدم لنظام (RFID):**

تضمن هذا الدليل الوظائف الخاصة بإدارة أعمال لجان الفحص وتتبع حالات الإقرارات، بحيث يستطيع المستخدم إيداع الإقرارات وطلب صرفها عن طريق النظام إضافة الى ضبط توزيع المقرين على لجان الفحص ومتابعة بياناتهم.

• دليل برنامج الصادر والوارد لاقرار الذمة المالية:

هو دليل خاص بكيفية استخدام برنامج الصادر والوارد الخاص بمكتب الأمين العام المساعد لقطاع الذمة المالية، وقد تم اعتماده من قبل الأمين العام المساعد للقطاع يوم الأربعاء الموافق 21 ديسمبر2016.

• إجراءات حساب المواعيد القانونية لتقديم إقرار الذمة المالية (بالتعاون مع مكتب الأمين العام المساعد):

تتمثل الإجراءات القانونية الخاصة بكيفية حساب المواعيد القانونية الواردة في قانون إنشاء الهيئة «نزاهة»، والخاصة بتقديم إقرار الذمة المالية طبقاً لما ورد في قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم (38) لسنة 1980 وتعديلاته، وقد تم اعتماد هذه الإجراءات من معالي رئيس الهيئة «نزاهة» في يوم الاثنين الموافق 5 ديسمبر 2016.

ثانياً: الإنجازات في مجال إعداد البرامج والأنظمة الآلية:

• تصميم وتطوير وصيانة وتحديث النظام الآلي لمتابعة الملزمين بتقديم إقرار الذمة المالية (Financial Disclosure System) (FDS):

صدر قرار معالي رئيس الهيئة نزاهة رقم (168) لسنة 2016، بشأن تشكيل فريق لتصميم وتطوير وصيانة وتحديث النظام الآلي لمتابعة الملزمين بإقرار الذمة المالية، وذلك بالتعاون مع مكتب بيانات الذمة المالية، وقد تم تحديد متطلبات النظام الآلي لمتابعة الملزمين بتقديم إقرار الذمة المالية ،والذي يهدف إلى استيعاب أغلب الأعمال ابتداءً من حفظ بيانات المقرين الأساسية الواردة من الجهات التي يتبعها الملزمون بتقديم الإقرار للهيئة، ومروراً بعملية استلام إقرارات الذمة المالية، وترميزها وطباعة إيصال الاستلام، وانتهاءً إلى تحديد أسماء المتأخرين والمتخلفين ومتابعتهم، كما يتيح النظام إمكانية طباعة التقارير ، ونماذج العمل التي تخدم العمل، ويمتاز النظام بقدرته على الربط بين الأنظمة الأخرى المستخدمة في الإدارة مثل نظام التتبع الأمني (RFID).

وقد تم تصميم النظام الآلي لمتابعة الملزمين بإقرار الذمة المالية (FDS) بشكل يحقق متطلبات عمل الإدارة، ويزيد من إنتاجية الموظفين، ويرفع من كفاءة وجودة الأعمال.

• أبرز مميزات النظام:

1- إعداد نماذج العمل المستخدمة في الإدارة.
2- استلام إقرارات الذمة المالية وإصدار إيصال الاستلام للمقر.
3- حفظ البيانات الأساسية للملزمين بتقديم الإقرار بعد تجميعها من مصادرها المختلفة والتي تتمثل في جهة العمل، أو الرصد الذاتي في الإدارة أو إفادة المقر.
4- متابعة المتأخرين بتقديم الإقرار والمتخلفين عن تقديمه.
5- الربط مع نظام التتبع الأمني (RFID) لإصدار رمز هوية المقر من لحظة الاستلام.
6- إحكام الرقابة على بيانات الملزمين بتقديم إقرار الذمة المالية.
7- إعداد التقارير والإحصائيات المطلوبة عن عملية استلام إقرارات الذمة المالية.
8- إتاحة بعض خصائص النظام للإدارات ذات العلاقة (إدارة لجان الفحص).

• إنجازات فريق العمل:

1- تصميم هيكل النظام وشاشات العمل، والتي تشمل كل من:

- **شاشة الاستلام:** يتم من خلالها إجراء عملية الاستلام، وطباعة إيصال الاستلام، ورمز هوية المقر بالإضافة إلى تفعيل نظام التتبع الأمني لمظروف الإقرار.
- **شاشة إدخال البيانات:** تختص بإدخال البيانات الجديدة بشكل فردي، أو تعديل على بيانات التي سبق إدخالها، وتتضمن البيانات الأساسية للملزم بتقديم الإقرار بالإضافة إلى الوظائف التي يشغلها.
- **شاشة المتابعة - (المتأخرين/المتخلفين):** تشمل الملف الشخصي للملزم، والذي يحتوي على كافة البيانات ذات العلاقة بالملزم، بالإضافة إلى إمكانية إجراء بحث عن المتأخرين، أو المتخلفين عن تقديم الإقرار.
- **شاشة إدخال البيانات - مجموعة:** تختص بإدخال قوائم بيانات الملزمين الواردة من الجهات.

2- تصميم إيصال الاستلام من النظام الآلي، بحيث يتم استخدام أوراق حجم A4 تحتوي على ثلاثة إيصالات تماشياً مع متطلبات إجراءات استلام إقرارات الذمة المالية.

3- ربط النظام الآلي مع نظام التتبع الأمني (RFID)، بحيث يقوم النظام الآلي بتزويد نظام التتبع الأمني بالبيانات الأساسية للمقر لإصدار رمز هوية المقر فقط، ومن ثم يقوم النظام الآلي بطباعة الرمز، وتفعيل مظروف الاستلام من خلال شاشة واحدة تتضمن أمر طباعة إيصال الاستلام، وهذا يتيح للهيئة سهولة إجراء التعديلات، وتطوير الإجراءات داخلياً دون الرجوع للشركة الخاصة بنظام التتبع الأمني.

4- تصميم التقارير الخاصة بالاستلام اليومي لعرض عدد الإقرارات المستلمة للمستخدم خلال مدة زمنية محددة، وكذلك استصدار تقرير يبين عدد الإقرارات التي تم استلامها لعدد من مدققي الاستلام لفترة زمنية محددة بحسب الصلاحيات المعتمدة للموظفين.

5- إعداد وتصميم ملف MSEXCEL الخاص بإدخال قوائم البيانات في النظام الآلي، والذي تم توفيره للجهات لتحديث بيانات الملزمين فيها.

6- تطوير البرمجيات الخاصة بعملية الاستلام.

7- تطوير البرمجيات الخاصة بعملية المتابعة.

8- حصر وترميز عدد (238) جهة يتبعها الملزمون، وتم إدخالها بالنظام بحيث يستعين بها نظام التتبع الأمني.

9- حصر عدد (60) صفة بناءً على الفئات الوظيفية الواردة في المادة (2) من القانون رقم (2) لسنة 2016، وقد تم توزيعها على لجان الفحص أ، ب، ج ، وإدخالها في النظام.

10- إصدار النسخة التجريبية للنظام، وتدريب موظفي الإدارة تجريبية من 26 يوليو إلى 04 أغسطس 2016، وقد بلغ عدد الموظفين الذين قاموا بتجربة النظام اثنا عشر موظفاً، وتم تقييم وتعديل النظام بعد الفترة التجريبية.

11- إعداد الإجراءات المتبعة لإعادة تهيئة نظام(FDS) في حال إقرار النظام.

12- تحديث بعض خصائص النظام الآلي، وإضافة خصائص جديدة بحسب متطلبات العمل:

- إضافة صلاحيات التعديل على البيانات الوظيفية للملزمين المسجلين في النظام، والتي تم استلام إقرارات عنها، بحيث يتاح تغيير البيان في حال ورود مستند قانوني بعد استلام الإقرار يؤيد ذلك.
- إضافة خاصية تحديث التقويم في النظام الآلي بتواريخ عطل نهاية الأسبوع، والعطل الرسمية، الأمر الذي سيؤثر على المدد القانونية المحتسبة في النظام لمواعيد تقديم الإقرار، تطبيقاً للرأي القانوني بشأن تطبيق قواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لم يرد به نص في قانون الهيئة «نزاهة».
- إضافة خاصية تتيح للموظف المختص طباعة مذكرة للإدارة المعنية بفحص الإقرارات، وذلك في حال إذا طرأ أي تعديل في الوظيفة، وسيؤثر بشكل مباشر على الرمز.
- وضع تصور أولي لخصائص التدقيق والمراجعة للعمليات التي تتم في النظام الآلي، والتي لها أثر على بيانات الملزمين.
- إضافة خاصية أخرى تتيح للمستخدم تغيير تاريخ استلام الإقرار لحالات الاستلام الدولي، وفق صلاحيات خاصة.
- إضافة خاصية التحديث لوظيفة المقر عند ورود ما يثبت ترقيته لوظيفة أعلى.

13- إعداد وتصميم نماذج عمل من خلال النظام الآلي يقتضيها العمل هي:

- تصميم نموذج إجراءات تهيئة النظام الآلي.
- تصميم نموذج عمل منح الصلاحيات لمستخدمي النظام الآلي.
- تصميم نموذج عمل في النظام الآلي يختص بإضافة أو التعديل على الجهات، وربط الصفات الوظيفية المناسبة لكل جهة.

14- تطوير آلية الربط مع نظام (RFID)، وتقوية جهاز تفعيل الملصق الأمني؛ لضمان إتمام إجراءات التفعيل من خلال نظام(FDS) بكفاءة وسهولة، تفادياً لبعض المعوقات التي واجهها بعض الموظفين في أثناء تجربة النظام.

15- تحديد الاحتياجات التقنية لنظام (FDS)، وطلب توفير شبكة افتراضية(VPN)، تماشياً مع إجراءات استلام إقرارات الذمة المالية المعتمدة من مجلس الأمناء، فيما يخص استلام إقرارات الذمة المالية في مراكز الاستلام الفرعية، ومن رؤساء وأعضاء السلطات الثلاث؛ ولإحكام الرقابة على دقة إجراءات الاستلام الخارجي في مكان وجود المقر.

16- تدريب مدققي الإدارة على نظام (FDS) ويتلخص ذلك بالآتي:

- شرح عملي لدليل المستخدم من خلال استعراض عدد من الحالات التي توضح خصائص النظام وكيفية استخدام هذه الخصائص للموظفين.
- إتاحة النظام للمدققين تجربته، والاستماع لمقترحاتهم، وملاحظاتهم، والرد على جميع الاستفسارات المقدمة.
- وضع خطة تجربة النظام للتحقق من صلاحيته في الواقع العملي ورصد الملاحظات ومعالجتها.

17- إصدار النسخة الأولى من النظام الآلي، وإتاحته للموظفين.

18- التحقق من عمل الخصائص الموجودة كافة في النسخة الأولى من النظام بشكل سليم.

19- إعادة تهيئة النظام فور صدور اللائحة التنفيذية.

20- تم إجراء عملية الاستلام، والترميز، والتفعيل بنجاح.

21- تجهيز عدد 4 أجهزة حاسب آلي محمول لإجراء أعمال الاستلام خارجياً، وكما تم إجراء عملية استلام فعلية باستخدام الحاسب الآلي المحمول وتمت بنجاح.

أ- متابعة مشروع تطوير نظام التتبع الأمني الآلي لمظاريف إقرارات الذمة المالية (RFID).

يقوم هذا البرنامج بمتابعة ومراقبة إقرارات الذمة المالية، وذلك من خلال التحكم بأجهزة الكترونية تسمح بدخول وخروج المغلفات بسرية تامة، كما يعمل على تحويل البيانات الوظيفية للخاضع إلى أرقام بهدف إخفاء الهوية، كما أنه وبعد اعتماد دليل تعليمات نظام (RFID) تم عمل التالي:

1- طلب إجراء بعض التعديلات على النظام بناءً على المستجدات في قانون الهيئة «نزاهة» الجديد.

2- زيادة أعداد أجهزة التتبع الأمني وأجهزة التفعيل، والطابعات الخاصة بالملصقات، وفقا لمقتضيات العمل.

3- إجراء اختبار للنظام بصورة مستمرة للتحقق من مدى جاهزيته.

4- إجراء ربط بين نظام(RFID) مع نظام الاستلام (FDS) وذلك وفقاً لآلية استلام الإقرارات.

5- استخدام البرنامج حالياً في إيداع الإقرارات بالخزانة وترميزها، ومتابعتها أمنيا.

ب- نظام الأرشفة الإلكترونية:

تحديد المتطلبات الأساسية لتصميم برنامج الأرشفة الإلكترونية على برنامج (Access)، على أن يكون برنامج شامل يحفظ البيانات والمستندات الخاصة بالمقر، واسترجاعها عند الحاجة إليها، وقد تم إنجاز النظام بالتعاون مع مكتب بيانات الذمة المالية.

ومن خصائص وأهداف هذا البرنامج ما يأتي:

1- إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية لربط بيانات المقر بالمستندات التي تخصه، مثل صورة البطاقة المدنية، وإيصال الاستلام، ونموذج تسجيل بيانات المقر، وقرارات شغل الصفة أو زوالها.

2- سرعة إدخال البيانات.

3- طباعة المستندات الخاصة بالمقر.

4- إصدار التقارير والبحث عن البيانات.

5- التقليل من استخدام الورق من خلال عملية المسح الضوئي والمعالجة الإلكترونية.

6- نسخ البيانات على قرص ممغنط (CD) وإرسالها للإدارة المعنية.

ج- إنشاء برنامج جديد (الصادر / الوارد):

تم إعداد نماذج لبرنامج يتم من خلاله إدخال بيانات الصادر والوارد داخل قطاعات الهيئة «نزاهة» أو من جهات خارجية، كذلك من خلاله يتم طباعة النماذج وصحيفة الإجراءات وغيرها من التقارير والإيصالات، بناءً على طلب الهيئة «نزاهة» تم اعتماد رقم خاص للدلالة على الصادر أو الوارد، وكذلك يحوي على رمز خاص للقطاع، يتم استخدامه حالياً لدى مكتب الأمين العام المساعد للقطاع.

د- إنجاز قاعدة بيانات آلية منفصلة لمتابعة حالات التخلف والتأخير في تقديم إقرار الذمة المالية ومتابعة الإجراءات القانونية:

تم تطوير قاعدة بيانات لتكون على برنامج قواعد البيانات (Microsoft SQL Server)، حيث تتم عمليات ربط البيانات وإدخالها وتحليلها عن طريقه، بينما يتم عرض المعلومة عن طريق ملف ببرنامج (Microsoft Excel) مرتبط بالقاعدة الموجودة على (MS SQL Server)، وتعتبر قاعدة البيانات منفصلة عن نظام متابعة الملزمين بتقديم إقرار الذمة المالية (FDS) من حيث الكيان، ولكنها مرتبطة ارتباط تام بقاعدة بيانات الملزمين بتقديم إقرار الذمة المالية من ناحية كم المعلومة ونوعها.

يتم تحليل بيانات المقرين الموجودة بقاعدة بيانات نظام متابعة الملزمين بتقديم إقرار الذمة المالية، وحصر من تخلف عن تقديم الإقرار وإصدار كشف دوري ببياناتهم ليتم متابعة الإجراءات الخاصة بمن تخلف عن الذمة المالية، وبعد انتهاء تلك الإجراءات المذكورة سابقاً، يتم تغذية القاعدة بالنتائج لكل مقر تم إصدار بياناته في الكشف المذكور أعلاه، لتصبح القاعدة شاملة لكل كشف تم إصداره عمن تخلف عن تقديم الذمة المالية، مما يساهم في تسهيل عمل متابعة المتخلفين عن تقديم الذمة المالية وفق معايير الدقة والسرعة ورفع جودة عمل المتابعة، كما يعطي البرنامج القاعدة مرونة إضافية لإصدار تقارير دقيقة.

ثالثاً: الإنجازات في مجال رد إقرارات الذمة المالية المقدمة للهيئة المبطلة:

صدر قرار معالي رئيس الهيئة «نزاهة» رقم (31) لسنة 2016 بشأن تشكيل فريق عمل لتنفيذ آلية معالجة إقرارات الذمة المالية المقدمة وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم (2012/24) والمقضي بعدم دستوريته، وتطبيقاً لقرار معالي الرئيس قام القطاع بوضع آليات عمل استعداداً لإعادة تسليم إقرارات الذمة المالية لأصحاب العلاقة ، والتي تم استلامها خلال فترة عمل الهيئة «نزاهة» قبل صدور حكم المحكمة الدستورية ببطلان القانون في يوم الأحد الموافق 20 ديسمبر 2015، حيث بلغ إجمالي عدد الإقرارات التي تم استلامها من جميع المشمولين عدد (3123) إقراراً فقدت حجتها القانونية ببطلان القانون.

وفيما يلي أهم الإنجازات بهذا الصدد:

1- إعداد مقترح لآلية رد الإقرارات لأصحابها ومتابعة اعتمادها.

2- التجهيز لأعمال رد الإقرارات (تنظيمياً وإدارياً وفنياً).

3- إعداد وتنفيذ خطة إعلامية لتسليم الإقرارات:

4- الإعلانات الصحفية:

- تم نشر (6) إعلانات بالصحف المحلية 5 منها في شهر يوليو 2016 وواحد في أغسطس 2016.

5- الرسائل النصية:

- إرسال رسائل نصية موجهة للأشخاص الذين سبق لهم تقديم الإقرار للهيئة المبطلة لحثهم على استعادة الإقرارات حيث بلغ عدد الرسائل النصية الهاتفية المرسلة حتى سبتمبر 2016 ما يقارب (3335) رسالة نصية.

تفعيل مواقع التواصل الاجتماعي:

- إعداد رسائل توعوية على حساب الهيئة «نزاهة» من خلال برنامجي تويتر وانستقرام بشكل أسبوعي.

6- تنفيذ خطة تسليم الإقرارات في المراكز الخارجية والبيان التالي يوضح تفاصيل ذلك:

الجدول رقم (3) تسليم الإقرارات في المراكز الخارجية

المركز الخارجي	عدد الإقرارات				الفترة
	الإجمالي	المعادة لأصحابها	المتبقي	نسبة الإعادة	
ديوان المحاسبة	663	580	83	87%	من 25/7/2016 إلى 11/8/2016 من 11/10/2016 إلى 13/10/2017
إدارة الفتوى والتشريع	274	220	53	80%	من 20/9/2016 إلى 5/10/2016

7- تفعيل مركز الاتصال الخاص الهيئة «نزاهة» للتواصل مع المقرين، وتحديد مواعيد استلام إقرارات الذمة المالية.

8- متابعة الحالات التي لم يتم رد الإقرارات لها، ودراسة الأسباب ووضع الحلول لها.

9- إعداد التقارير الإحصائية الأسبوعية، وتقارير الإنجاز الشهرية لأعمال الفريق.

10- إجراء الاجتماعات الدورية مع رئيس الفريق؛ لعرض المشكلات التي يواجها الفريق، ووضع الحلول المناسبة لها.

11- القيام بجرد مفاجئ للخزانة بين الفترة والآخرى، للتحقق من وجود جميع الإقرارات بالخزانة.

12- وضع الإجراءات الخاصة بالمرحلة القادمة، بعد صدور اللائحة من ناحية كيفية رد الإقرارات السابقة لأصحابها، عند تقدمهم للهيئة لتسليم إقراراتهم الجديدة، استناداً لقانون الهيئة «نزاهة» الحالي.

رابعاً: الإنجازات في مجال استلام وفحص إقرارات الذمة المالية وفقا للقانون رقم 2016/2:

يسعى القطاع إلى تنظيم الأعمال للبدء في استقبال إقرارات الذمة المالية من الملزمين بتقديمها، وذلك فور نشر اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016؛ وذلك من خلال تجهيز وتنظيم الأعمال في مركز الاستلام

الرئيسي بالهيئة «نزاهة» ،أو من خلال مراكز الاستلام الخارجية، وكذلك تنظيم أعمال تقديم المساعدة للمعنيين في تقديم إقرار الذمة المالية من خلال توفير مراكز اتصال ووضع خطط إعلامية للوصول إلى أكبر شريحة مستهدفة من الملزمين ، مع تقديم المساعدة اللازمة لهم، ومن ثم وضع الأسس والقواعد لحفظ وفحص تلك الإقرارات التي تم استلامها.

وفيما يلي أهم الإنجازات بهذا الصدد:

1- توفير المتطلبات اللوجستية لاستلام إقرارات الذمة المالية من الخاضعين:

- تجهيز المظاريف بمواصفات أمنية خاصة لحفظ الإقرارات.
- تجهيز الإيصالات لاستلام الإقرارات.
- تجهيز المراكز لاستلام المتطلبات اللوجستية للعمل.
- التجهيز لملصقات أمنية خاصة لتحريز الإقرارات.
- تجهيز النشرة تعريفية بإقرار الذمة المالية.
- تصميم نموذج إقرار الذمة المالية.
- التجهيز لنماذج مطبوعة من إقرارات الذمة المالية، ونموذج تسجيل بيانات المقر.
- إنشاء البريد الإلكتروني للخاضعين خارج دولة الكويت.
- إعادة تصميم الموقع الإلكتروني للهيئة (الجزء الخاص بتقديم إقرار الذمة المالية).

2- إنشاء قاعدة البيانات للآراء القانونية:

- إعداد قاعدة بيانات تم تصميمها باستخدام برنامج (MS Excel)، وذلك بهدف الوصول إلى قواعد ومراجع قانونية تنظم العمل، بحيث يتم تحميل جميع الآراء القانونية الصادرة عن المكتب الفني التابع لهيئة مكافحة الفساد، والتي تصنف حسب طبيعتها القانونية؛ بما يسهل الرجوع إليها وقياسها بالحالات الأخرى.

3- إعداد الخطة الإعلامية لاستلام الإقرارات بالتنسيق مع القطاع المختص، تفصيلها على النحو التالي:

- تفعيل مواقع التواصل الاجتماعي من خلال برنامجي (تويتر، انستجرام) الخاصة بالهيئة «نزاهة» ليتم الإعلان عن البدء باستلام الإقرارات، والفئات الخاضعة ومواعيد التقديم.
- الإعلان في موقع الهيئة «نزاهة» الإلكتروني عن بدء استلام الإقرارات والفئات الخاضعة وتحديد مواعيد التقديم والعقوبات، وكذلك تحديد مواعيد ورش التدريب على تعبئة إقرار الذمة المالية، وعرض فيلم عن آلية تعبئة الإقرار.
- الإعلان في الجريدة الرسمية عن قرار رئيس الهيئة «نزاهة» بآلية تسليم الإقرار والبدء بذلك.
- الإعلان في الصحف المحلية عن البدء باستلام الإقرارات، والفئات الخاضعة، وتحديد مواعيد التقديم والعقوبات.

-إرسال الرسائل النصية للفئات الملزمة بتقديم الإقرار.

-الإدلاء بتصريحات، وعقد لقاءات صحفية، وتلفزيونية للإعلان عن البدء باستلام الإقرارات، والفئات الخاضعة، وتحديد مواعيد التقديم والعقوبات، وكذلك تحديد مواعيد ورش التدريب على تعبئة إقرار الذمة المالية.

-الإعلان في التلفزيون عن البدء باستلام الإقرارات والفئات الخاضعة مع تحديد مواعيد التقديم والعقوبات.

-عقد ورش التدريب عن إقرار الذمة المالية في المسرح من خلال مخاطبة الجهات، وتجهيز العرض المرئي، وكذلك ورش التدريب في مقر الجهات ذات الكثافة العالية.

-وضع نشرات التوعية الإعلانية على هيئة لوحة معلقة (رول أب) في الجهات الحكومية تتضمن الفئات الخاضعة لإقرار الذمة المالية وتحديد مواعيد التقديم والعقوبات.

-عقد ورش التدريب الخاصة بضباط الاتصال بالجهات.

-عمل الإعلانات الفلمية القصيرة (فلاشات) عن الفئات الخاضعة لتقديم الإقرار، مع تحديد مواعيد التقديم والعقوبات وآلية التسليم.

-الإنتاج لفيلم بشأن آلية تعبئة وتسليم إقرار الذمة المالية.

-الإعلان في الإذاعة عن البدء باستلام الإقرارات والفئات الخاضعة وتحديد مواعيد التقديم والعقوبات.

4- المباشرة بأعمال استلام إقرارات الذمة المالية:

-إعداد مسودة قرار اعتمدت من الرئيس للإعلان عن البدء باستلام إقرارات الذمة المالية بعد نشر اللائحة.

-إرسال الرسائل النصية لتحفيز الملزمين بالمبادرة لتقديم إقرارات الذمة المالية.

-النشر لعدد (5) إعلانات في الجريدة الرسمية، و (40) إعلاناً في الصحف المحلية ورسائل توعوية في وسائل التواصل الاجتماعي، تحتوي على مواعيد الاستلام، والفئات الملزمة، ومواعيد تقديم الإقرارات.

-إنجاز إعلان فيلمي قصير (فلاش) توعوي بشأن آلية استلام الإقرار.

-الافتتاح للمراكز الخارجية لاستلام إقرارات الذمة المالية:

- تم افتتاح المراكز الخارجية لاستلام إقرارات الذمة المالية في عدد من الجهات الحكومية؛ وذلك من 2017/1/8 الى 2017/2/23 حيث ساهمت هذه المراكز بزيادة عدد الإقرارات التي تم استلامها كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (4) المراكز الخارجية لاستلام الإقرارات

المركز الخارجي	عدد الإقرارات المستلمة
إدارة الفتوى والتشريع	291
بلدية الكويت	11
مجلس الأمة	16
ديوان المحاسبة	142
الإدارة العامة للتحقيقات	98
قصر العدل	325
مجمع محاكم الرقعي	121
وزارة الدفاع	135
وزارة المالية	32
مجلس الوزراء	7
المركز الرئيسي (عصراً)	746
11 مركز	**1,924**

- استلام وترميز عدد (10,543) إقراراً حتى تاريخ 2017/12/31.

5- متابعة الجهات الحكومية التي يتبعها المقرون:

نصت المادة الثانية من القانون (2) لسنة 2016 على أن: (تتولى الهيئة «نزاهة» بالتنسيق مع الجهات المعنية بصفة دورية تحديد وتحديث شاغلي هذه الوظائف الخاضعين لأحكام هذا القانون.) وفي سبيل ذلك تم إنجاز ما يلي:

- المتابعة لمخاطبة الجهات بشكل دوري مع تحديث بيانات ضباط الاتصال.
- المتابعة لمخاطبة الجهات لتحديد الفئات الملزمة لديهم مع إرسال قرص ممغنط (CD) ليتم تعبئته، ومن ثم إعادة إرساله للهيئة، ليتم تغذية قاعدة البيانات الخاصة بالهيئة، حيث بلغ عدد الكتب (517) كتاباً وذلك حتى تاريخ 2017/12/31.
- الاستمرار في تحديث بيانات الجهات الخاضعة للقانون.
- الفحص لقرارات تشكيل اللجان، والمجالس والهيئات الحكومية الخاضعة للقانون، واتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة زوال أو تولي العضوية.

6- متابعة المقرين خارج دولة الكويت:

متابعة إجراءات الاستلام من خارج دولة الكويت، ومساعدتهم في تقديم الإقرار، والإبلاغ عن أي حالة تلف أو فتح مظروف إن وجد، واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

بلغ عدد الإقرارات المستلمة من خارج دولة الكويت من 13 نوفمبر الى 31 ديسمبر 2017 عدد (125) إقراراً.

7- متابعة المراسيم والقرارات الصادرة في جريدة (كويت اليوم).

يتم متابعة جريدة (الكويت اليوم) بشكل أسبوعي؛ وذلك لحصر بيانات الخاضعين الملزمين بتقديم إقرار الذمة المالية، والتواصل مع الجهات لتحديث بياناتهم، وإخطارهم بضرورة تقديم إقرار الذمة المالية، بالإضافة إلى متابعة قرارات تشكيل أو حل اللجان أو المجالس أو الهيئات الحكومية، وقرارات التعيين الإدارية لأي من الوظائف الخاضعة، أو قرارات الإحالة إلى التقاعد أو العزل الوظيفي.

- يوضح الجدول رقم (5) التالي جميع القرارات والمراسيم التي تم نشرها في جريدة الكويت اليوم لسنة 2017:

الجدول رقم (5) جميع القرارات والمراسيم التي تم نشرها في جريدة الكويت اليوم لسنة 2017

الحالة	عدد لقرارات والمراسيم
تشكيل وتنظيم مجالس	13
تعيينات وترقيات	347
إشهار جمعية تعاونية	1
اشهار نادي رياضي	1
حل مجلس إدارة جمعية تعاونية	2
زوال صفة	1
تجديد	1
الإجمالي	**366**

قامت الإدارة بإجراءات الإخطار والمتابعة للقرارات المذكورة في جريدة (الكويت اليوم)، وذلك عن طريق إخطار الجهة المعنية بالقرار، أو المرسوم بضرورة تزويد الهيئة «نزاهة» ببيانات خاضعيها الجدد؛ ليتم تنبيههم قبل انقضاء فترة التقديم، وتجنب التأخير في تقديم إقرار الذمة المالية.

8- المتابعة للمتأخرين عن تقديم إقرار الذمة المالية:

فقد بلغ عدد المتأخرين ممن قدموا إقراراتهم بعد فوات المواعيد القانونية عدد 946 شخصاً

فيما بلغ عدد الممتنعين عن تقديم إقراراتهم حتى 2017/12/31 عدد 448 شخصاً.

وقد قامت الهيئة «نزاهة» باتخاذ الإجراءات اللازمة تجاههم، وذلك بإنذارهم، كما تم إخطار إدارة لجان الفحص بتلك الحالات، وجارٍ استكمال الإجراءات اللازمة نحو إحالة الممتنعين الى النيابة العامة.

9- التشكيل للجان فحص إقرارات الذمة المالية:

تم تشكيل لجان فحص إقرارات الذمة المالية بقرار من معالي رئيس الهيئة «نزاهة» بتاريخ 2017/8/29، حسب المادة رقم (24) من اللائحة التنفيذية، تكون مهمتها فحص إقرار الذمة المالية، مع مراعاة أن يتناسب الاختيار في كل لجنة مع المناصب والمسميات الوظيفية للخاضعين والتي وردت حسب بالجدول رقم (6) الترتيب التالي:

الجدول رقم (6) لجان فحص إقرارات الذمة المالية

لجنة (أ)	لجنة(ب)	لجنة (ج)
رئيس ونواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء، ومن يشغل وظيفة تنفيذية بدرجة وزير.	المدير العام وأعضاء كل من الإدارة العامة للتحقيقات في وزارة الداخلية، والإدارة القانونية في بلدية الكويت، والمحكمون والخبراء بوزارة العدل والمصفون والحراس القضائيون ، ووكلاء الدائنين.	ممثلو الدولة في عضوية مجالس إدارات الشركات التي تساهم فيها الدولة، أو إحدى الجهات الحكومية، أو الهيئات، أو المؤسسات العامة، أو غيرها من الأشخاص المعنوية العامة بصورة مباشرة بنصيب لا يقل عن 25 % من رأس المال.
رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس الأمة.	القياديون شاغلو مجموعة الوظائف القيادية في جدول المرتبات العام (الدرجة الممتازة/ وكيل وزارة / وكيل مساعد).	مديرو الإدارات ومن في حكمهم من رؤساء الوحدات التنظيمية المعتمدة في هياكلها بمستوى إدارة، أو أعلى من هذا المستوى.
رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء، ورئيس ومستشاري المحكمة الدستورية والجهاز الفني للمحكمة، والقضاة، وأعضاء النيابة العامة، ورئيس وأعضاء إدارة الفتوى والتشريع.	أعضاء مجالس الإدارات المديرون العامون ونوابهم، أو مساعدوهم والأمناء العامون ونوابهم أو مساعدوهم في الهيئات أو المؤسسات العامة أو أي جهة حكومية.	أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية، والهيئات الرياضية.
رئيس ونائب رئيس وأعضاء المجلس البلدي.	من في حكم القيادي من رؤساء الجهات ونوابهم، أو الوحدات الإدارية ،أو الأعضاء المنتدبين في الهيئات والمؤسسات العامة.	الموثقون وكاتب العدل بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل.
رئيس ديوان المحاسبة.	نائب الرئيس ووكلاء ديوان المحاسبة.	المراقبون الماليون في جهاز المراقبين الماليين.
رئيس جهاز المراقبين الماليين.	رئيس وأعضاء المجالس ،والهيئات ،واللجان التي تضطلع بمهام تنفيذية، ويصدر قانون أو مرسوم أو قرار مجلس الوزراء بتشكيلها أو بتعيين أعضائها.	المديرون والموظفون الفنيون بديوان المحاسبة.
	نائب الرئيس ورؤساء القطاعات والقياديون في جهاز المراقبين الماليين.	المديرون والموظفون الفنيون بالهيئة العامة لمكافحة الفساد
	الأمين العام والأمناء المساعدون بالهيئة العامة لمكافحة الفساد.	

10- الربط مع الجهات ذات العلاقة في سبيل توفير البيانات اللازمة؛ لأداء عمل لجان الفحص من خلال آلية معتمدة تحدد المسئولين في توفير المعلومات، والبيانات بطابع يحكمه السرية والأمان، حيث تم الربط مع الجهات التالية:

- وزارة التجارة والصناعة.
- وزارة المالية.
- الهيئة العامة للصناعة.
- الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.
- الهيئة العامة للرياضة.
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- وزارة العدل.
- الهيئة العامة للمعلومات المدنية.
- ديوان الخدمة المدنية.
- الشركة الكويتية للمقاصة.
- وزارة الداخلية.
- وزارة المواصلات.

11- تخصيص غرفة الاستعلام (DATA ROOM) لخدمة لجان الفحص:

هذه الغرفة خصصت للحصول على البيانات ذات العلاقة بإقرار الذمة المالية، وتم تجهيزها بأجهزة الرقابة اللازمة والحاسب الآلي لاستخدام القطاعات الفنية المختصة في الهيئة «نزاهة».

12- تصميم المنظومة المتكاملة التي تكفل المحافظة على سرية، وخصوصية الإقرارات المقدمة من خلال:

-تصميم المظاريف والملصقات الأمنية الخاصة لحفظ الإقرارات بطريقة محكمة، تحمي الإقرار من أي محاولة لفتحه من قبل الأشخاص غير المخولين بذلك، وتزويد تلك المظاريف بشريحة الكترونية تتيح تعقب المظروف آلياً.

-الالتزام بأعلى معايير السرية حيث يتم إخفاء هوية مقدم الإقرار، وإعطائه ترميزاً خاصاً فور استلام الإقرار.

-التجهيز لخزانة حفظ الإقرارات ذات مواصفات خاصة توفر الحماية الأمنية للإقرارات، ومزودة بأجهزة إنذار عالية الدقة، وكاميرات مراقبة لرصد أي محاولة لإخراج أي مظروف الإقرار من مساره المحدد.

-التجهيز لغرف الاجتماعات للجان الفحص ذات المواصفات الخاصة تحتوي على أعلى معايير السرية، وتساعد الأعضاء بعملية الفحص والحفاظ على سرية الإقرارات التي تفحص.

13- البدء بعقد اجتماعات لجان الفحص:

تم البدء بعقد اجتماعات لجان الفحص من بداية شهر ديسمبر لسنة 2017 حيث بلغ إجمالي عدد الاجتماعات لكل اللجان (7) اجتماعات.

14- تقديم الخدمات المساندة والمناسبة للمشمولين بقانون (2) لسنة 2016 لمساعدتهم في تقديم الإقرار على النحو الاتي:

- الاستمرار في عقد ورش عمل داخل الهيئة «نزاهة» وفي مقار عمل المشمولين لتعريفهم بكيفية تعبئة الإقرار، وتوفير خطاً ساخناً للرد على استفساراتهم، وإتاحة خدمات المساعدة الشخصية المباشرة لهم في مقر الهيئة «نزاهة» من خلال موظفين فنيين مدربين للرد على الأسئلة والاستفسارات.
- الاستمرار في توفير الخدمة المناسبة للمشمولين الموجودين خارج دولة الكويت من خلال تخصيص بريد الكتروني، وخط دولي خاص للتواصل معهم، وتوفير خدمة البريد الدولي المجانية لاستلام الإقرارات منهم في مقار عملهم الخارجية.
- الاستمرار في توعية المشمولين ببرنامج إقرار الذمة المالية من خلال نشر الإعلانات التوعوية في الصحف اليومية والرسمية، ومواقع التواصل الاجتماعي، والمشاركات في البرامج الإذاعية، والتلفزيونية، وتوفير نشرات ومطبوعات إرشادية، ونسخ آلية ومطبوعة من إقرار الذمة المالية في جهات العمل التي يتبعها المشمولون، وكذلك في موقع الهيئة «نزاهة» على شبكة المعلومات الدولية، وتفعيل خدمة الرسائل النصية (SMS) التوعوية للتذكير.

خامساً: الإنجازات في مجال المشاركة في اللجان وفرق العمل المتخصصة:

1- فريق عمل معالجة إقرارات الذمة المالية للمرسوم بقانون رقم (24) لسنة 2012:

تشكل هذا الفريق بموجب قرار معالي رئيس الهيئة رقم (31) لسنة 2016 بتاريخ 2016/6/5 ويختص في تنفيذ الآلية المعتمدة من مجلس الأمناء باجتماعه رقم (2016/10) بتاريخ 2016/5/17 بشأن كيفية التعامل مع إقرارات الذمة المالية للمرسوم بقانون رقم (24) لسنة 2012، والذي انتهت أعماله بتاريخ 2016/12/5.

وقد ضم في عضوية هذا الفريق (20) عضواً ما بين مسؤول وموظف، وذلك لتولي إعادة (3123) إقرارا لأصحابها.

2- فريق تصميم وتطوير وصيانة وتحديث برنامج متابعة الملزمين بتقديم إقرار الذمة المالية:

تشكل هذا الفريق بموجب قرار من معالي رئيس الهيئة رقم (168) لسنة 2016 بتاريخ 2016/8/2 لغرض تصميم، وتطوير، وصيانة وتحديث، برنامج متابعة الملزمين بتقديم إقرار الذمة المالية، حيث ضم في عضويته (4) أعضاء ما بين مسؤول وموظف، ويختص الفريق بتطوير وإنشاء برنامج خاص بمتابعة الملزمين بتقديم إقرارات الذمة المالية وإنشاء قاعدة بيانات خاصة لهم بحسب جهات عملهم، وصفاتهم الوظيفية.

3- فريق عمل مركز الاتصال:

تشكل هذا الفريق لغرض الرد على استفسارات الخاضعين بما يتعلق بالذمة المالية لحين التوقيع على عقد مركز الاتصال.

سادساً: الإنجازات والأعمال الأخرى:

1- إعداد الخطة التشغيلية للسنة المالية 2017/2016.

2- إعداد مذكرة بشأن تحديد الاحتياجات الوظيفية للإدارة للسنة المالية 2018/2017.

3- تحديد الاحتياجات التنظيمية لمشروع الميزانية للسنة المالية 2018/2017 من خلال تعبئة النماذج المرسلة من إدارة الشؤون المالية.

4- تقديم مقترح لتطوير الموقع الإلكتروني للهيئة، وقد تضمن ما يلي:

- إدراج النماذج الخاصة بتقديم إقرار الذمة المالية.
- إدراج المعلومات التي تهم المقر مثل: الفئات المطالبة بتقديم إقرار الذمة المالية، ومواعيد التقديم والعقوبات، وخريطة موقع الهيئة، وكذلك رقم مركز الاتصال ودليل تعبئة الإقرار.

5- متابعة الجهات الحكومية التي يتبعها الملزمون بتقديم إقرار الذمة المالية:

- مخاطبة الجهات لتحديد ضباط الاتصال وقد بلغ عدد الكتب 94 كتاباً.

6- إنشاء قواعد البيانات لضباط الاتصال والهياكل التنظيمية للجهات التي يتبعها الملزمون بتقديم إقرار الذمة المالية، والبالغ عددهم 92 جهة.

7- الإعداد والتنفيذ لبرنامج تدريبي مخصص لضباط الاتصال:

تم إعداد وتنفيذ برنامج تدريبي خلال من 18-22 ديسمبر2016 في فندق (ماريوت كورت يارد) حيث تم تدريب (96) متدرباً من (94) جهة حكومية، وذلك لتوعية وتثقيف ضباط الاتصال في الجهات الخاضعة لقانون الهيئة عن كيفية تقديم الإقرار والأشخاص الملزمين بتقديمه؛ ليكونوا على استعداد لتزويد الهيئة بالبيانات المطلوبة، وتقديم أكبر مساعدة ممكنة للخاضعين إذا اقتضت الحاجة.

8- القيام بزيارات ميدانية لبعض الجهات الحكومية (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الهيئة العامة للرياضة، إدارة الفتوى والتشريع)، وذلك لأغراض التنسيق والمتابعة.

9- تعديل قاعدة بيانات المقرين وفقا للهيئة المبطلة لتتوافق مع القانون رقم (2) لسنة 2016 من خلال تعديل بعض الصفات الوظيفية، وحذف أسماء غير الخاضعين، والتنسيق مع بعض الجهات لتحديد الفئات الوظيفية على درجة عالية من الدقة؛ بهدف أن تكون مرجعاً لبعض الحالات الخاصة.

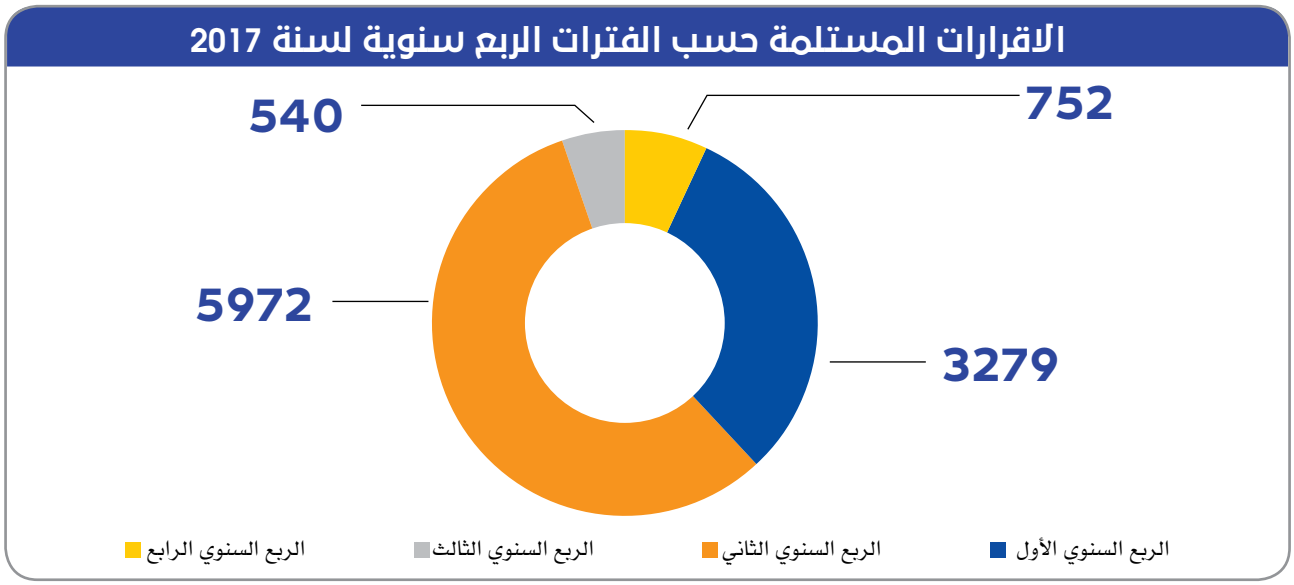
10- إعداد الدراسة عن نظم الذمة المالية المطبقة في عدة دول، على الأخص دول اوربا الشرقية واسيا الوسطى وفي بعض دول اوربا الغربية وأمريكا الشمالية.

- وهذه الدراسة بيان لمحتوى إقرار الذمة المالية في هذه الدول من دخل، وأصول، ونفقات، ومصالح مالية، وغير مالية، بالإضافة الى تحديد من يشملهم الإقرار وكذلك توضيح لكيفية فحص إقرار الذمة المالية من ناحية منهجية الفحص، او التعاون بين الجهات ذات العلاقة، ومصادر المعلومات ومصداقيتها ودرجة الوثوق بها.

ب- أهم المؤشرات الإحصائية لقطاع الذمة المالية:

بلغ عدد الإقرارات المستلمة من 2016/11/13 إلى تاريخ 2017/12/31 عدد 10,543إقرار وبنسبة 98 % من إجمالي المسجلين في النظام الآلي لمتابعة المشمولين بأحكام الكشف عن الذمة المالية، وتوضح الأشكال التالية تصنيف تلك الإقرارات حسب كل من:

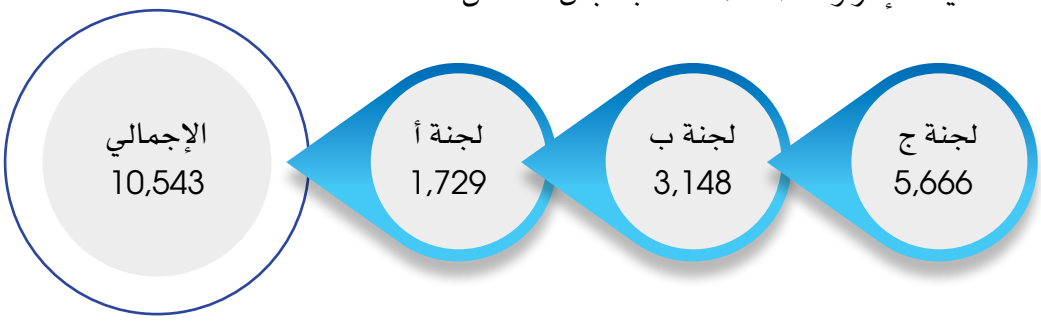
1- تصنيف الإقرارات المستلمة حسب الفترات الربع سنوية لسنة 2017:



الشكل التوضيحي رقم (4) تصنيف الإقرارات المستلمة حسب الفترات الربع سنوية لسنة 2017

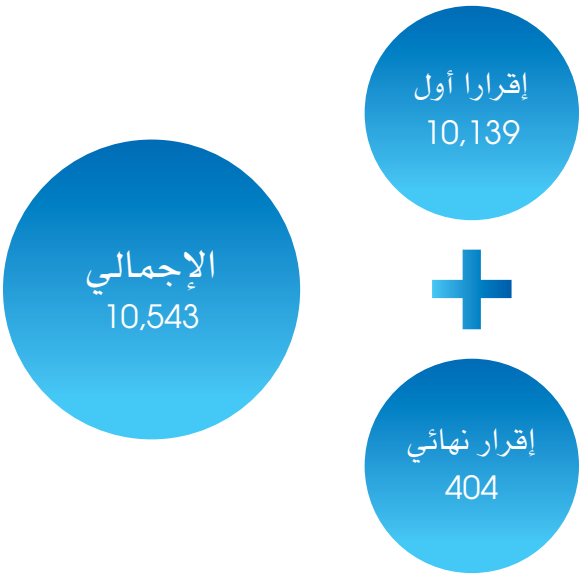
❖ من الفترة 2016/11/13 إلى 2017/12/31

2- تصنيف الإقرارات المستلمة حسب لجان الفحص:



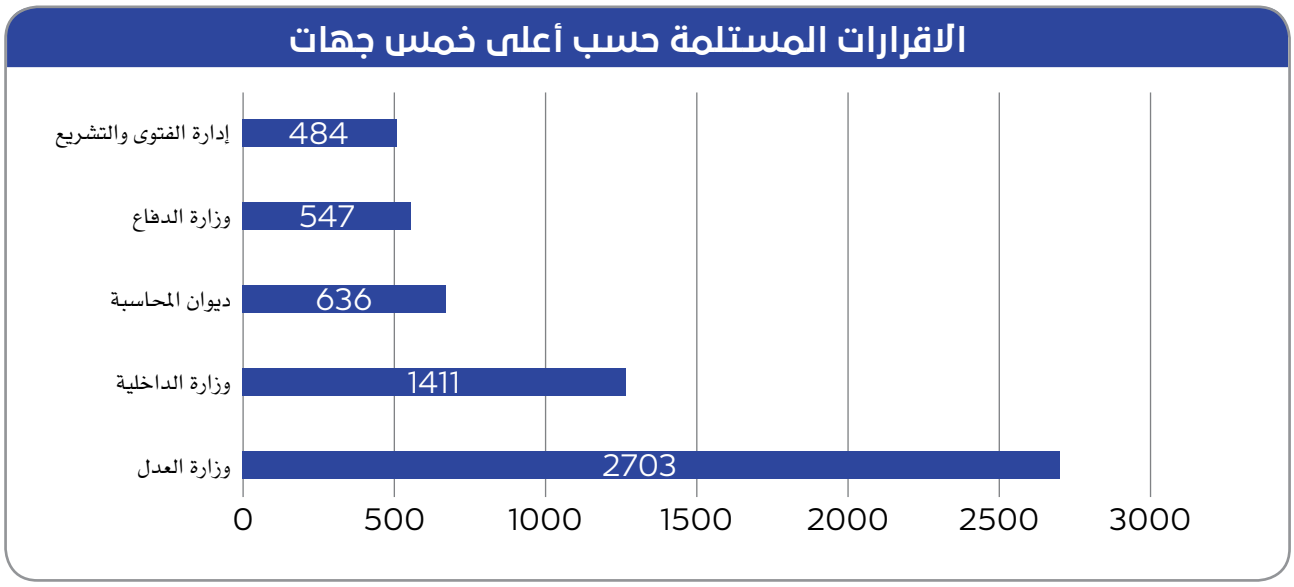
الشكل التوضيحي رقم (5) تصنيف الإقرارات المستلمة حسب لجان الفحص

3- تصنيف الإقرارات المستلمة حسب نوع الإقرار:



الشكل التوضيحي رقم (6) تصنيف الإقرارات المستلمة حسب نوع الاقرار

4- تصنيف الإقرارات المستلمة حسب نوع الإقرار:

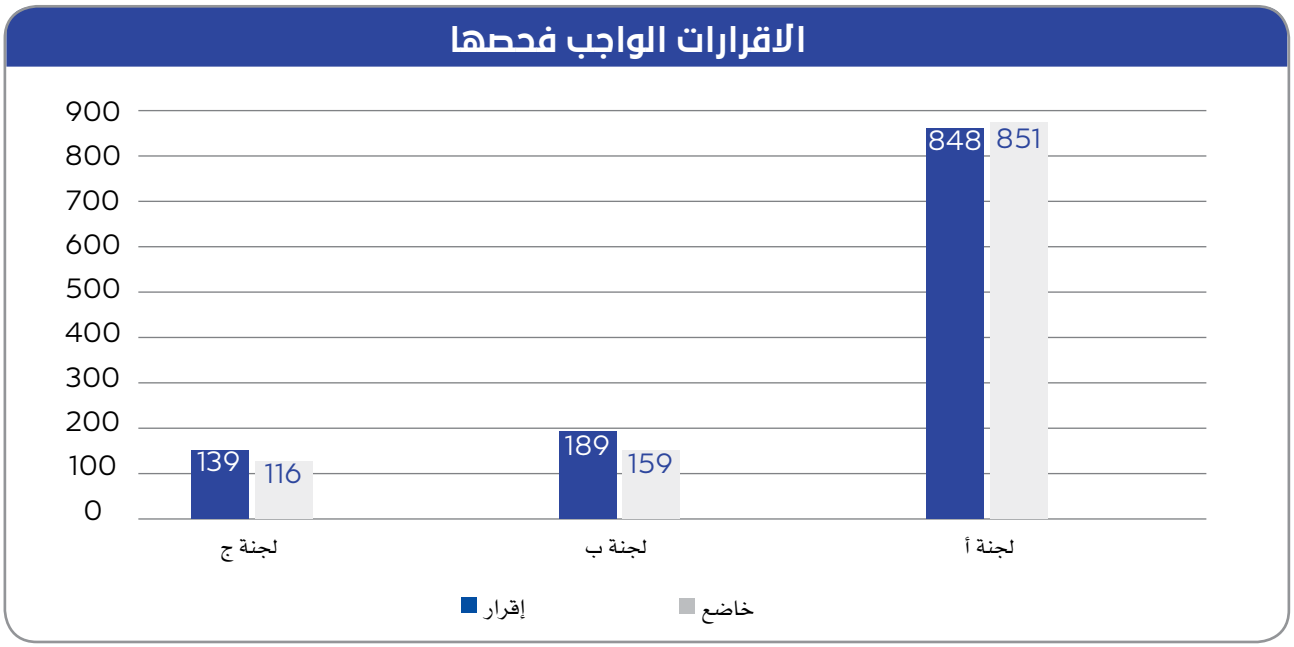


الشكل التوضيحي رقم (7) تصنيف الإقرارات المستلمة حسب أعلى خمس جهات في تقديم الاقرار

- بيانات وزارة العدل تشمل: السادة القضاة، وأعضاء النيابة العامة، والمحكمون، والخبراء والمصفون، والحراس القضائيون، ووكلاء الدائنين، وكتاب العدل، والموثقون.
- بيانات وزارة الداخلية تشمل: السادة أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات.

5- مؤشرات خاصة بالإقرارات الواجب فحصها:

قامت إدارة لجان الفحص بحصر عدد (1126) خاضعاً وجب فحص إقراره، قد تنوعت الحالات الواجب فحصها الى المتقدمين بطلبات التعديل او الإضافة والمتاخرين عن تقديم الإقرار ومقدمي الإقرار النهائي وقد تم توزيعهم على لجان الفحص بعد اعتماد الكشف من اللجنة التوجيهية العليا بتاريخ 2017/11/28، كما هو موضح بالرسم البياني التالي بناء على الجدول رقم (6) لجان فحص الإقرارات:

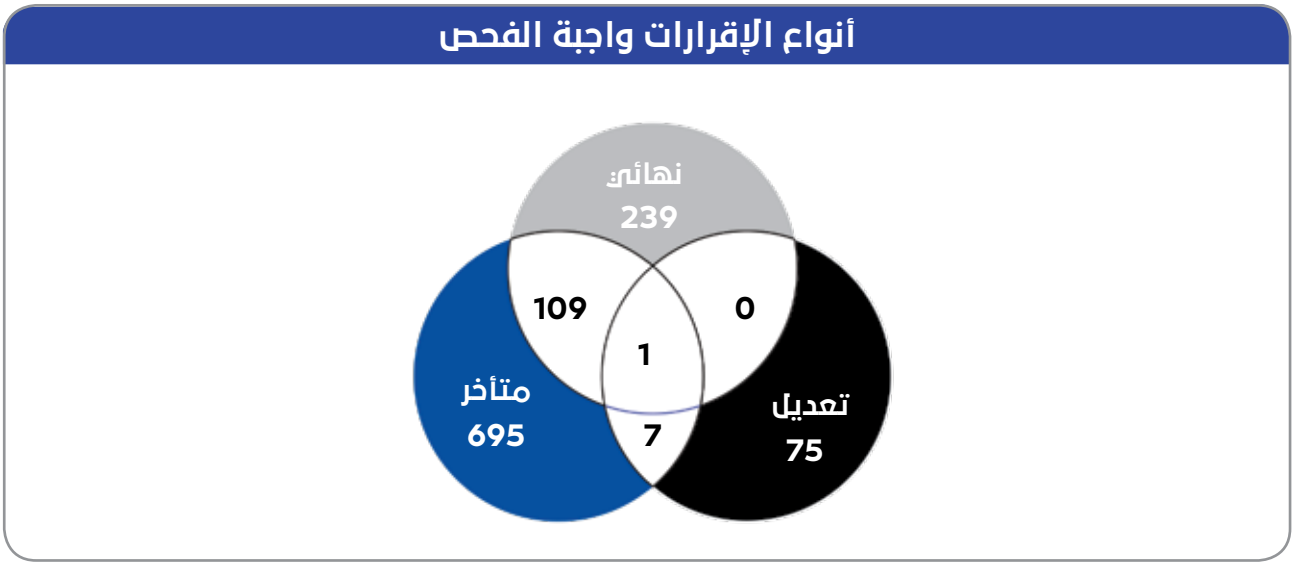


الشكل التوضيحي رقم (8) مؤشرات خاصة بالإقرارات الواجب فحصها

وكان تفصيل الحالات الواجب فحصها كالتالي:

- (239) خاضعاً تقدم بإقرار نهائي.
- (109) خاضعاً تقدم بإقرار نهائي ومتأخر عن تقديم الإقرار.
- (695) خاضعاً متأخر عن تقديم الإقرار.
- (7) خاضع متأخر وتقدم بطلب (تعديل/إضافة).
- (75) خاضعاً تقدم بطلب (تعديل/إضافة).
- (1) خاضع تقدم بإقرار نهائي، ومتأخر عن تقديم الإقرار وتقدم بطلب (تعديل/إضافة).

كما أن الرسم البياني التالي يوضح تفصيل حالات الخاضعين الواجب فحص اقراراتهم البالغ عددهم 1126 كما يلي:



الشكل التوضيحي رقم (9) حالات الخاضعين

سابعاً: في مجال الوقاية :

أ- في مجال التوعية والتثقيف:

تعد إدارة التوعية والتثقيف أحد الإدارات في قطاع الوقاية بالهيئة «نزاهة» ،وترتكز اختصاصاتها في إعداد وإطلاق البرامج التوعوية والتثقيفية للجمهور ذات الصلة بالوقاية من الفساد والحد من مخاطره، وتفعيل التعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة في مجال تعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، وتشجيع التعاون مع منظمات المجتمع المدني، انطلاقا من الأهداف الواردة في قانون إنشاء الهيئة ولائحته التنفيذية.

وقامت إدارة التوعية والتثقيف وانطلاقا من المهام الموكلة لها على ضوء اختصاصاتها، وبما يتسق مع الخطة التشغيلية بتنفيذ عدد من البرامج والمشروعات التي استهدفتها الإدارة بعد نشأة الهيئة «نزاهة» من منتصف عام 2016، إلى 31 ديسمبر 2017، وجاءت مقسمة على النحو التالي:

1- التعاون مع المؤسسات الحكومية.
2- التعاون مع منظمات المجتمع المدني.
3- إطلاق الهوية المؤسسية الجديدة.
4- إنتاج المطبوعات والكتيبات التثقيفية.
5- تفعيل البرامج التوعوية والإنتاج التثقيفي.
6- البرامج والمشاريع الأخرى.

• التعاون مع الجهات الحكومية:

انطلاقا من أهداف إنشاء الهيئة «نزاهة» والمادة (21) من القانون ولائحته التنفيذية وإلى الخطة التشغيلية للقطاع لتفعيل التعاون والشراكة مع المؤسسات الحكومية في مجال التوعية والتثقيف ضد مخاطر الفساد، والوقاية منه وتعزيز النزاهة والشفافية، تم مخاطبة عدد من الجهات الحكومية لتفعيل عدد من المشروعات ضمن مذكرات التفاهم المشتركة ومن ثم التوقيع على عدد منها مع:

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتاريخ 15 أغسطس 2017.
- وزارة التربية بتاريخ 22 أكتوبر 2017.

كما تم التنسيق مع كل من وزارة الإعلام ووزارة الدولة لشؤون الشباب بشأن توقيع مذكرة تفاهم مشتركة في ذات المجالات، هذا بالإضافة إلى تنفيذ مشروعات مع مؤسسات حكومية على النحو التالي:

- التعاون مع المركز الوطني لتطوير التعليم نحو إعداد رسائل توعوية في قالب تربوي، تخاطب فيه شريحة الأطفال لتسهم في غرس قيم إيجابية، وتهدف لتعزيز مفاهيم النزاهة، ومبادئ الشفافية مع تبسيطها، من خلال استعراض لقيم الأمانة والصدق، والحفاظ على المال العام ضمن مطبوعة تثقيفية.
- التعاون مع جامعة الكويت لإجراء بحوث استقصائية بشأن التعرف على مدى وعي الجمهور بأعمال واختصاصات الهيئة «نزاهة» والتعرف على جرائم الفساد وآثارها، وتزويد الهيئة «نزاهة» بالدراسات والأبحاث ذات الصلة.
- المشاركة في (فعاليات اليوم العالمي لمكافحة الفساد) والذي نظمته الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي بتاريخ 2016/12/27.
- المشاركة في أعمال الجلسة الحوارية حول « الاستدامة الاقتصادية والسياسات المتعلقة بها» التي نظمتها الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في 30 أبريل 2017.
- التعاون مع وزارة الإعلام لإنتاج تقرير إعلامي (ربورتاج)، وإجراء تغطيات إعلامية لفعاليات وأنشطة الهيئة «نزاهة» داخل وخارج دولة الكويت، ونشر الرسائل التلفزيونية التوعوية للهيئة، وبث الإعلانات الإرشادية في تلفزيون دولة الكويت.
- المشاركة في مؤتمر (الحوكمة في دولة الكويت في الإطار التشريعي والمالي والإداري) من 10-11 أكتوبر 2017 والذي نظمه مجلس الامة الكويتي بالتعاون مع ديوان المحاسبة.
- استقبال وفد من طلبة المدارس الخاصة في زيارة توعوية وتثقيفية لمبنى الهيئة «نزاهة» للتعرف على اختصاصات، وأعمال الهيئة «نزاهة» بمناسبة ذكرى اليوم العالمي لمكافحة الفساد في 7 ديسمبر 2017.
- التعاون مع الهيئة العامة للرياضة لنشر الوعي الوقائي والنزاهة في المجال الرياضي، من خلال المشاركة التوعوية في فعاليات بطولة كأس الخليج لكرة القدم (23) بدولة الكويت، ومن خلال نشر وبث إعلانات توعوية لتعزيز النزاهة والشفافية في مباريات البطولة لعدد (20) مباراة لمدة أسبوعين.
- المشاركة في ندوة (دور الأجهزة الرقابية في حماية المال العام)، والتي أقيمت في 2016/5/23 والتي نظمتها وزارة الدولة لشؤون مجلس الامة.

• التعاون مع منظمات المجتمع المدني:

تفعيلا للمواد ذات الصلة بشأن تشجيع التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في توعية المجتمع نحو مخاطر الفساد، والوقاية من آثاره، تم تنظيم عدد من البرامج المشتركة، وكانت كما يلي:

- عقد ندوة « تعزيز النزاهة والشفافية مسئولية مشتركة « بالتعاون مع وزارة التربية وجمعية الشفافية الكويتية في 2016/11/7.
- عقد ندوة توعوية مشتركة مع الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام بعنوان (المال العام بين الرقابة الذاتية والتوعية المجتمعية) في 22 مارس 2017.
- إقامة ندوة (الكويت في المؤشرات الدولية بين الواقع والمأمول) من 16-17 أبريل 2017، بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية والجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام برعاية معالي وزير الديوان الاميري.
- المشاركة في ندوة (حماية المال العام) والتي نظمتها جمعية المحامين الكويتية بتاريخ 2017/4/25.
- تنظيم ندوة مشتركة مع جمعية المحاسبين الكويتية بعنوان (آليات الحكومة ودورها في الحد من الفساد) وذلك بتاريخ 2017/9/15.
- المشاركة في (الملتقى الأول للأخلاقيات المهنية والعملية) والذي نظمه اتحاد مصارف الكويت في 4 ديسمبر 2017.
- عقد الاجتماعات المشتركة والدورية مع ممثلي منظمات المجتمع المدني؛ لتشجيع التعاون المشترك بين الهيئة «نزاهة»، والمنظمات في مجالات الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية، والتعاون ضمن الفعاليات والأنشطة المشتركة، وشملت الجهات التالية: –

  - جمعية الشفافية الكويتية.
  - جمعية جودة التعليم الكويتية.
  - جمعية الدفاع عن المال العام.
  - جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.
  - جمعية المحامين الكويتية.

• إطلاق الهوية المؤسسية الجديدة:

قامت إدارة التوعية والتثقيف بالإشراف على مشروع إطلاق الهوية المؤسسية الجديدة للهيئة «نزاهة» بالتنسيق مع مجلس الأمناء، واللجنة المشكلة لمتابعة تنفيذ أعمال الهوية المؤسسية والجهة المنفذة.

وتم الإعلان عن الشعار الجديد للهيئة تحت مسمى «نزاهة» في نهاية الربع الأول من العام 2017، وعمدت الإدارة إلى إطلاقها في إطار برنامج زمني اشتمل على:

- اللقاء التوعوي للعاملين بالهيئة للتعريف بالهوية الجديدة «نزاهة».
- إجراء الحملة الإعلامية التعريفية بشأن إطلاق الهوية.
- توظيف الهوية «نزاهة» بكافة مخرجات الهيئة من القنوات الإلكترونية والمطبوعات الإعلامية والقرطاسية، بما يتوافق مع الهوية المؤسسية الجديدة بهدف تعزيز المسمى الجديد.

• إنتاج المطبوعات والكتيبات:

عمدت الإدارة إلى إعداد خطة عملية في إطار زمني ضمن الخطة التشغيلية لإصدار مطبوعات التوعوية والتثقيفية للهيئة؛ للتعريف بأهدافها، واختصاصاتها، وتثقيف المجتمع بمخاطر الفساد وآثاره، اشتملت على إعداد وطباعة ما يلي:

- قانون إنشاء الهيئة رقم (2) لسنة 2016.
- اللائحة التنفيذية للهيئة رقم (300) لسنة 2016.
- لائحة السلوك الوظيفي للعاملين بالهيئة «نزاهة».
- مطويات توعوية عن الهيئة «نزاهة».
- دليل التعليمات الذمة المالية.
- مجموع الخطب الدينية لصلاة الجمعة عن آثار الفساد ومخاطره لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- كتيب ثقافة مكافحة الفساد، وتعزيز النزاهة والشفافية.
- مجموع الأوراق العلمية المقدمة في «ندوة الكويت في المؤشرات الدولية بين الواقع والمأمول».

العمل على طباعة ما يلي:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد(UNCAC).
- الدليل التشريعي للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.
- آلية التنفيذ للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.
- دليل التعليمات لتقديم البلاغ.

خامساً: تفعيل البرامج التوعوية والإنتاج التثقيفي:

في إطار الخطة التشغيلية لقطاع لإدارة التوعية والتثقيف تم إنتاج مجموعة من الأفلام القصيرة التوعوية والتثقيفية لأعمال الهيئة «نزاهة»، (الفلاشات) لبثها من خلال الوسائل الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي أحتوت على (11) عملاً تلفزيوني تضمن رسائل قيمية وتوعوية في الوقاية من الرشوة، والحفاظ على المال العام وممتلكات الدولة والأمانة في العمل وتعزيز النزاهة والشفافية والإبلاغ عن حالات الفساد.

وقامت الإدارة بإعداد وإطلاق حملات توعوية من نشر اللائحة التنفيذية للهيئة من نوفمبر 2016 وإلى نهاية عام 2017، وجاءت على النحو التالي:

- إطلاق الحملة التوعوية (قدم إقرارك) لقطاع الذمة المالية.
- إطلاق الحملة التوعوية (قدم بلاغك) لقطاع الكشف عن الفساد والتحقيق.
- انتاج وبث لعدد (5) إعلانات إرشادية تلفزيونية ضمن حملة «قدم إقرارك وقدم بلاغك» على النحو التالي:

- إعلان توعوي بشأن تلقي البلاغات.
- إعلان توعوي بشأن أنواع جرائم الفساد.
- إعلان توعوي بشأن خطوات تقديم البلاغ.
- إعلان توعوي بشأن الفئات المشمولة بالقانون رقم 2 لسنة 2016 لتقديم إقرار الذمة المالية.
- إعلان توعوي بشأن خطوات تقديم إقرار الذمة المالية.

سادساً: البرامج والمشاريع الأخرى:

- المشاركة في (الاجتماع السابع لفريق العمل الحكومي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد) في مقر الأمم المتحدة بفيينا من 22 إلى 24 أغسطس لسنة 2016.
- المشاركة في (فعاليات الدورة العاشرة لاجتماعات الفريق الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات للدول الأعضاء باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) في مقر الأمم المتحدة بفيينا من 25 إلى 26 أغسطس لسنة 2016.
- المشاركة في (الاجتماع التاسع للجنة المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد لدول مجلس التعاون الخليجي) في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض – أكتوبر 2016.
- رفع مشروع جائزة النزاهة لدول الخليج العربية الواردة ضمن توصيات لجنة المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد لدول مجلس التعاون الخليجي في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- إطلاق المؤتمر الصحفي المصاحب لإعلان نشر اللائحة التنفيذية وتنفيذه في 2016/11/20.
- المشاركة في أعمال (مؤتمر إطلاق التقرير التقييمي الأولي حول الانتخابات التشريعية الكويتية والتي نظمته الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية) في 2016/11/29.
- التنظيم لفعاليات اليوم العالمي لمكافحة الفساد بتاريخ 9 ديسمبر 2017 من خلال ما يلي:

- التعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لتوحيد مضمون خطب الجمعة بتاريخ 7 ديسمبر2017 للحديث عن مخاطر الفساد والتحذير وسبل الوقاية منه.
- التنسيق مع وزارة الإعلام لتغطية فعاليات اليوم العالمي لمكافحة الفساد وإحيائه من خلال البرامج التلفزيونية.
- تنظيم الزيارة للمدارس لمقر الهيئة «نزاهة» واستعراض تجربة الهيئة «نزاهة» في مجال مكافحة الفساد، وتعزيز النزاهة والشفافية.
- تنظيم مؤتمر صحفي للهيئة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد وإطلاق فعاليات الدورة الإقليمية التدريبية الثالثة لمكافحة الفساد.

- الانتهاء من المراحل الأولى من مشروع إنتاج فيلم وثائقي عن الهيئة «نزاهة»، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والمدرجة ضمن الخطة التشغيلية للقطاع عن السنة المالية 2018/2017، تمهيداً للتنفيذ.

- المشاركة في اجتماعات اللجنة المنبثقة من مجلس الأمناء لدراسة مذكرات التفاهم مع الجهات الحكومية وخطة التوعية والتثقيف، في إبريل لسنة 2017.

- المشاركة في (4) دورات تدريبية لموظفي الإدارة من يناير إلى فبراير 2017 في مركز كونا للتدريب الإعلامي.

- التنسيق نحو تنظيم دورات تدريبية متخصصة في مجالات التوعية والتثقيف ومكافحة الفساد من الأكاديمية الفرنسية للإعلام في 6 مارس 2017.

- تزويد إدارة العلاقات العامة بقوالب التطبيقات الخاصة بحسابات التواصل الاجتماعي، وفق مخرجات الهوية المؤسسية الجديدة، إضافة إلى مواد توعوية لتغذية حسابات الهيئة «نزاهة» في وسائل التواصل الاجتماعي إضافة إلى خطة تفعيل حسابات التواصل الاجتماعي.

- رفع مشروع الدليل التنظيمي لمقترح جائزة الكويت للنزاهة والشفافية بناء على قرار مجلس الأمناء في اجتماعه رقم (2017/5) الموافق يوم الخميس بتاريخ 25 مايو2017، والذي تم إعداده من إدارة التوعية والتثقيف.

- المشاركة في إعداد وحضور (فعاليات الدورة الإقليمية التدريبية الثالثة لمكافحة الفساد) والتي نظمتها نزاهة بالتعاون مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA) من 9-14 ديسمبر2017.

- المشاركة في ورشة عمل بعنوان «استعراض تنفيذ دولة الكويت لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد» بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) من 18-19 ديسمبر2017.

ب- في مجال البحوث والدراسات:

أنشئت إدارة البحوث والدراسات ضمن قطاع الوقاية في الهيئة «نزاهة» ، وتختص إدارة البحوث والدراسات بإجراء البحوث والدراسات الإحصائية، والاستفادة من الدراسات الأكاديمية التي تساهم في تطبيق أهداف الهيئة «نزاهة»حول مكافحة الفساد، كما تختص بإعداد التقرير السنوي لكافة قطاعات الهيئة «نزاهة»، شاملاً أنشطتها خلال العام، وإعداد التقارير النصف سنوية، والتي تتضمن النشاطات ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته، والعوائق والسلبيات والتوصيات المقترحة، بالإضافة إلى متابعة المعايير الدولية للفساد وأحدث المستجدات بشأنها، ورصد كل البيانات المتعلقة بمكافحة الفساد.

ومن أهم الإنجازات التي قامت بها إدارة البحوث والدراسات من منتصف عام 2016 وإلى 31 ديسمبر2017، ما يلي:

1- تم إعداد خطة عمل لإدارة البحوث والدراسات 2017/2016 مرفق بخطة زمنية لتنفيذها، وفقاً لمهام واختصاصات الإدارة والمراقبات التابعة لها.

2- العمل على إعداد مشاريع مقترحة للدراسة والبحث تسهم في تطبيق أهداف الهيئة «نزاهة» حول مكافحة الفساد، بدءاً بالاطلاع على البحوث والدراسات السابقة في مجال مشروعات البحث

نفسها، بهدف اختيار المنهجية المناسبة لإعداد الدراسات الخاصة بالإدارة في المرحلة التشغيلية.

3- قامت إدارة البحوث والدراسات بإعداد دليل إجراءات العمل الخاص بالإدارة شاملاً الخطة الزمنية وتم اعتماده من قبل رئيس الهيئة «نزاهة» ورئيس اللجنة العليا للرقابة والمتابعة؛ وذلك بعد موافقة الأمين العام المساعد لقطاع الوقاية من الفساد والتخطيط الاستراتيجي.

4- جمع البيانات لإعداد التقرير السنوي عن الوحدات التشغيلية للهيئة شاملاً أنشطتها خلال العام حسب متطلبات قانون إنشاء الهيئة «نزاهة» رقم (2) لسنة 2016.

5- إعداد مقترح دراسة حول (الفساد وأشكاله وانتشاره في دولة الكويت)، لقياس مدى إلمام المواطن والمقيم بأنواع جرائم الفساد التي يعاقب عليها القانون، وقياس مدى تأثير هذه الجرائم على المجتمع، وكذلك التعرف على أهم أنواع جرائم الفساد ونسبة تفشيها وانتشارها.

6- شاركت الإدارة في حضور ورشة عمل (المؤشرات الدولية المعنية بالشفافية والنزاهة) المنعقدة في دولة قطر بتاريخ 24-25 أكتوبر 2016، والتي نظمتها هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، كما أعدت دراسة حول تجربة دولة الكويت في إطار تعزيز النزاهة، وترسيخ قيم الشفافية وشاركت بها كورقة عمل للهيئة في هذه الورشة.

7- التعاون والتنسيق مع كافة القطاعات فيما يتعلق بإجراء الدراسات والأبحاث الفنية واستطلاعات الرأي، التي تخدم أهداف هذه القطاعات تماشياً مع أهداف وسياسات الهيئة «نزاهة».

8- تم إعداد تقرير حول مجالات التعاون مع جمعية المحاسبين في ضوء التوصيات الواردة حول الملتقى السنوي العاشر لجمعية المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج.

9- إصدار التقرير النصف السنوي الأول للهيئة «نزاهة»؛ من 13 نوفمبر 2016 إلى 13 مايو 2017.

10- متابعة المعايير الدولية للفساد وأحدث المستجدات بشأنها، ورصد البيانات المتعلقة بمؤشر مدركات الفساد (CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، وتحديد ترتيب دولة الكويت خليجياً وعربياً ودولياً من سنة 2003 إلى سنة 2016.

11- اعتمد مجلس أمناء الهيئة «نزاهة» مشروع دراسة حول «جريمة الرشوة وأشكالها ومدى انتشارها في دولة الكويت» بالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية.

12- إعداد الخطة السنوية لأعمال إدارة البحوث والدراسات للسنة المالية (2017-2018) و (2018-2019).

13- تم عقد مذكرة التفاهم بتاريخ 14 نوفمبر 2017 بين الهيئة «نزاهة»، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية للتعاون المشترك بينهم في مجال الدراسات والاستشارات والتدريب.

14- البدء بإعداد التقرير النصف السنوي الثاني (2017) من 14 مايو 2017 إلى 13 نوفمبر 2017.

15- شاركت الإدارة بحضور الجلسة الحوارية (حول الاستدامة الاقتصادية والسياسات المتعلقة بها) التي نظمتها الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط من 30 إبريل 2017.

ثامنا: في مجال الدعم المؤسسي:

أ- في مجال نظم المعلومات:

- تم اعتماد مشروع البوابة الإلكترونية، وتم الانتهاء من عمل كراسة المواصفات الفنية واستكمال إجراءات الطرح.
- تم اعتماد مشروع التراسل الإلكتروني وإدارة البلاغات، وميكنة العمليات وحفظ المستندات (case management)، وتم الانتهاء من عمل كراسة المواصفات الفنية واستكمال إجراءات الطرح.
- تم إجراء الربط بين نظام النظم المتكاملة لديوان الخدمة المدنية مع نظام الحضور والانصراف في الهيئة «نزاهة».
- تم التعاقد مع شركة متخصصة لتوفير (5) استشاريين لمركز نظم المعلومات، وقد تم توفير جميع الاستشاريين المطلوبين.
- العمل على تجهيز كراسة المواصفات الخاصة بنظام الجرد وخدمة العملاء (Help Desk).
- تأهيل مركز البيانات (Data Center) الحالي والخاص بالهيئة «نزاهة» وتزويده بأجهزة البطاريات الاحتياطية ومنظمات التيار، وأرضية حماية، وكذلك توفير التبريد اللازم.
- إعادة التعريفات والبرمجة الخاصة ببرنامج نظام حماية من الفيروسات الإلكترونية، والتحديث المركزي الخاصة بشبكة نقل معلومات الهيئة «نزاهة» وكافة الأجهزة المتصلة.
- المراجعة لدراسة كراسة المواصفات الفنية الخاصة بمركز البيانات الجديد (Data Center)، مشتملاً كافة التفاصيل المتعلقة بأنظمة الكبائن والتبريد، والحماية من الحريق، وأجهزة المراقبة الوقائية (المبنى الجديد).
- المراجعة لدراسة كراسة المواصفات الفنية الخاصة بكافة التجهيزات الآلية من الخوادم وأجهزة التخزين التي ستغطي احتياجات الهيئة «نزاهة» وذلك للخمس سنوات القادمة (المبنى الجديد).
- تنفيذ ومتابعة تطوير مشروع نظام متابعة إقرارات الذمة المالية (RFID).
- طلب التراخيص اللازمة الجديدة لتشغيل الخوادم الجديدة في المبنى الجديد، وتشغيل الأنظمة الجديدة التي تم تشغيلها.
- متابعة الأعمال الخاصة بمشروع المبنى الجديد من نظام الترقيم، نظام متابعة إقرارات الذمة المالية (RFID)، ونظام المتابعة الخاص بقطاع البلاغات، تطوير نظام الحضور والانصراف، وأنظمة الحماية.
- إعداد الخطة التشغيلية الخاصة بالمركز للسنة المالية 2017/2016، وتم تنفيذ المشاريع الخاصة بالخطة.

- فتح الحسابات الخاصة للهيئة في وسائل التواصل الاجتماعي وذلك في كل من الوسائل التالية:

- انستجرام – تويتر

- فيس بوك – يوتيوب

- سناب شات

- توفير الأجهزة الخاصة بقطاع إقرارات الذمة المالية لاستلام إقرارات الذمة المالية.
- تقديم خدمات الدعم الفني اليومي التي تضمن استمرار عمل كافة الأجهزة والبرمجيات بالكفاءة المطلوبة.
- متابعة أعمال الصيانة الخاصة بكافة النظم الصوتية والمرئية الخاصة بكافة قاعات الاجتماعات الخاصة بالهيئة «نزاهة».
- التقييم لممارسة توريد، وتركيب، وتشغيل، وصيانة أمن المعلومات، ومنع الاختراقات وحماية الشبكة الداخلية للهيئة، وإعداد التقرير الخاص بالتقييم وتم الانتهاء من الأعمال الخاصة فيها.
- تجديد التراخيص الخاصة بأنظمة تشغيل أجهزة الدعم الفني الخاصة بالبنية التحتية.
- تجهيز الاحتياجات المركز من التراخيص الخاصة بالعقد الجماعي التابع للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

- تفعيل الموقع الإلكتروني وحسابات الهيئة «نزاهة» على مواقع التواصل الاجتماعي (تويتر) و(انستجرام)، ونشر وتوثيق كافة فعاليات الهيئة «نزاهة»من تصاريح، أخبار، مشاركات، مؤتمرات، ندوات وورش 2017/2016.

ب- في مجال العلاقات العامة:

- تنظيم حفل (قريش) لموظفي الهيئة «نزاهة» بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك 2016.

- تنظيم اللقاءات الدورية لموظفي الهيئة «نزاهة» مع الأمين العام بالإنابة والأمناء المساعدين لبحث المستجدات المهمة، والمتغيرة ونقاشها دعماً للولاء المؤسسي 2016/2015.

- تنظيم المؤتمر الصحفي بمناسبة نشر اللائحة التنفيذية للهيئة العامة لمكافحة الفساد.

- إصدار هويات العمل لكافة موظفي الهيئة «نزاهة».

- إنشاء مركز الاتصال ووضع آليات وضوابط لاستقبال المكالمات الواردة للهيئة العامة لمكافحة الفساد في شهر مايو 2017.

ج- في مجال الكشف عن الذمة المالية:

- تنفيذ الخطة الإعلامية الخاصة بقطاع الكشف عن الذمة المالية 2016.

- إعداد 120 لوحة إعلانية معلقة (Roll up) تحتوي على بيانات توضيحية لإقرارات الذمة المالية وتوزيعها على (40) جهة حكومية 2016.

- التنظيم لدورة تدريبية لضباط الاتصال للجهات الملزمة بتقديم إقرارات الذمة المالية 2016.

- التنسيق والتنظيم لزيارة لنواب مجلس الأمة لشرح آلية تقديم إقرارات الذمة المالية 2016.
- الإعداد لتنفيذ ورش عمل خاصة بإقرار الذمة المالية 2016.
- الحملة الإعلامية لقطاع الكشف عن الذمة المالية ابتداء من نوفمبر 2016 الى مايو2017.
- تنظيم ورشة تدريبية في شهر يناير 2017 للتعريف بإقرار الذمة المالية.
- الحملة الإعلامية لقطاع الكشف عن الذمة المالية ابتداء من شهر أغسطس 2017 الى مارس 2018

د- في مجال كشف الفساد والتحقيق:

- الإعلان عن بدء تلقي البلاغات بالصحف المحلية 2016.
- الحملة الإعلامية لقطاع كشف الفساد ابتداء من أكتوبر 2017 الى مارس 2018.

هـ- في مجال الوقاية:

- التنسيق مع وزارة الأوقاف لتضمين مفاهيم مكافحة الفساد، النزاهة والشفافية في خطبة الجمعة 2016.
- التنظيم لندوة لتعزيز النزاهة والشفافية في مسرح مبنى الهيئة «نزاهة» بالتعاون مع جمعية الشفافية ووزارة التربية.
- التنظيم لندوة في مجلس الأمة الكويتي تحت رعاية وحضور معالي رئيس مجلس الأمة بالتعاون مع جمعية الشفافية 2016.
- تنظيم ندوة (المال العام بين الرقابة الذاتية والتوعية المجتمعية) في شهر مارس 2017.
- تنظيم ندوة «الكويت في المؤشرات الدولية بين الواقع والمأمول» في شهر إبريل 2017.
- التنظيم لدورة لتدريبية وطنية لمنسق الاتصال والخبراء الكويتيين المشاركين في الدورة الثانية؛ لاستعراض تنفيذ الكويت لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ديسمبر 2017.
- تنظيم زيارة ميدانية تثقيفية لمدرسة روض الصالحين بحضور عدد (50) طالب و (50) طالبة بإجمالي عدد (100)، طالب وذلك بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد.
- تنظيم توقيع وثيقة التعاون المشترك بين الهيئة «نزاهة»، والمجلس الأعلى للأمانة العامة للتخطيط، والمكتب الإنمائي للأمم المتحدة والخاصة بالاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في ديسمبر 2017

و- في مجال التعاون المحلي والإقليمي والدولي:

- المساهمة بتنظيم زيارة وفد من المملكة العربية السعودية من هيئة مكافحة الفساد – نزاهة، للجمعيات الخيرية في دولة الكويت، وتحديداً جمعية العون المباشر، وجمعية الرحمة العالمية، وذلك للاطلاع على تجاربهم في مجال الشفافية 2015.
- تنظيم دورة تدريبية إقليمية بالتعاون مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA) وذلك في شهر ديسمبر 2017.

ز- في مجال الشؤون الإدارية والمالية:

• في مجال الشؤون الإدارية:

- تنفيذ إجراءات إعادة موظفي الهيئة «نزاهة» السابقة الصادر بشأنها حكم المحكمة الدستورية العليا في 20 ديسمبر2015، إلى مقار عملهم في الهيئة «نزاهة» الجديدة المنشاة بالقانون رقم (2) لسنة 2016 بذات أوضاعهم الوظيفية.

وقدتم ذلك على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى** باتخاذ إجراءات ندبهم للهيئة لحين توفر الدرجات المالية اللازمة للنقل عليها.
- **المرحلة الثانية** باتخاذ إجراءات نقلهم للهيئة بعد توافر الدرجات المالية، وذلك كله بعد التنسيق مع جهات عملهم الأصلية، وديوان الخدمة المدنية، واتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لذلك.

- اتخاذ إجراءات الإنشاء وتفعيل الحساب الجديد للهيئة على النظام المتكامل للخدمة المدنية، وإدخال كافة بيانات موظفي الهيئة «نزاهة» عليه بعد تحديثها؛ وذلك بالتعاون مع مركز نظم المعلومات بديوان الخدمة المدنية.

- التنسيق مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لمعالجة الأوضاع التأمينية لموظفي الهيئة «نزاهة» في ضوء حكم المحكمة الدستورية العليا، وكذا في ضوء القانون رقم (2) لسنة 2016، بإنشاء نزاهة الجديدة.

- المعالجة لموقف أرصدة الإجازات لكافة موظفي الهيئة «نزاهة»، وللسادة أعضاء مجلس الأمناء والسادة قياديي الهيئة «نزاهة»، وتفعيل برنامج الإجازات على النظم المتكاملة للخدمة المدنية.

- إجراء دراسة للوضع الوظيفي لجميع موظفي الهيئة «نزاهة» بعد عودتهم للعمل بالهيئة «نزاهة» الجديدة ومراجعة خبراتهم تمهيدا لقرار إعادة تسكينهم بالهيئة «نزاهة» بالمسميات الوظيفية المناسبة، والمزايا المالية المقررة بالكادر المعتمد من مجلس الخدمة المدنية.

- إجراء لعملية إعادة تسكين كافة موظفي الهيئة «نزاهة» في تواريخ النقل للعمل بالهيئة «نزاهة» في ضوء كتاب ديوان الخدمة المدنية المؤرخ 2016/12/22، وتوجيه معالي رئيس الهيئة «نزاهة» بإجراء اللازم بشأن تسكين الموظفين وصرف مستحقاتهم.

- المشاركة في عملية إعداد اللوائح وضوابط تنظيم العمل الداخلية المزمع تطبيقها بالهيئة «نزاهة».

- الإعداد للدراسات المطلوبة من مجلس الأمناء بالهيئة «نزاهة» ومن السادة قياديي الهيئة «نزاهة» فيما يتعلق بأوضاع شؤون الموظفين.

- الإعداد واستصدار القرارات الإدارية ذات الصلة بشؤون الموظفين بالهيئة «نزاهة».

- المشاركة في أعمال اللجان وفرق العمل المشكلة بالهيئة «نزاهة» ذات الصلة بأعمال الشؤون الإدارية (مثال ذلك: لجنة شؤون الموظفين، ولجنة إعداد الميزانية، وفريق عمل إعادة موظفي الهيئة «نزاهة»).

- التحديث للملفات الإدارية والتدقيق عليها، واستكمال المستندات الناقصة لكل موظفي الهيئة «نزاهة» مع مطابقتها مع البيانات بالنظم المتكاملة.

- العمل لملفات سرية موظفي الهيئة «نزاهة» لكافة.
- إجراء التقييم الكفاءة لموظفي الهيئة «نزاهة» كافة عن عام 2016، واعتمادها مع إخطار الموظفين بتقييمهم.
- الإعداد والتنفيذ لمنح علاوة الأداء السنوي لسنة 2016 لموظفي الهيئة «نزاهة» في 1 أبريل من كل عام
- الإعداد والتنفيذ لترقيات الموظفين المستحقين بتاريخ في 1 يونيو من كل عام.

• في مجال الشؤون المالية :

- إعداد مشروع الميزانية لسنة (2018/2017).
- الانتهاء من الحساب الختامي عن السنوات المالية (2016/2015) و(2017/2016).
- المتابعة لتنفيذ مشروع الميزانية وفقا للخطة التشغيلية .
- توفيرالاحتياجات للهيئة «نزاهة» من (مواد وخامات)؛ وذلك من خلال أحد طرق الشراء (مناقصة أو ممارسة أو أمر شراء) وفقا للتعاميم الحالية المختصة بنظم الشراء.
- تحصيل مستحقات الهيئة «نزاهة» لدى الغير.
- إعداد التقارير الشهرية والربع سنوية وفقا لتعاميم وزارة المالية.
- إجراء الجرد السنوي اللازم حسب تعميم وزارة المالية في هذا الشأن وتطبيقه في نظام الأوراكل.
- المتابعة لجميع السجلات المحاسبية أولا بأول وفق النظم المتبعة.
- الصرف على جميع بنود أبواب الميزانية، وفق التعليمات المالية الخاصة بهذا الشأن .
- المتابعة لملاحظات الجهات الرقابية ،وإعداد الرد اللازم عليها، والعمل على تلافيها.

د- في مجال التطوير والتدريب:

1- الانتهاء من تنفيذ خطة الدورات التدريبية المحلية والخارجية 2017/2016.

الجدول رقم (7) خطة الدورات التدريبية

م	خطة البرامج التدريبية 2017/2016	الإجمالي
1	إعداد البرامج التدريبية المنفذة (محلية/خارجية)	38 برنامج
2	إجمالي عدد المتدربين بالدورات المحلية والخارجية	70 متدرباً
3	إجمالي الصرف ميزانية التدريب 2017/2016	12,389 دك

2- إعداد وتنفيذ خطة التدريب والتأهيل داخل وخارج البلاد 2018/2017 حتى تاريخه:

الجدول رقم (8) خطة التدريب والتأهيل داخل وخارج البلاد 2018/2017

م	خطة البرامج التدريبية 2018/2017	البرامج	المتدربين	التكلفة د.ك
1	البرامج التدريبية المنفذة محلية (فردية)	47 برنامج	63 متدرباً	2,780
2	برنامج تدريبي للتأهيل والتدريب الفني(تعاقدي)	1 برنامج	31 متدرباً	6,800
3	بروتوكول تعاون مع معهد الدراسات المصرفية	–	–	20,000 (في انتظار توقيع)
4	بروتوكول تعاون مع معهد الكويت للدراسات القضائية و القانونية	–	–	20,000 (في انتظار توقيع)
5	البرامج التدريبية الخارجية	8 برامج	15 متدرباً	28,746
6	إجمالي صرف ميزانية التدريب 2018/2017	56 برنامج	109 متدرباً	51,674

- الإعداد لميزانية، وتنفيذ خطة الدورات التدريبية 2018/2017.
- التنسيق مع ديوان المحاسبة لإعداد برنامج مختص بالعقود لتأهيل موظفي قطاع الكشف عن الفساد والتحقيق.
- التنسيق مع قطاع الكشف عن الذمة المالية لتنفيذ برنامج التدريبي: تدريب مسئولي ضباط الاتصال في الجهات التي يتبعها الملتزمون بتقديم إقرار الذمة المالية.
- إعداد النماذج الخاصة بالتدريب (التدريب الداخلي – الخارجي – الميداني –إرشادات – التعهد – تقييم برنامج تدريبي – الربط المالي).
- برنامج تدريبي للتأهيل والتدريب الفني (تعاقدي) بالتعاون مع معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
- الإعداد للائحة التدريب للهيئة العامة لمكافحة الفساد.
- إعداد بروتوكول تعاون مع معهد الدراسات المصرفية، ومعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية.

3- الإعداد لخطة التدريب والتأهيل داخل وخارج البلاد للعام المالي 2019/2018:

- تم تحليل الاحتياجات التدريبية من ردود الوحدات التنظيمية في نزاهة لمشروع ميزانية السنة المالية 2019/2018، وتم اعتمادها في اجتماع لجنة الرقابة العليا، والمتابعة في اجتماع 16 المؤرخ 4/7/2017 إجمالي الميزانية المقدرة 92,815 د.ك.

4- استكمال مشروع دليل توصيف الوظائف التنفيذية الإشرافية: –

- الإعداد للدليل الإجرائي لإدارة الشؤون الإدارية – إدارة الشؤون المالية – إدارة التطوير الإداري والتدريب.
- إعداد قوائم التراسل الإجرائية لمشروع التراسل الإلكتروني.

- الإعداد لبطاقات الوصف الوظيفي لخطة التعينات الفئة التنفيذية 2017/2016: الموقف الحالي من المشروع: استكمال مشروع دليل توصيف الوظائف التنفيذية والإشراقية:

- الإجمالي لعدد الوظائف الإشرافية المسكنة (18).
- الإجمالي لعدد الوظائف التي تم الانتهاء من توصيفها (14).
- المتبقي (4) وهي:

- مدير إدارة لجان الفحص والدعم وإعداد التقارير – الذمة المالية (بالمراحل النهائية)
- مراقب لجان الفحص وإعداد التقارير – الذمة المالية (بالمراحل النهائية)
- مراقب الرصد والإحصاء – قطاع الوقاية.
- مراقب التوعية والتثقيف – قطاع الوقاية.

الفصل الثالث

الحساب الختامي

الحساب الختامي لسنة 2016:

أ- الإيـــــرادات:

بلغت الإيرادات المقدرة للسنة المالية 2016/2015 مبلغاً وقدره 8,000 د.ك، وبلغت الإيرادات الفعلية المحصلة خلال السنة المالية مبلغ وقدره 19,415.950 د.ك حتى 2015/12/20 بنسبة 242.70 % وبزيادة قدرها 11,415.950 د.ك عن المبلغ المقدّر.

ب- المصروفات:

بلغت ميزانية الهيئة «نزاهة» المعتمدة للسنة المالية 2016/2015 مبلغاً وقدره 11,200,000 د.ك في حين بلغ المنصرف مبلغ وقدره 4,888,724 د.ك حتى 2015/12/20 بنسبه 43.6 % من إجمالي المعتمد بالميزانية، وفيما يلي جدول يوضح المنصرف والوفر على مستوى الأبواب.

الجدول رقم (9) مصروفات ميزانية نزاهة 2016

م	الباب	المعتمد	المنصرف		الوفر		نسبة الصرف
1	المرتبات	7,565,000.000	3,882,704	856	3,682,295	144	% 51.3
2	المستلزمات السلعية والخدمات	1,594,000.000	433,000	131	1,160,999	869	% 27.2
3	وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	626,000.000	345,114	945	280,885	055	% 55.1
4	المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة	975,000.000	18,838	825	956,161	175	% 1.93
5	المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية	440,000.000	209,066	239	230,933	761	% 47.5
	الجملة	**11,200,000.000**	**4,888,724**	**996**	**6,311,275**	**004**	**% 43.6**

الحساب الختامي لسنة 2017:

أ- الإيـــــرادات:

بلغت الإيرادات المقدرة للسنة المالية 2017/2016 مبلغاً وقدره 33,000 د.ك، وبلغت الإيرادات الفعلية المحصلة خلال السنة المالية مبلغ وقدره 42,986.741 د.ك إلى 2017/03/31 وبزيادة قدرها 9,986.741 د.ك عن المبلغ المقدر وبنسبة زيادة بلغت 30.26 %.

ب- المصروفات:

بلغت ميزانية الهيئة «نزاهة» المعتمدة للسنة المالية 2017/2016 مبلغاً وقدره 13,299,000 د.ك في حين بلغ المنصرف الفعلي مبلغ وقدره 10,811,273.682 د.ك إلى 2017/03/31 بنسبه 81.3 % من إجمالي المعتمد بالميزانية، وفيما يلي جدول يوضح المنصرف والوفر على مستوى الأبواب.

الجدول رقم (10) مصروفات ميزانية نزاهة 2017

ت	الباب	المعتمد	المنصرف		الوفر		نسبة الصرف
21	تعويضات العاملين	6,505,000.000	5,368,630	405	369,136,1	595	% 82.5
22	السلع والخدمات	1,754,000.000	606,967	296	1,147,032	704	% 34.6
23	مصروفات وتحويلات أخرى	200,000.000	55,328	788	671,144	212	% 27.7
24	شراء الأصول غير المتداولة	4,840,000.000	4,780,347	193	59,652	807	% 98.8
	الجملـة	**13,299,000.000**	**10,811,273**	**682**	**2,487,726**	**318**	**% 81.3**

الملاحق CD

صور عن أنشطة
الهيئة العامة لمكافحة الفساد
للتقرير السنوي
لسنة 2017/2016



ندوة توعوية عن تعزيز النزاهة والشفافية وترسيخ ثقافتها بالتعاون مع وزارة التربية وجمعية الشفافية الكويتية المنعقد بمقر الهيئة بتاريخ 2016/11/7.



المؤتمر الصحفي بمناسبة نشر اللائحة التنفيذية الذي عقد في مقر الهيئة بتاريخ 2016/11/28



برنامج تدريبي لضباط الاتصال في الجهات التي يتبعها الملزمون بإقرار الذمة المالية
الذي عقد بتاريخ 19-2016/12/18



ورشة التعريف بإقرار الذمة المالية الذي عقد بمقر الهيئة
بتاريخ 19-2017/1/17-18

ندوة الكويت في المؤشرات الدولية بين الواقع والمأمول الذي عقد بتاريخ 16-2017/4/17







فحص مجلس الأمناء لغرفة اقرارات الذمة المالية بتاريخ 2017/9/24



زيارة وفد من الإدارة العامة للتحقيقات لمقر الهيئة بتاريخ 2017/9/26



ندوة آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد بالتعاون مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بتاريخ 2017/9/26



فعاليات الدورة السادسة لجمعية الأطراف في الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في شرم الشيخ بتاريخ 2017/10/2

مؤتمر الحوكمة (الإطار التشريعي والمالي والإداري) والذي ينظمه مجلس الأمة بالتعاون مع ديوان المحاسبة الذي عقد بتاريخ 2017/10/10







توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة التربية بتاريخ 2017/10/22



آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتاريخ 2017/10/30



زيارة وفد البنك الدولي لمقر الهيئة بتاريخ 2017/10/30



زيارة وفد صندوق النقد الدولي لمقر الهيئة بتاريخ 2017/11/22



اجتماع مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة
فى مقر الهيئة بتاريخ 2017/11/14



توقيع مذكرة تفاهم مع معهد الكويت للأبحاث العلمية بتاريخ 2017/11/14



زيارة وفد من وزارة العدل الأمريكية لمقر الهيئة بتاريخ 2017/11/15



سمو الأمير يتسلم التقرير النصف سنوي بتاريخ 2017/11/27



رئيس مجلس الوزراء يتسلم التقرير نصف السنوي بتاريخ 2017/11/30





زيارة ميدانية لمدرسة روض الصالحين ثنائية اللغة المرحلة الثانوية ضمن فعاليات اليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي عقد بتاريخ 2017/12/7





الدورة التدريبية الإقليمية بالتعاون مع الاكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي عقد بتاريخ 14-2017/12/10



توقيع وثيقة التعاون المشترك بين الهيئة والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP
الذي عقد بتاريخ 2017/12/13



استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC
الذي عقد بتاريخ 2017/12/18-19

الهيئة العامة لمكافحة الفساد
Kuwait Anti Corruption Authority

118

@nazaha_gov_kw www.nazaha.gov.kw